

السنة الجامعية: 2017

2018/

قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات
نيل شهادة الماستر
تحت عنوان:

السياسة النقدية الجزائرية ما
بين 1962 و 2017 المخلفات
والتبعات الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:
تحت إشراف:

د. قاسمي

لعبيدي لطيفة
شاكور

لجنة المناقشة:

رئيسا

د. قحايرية سيف الدين

مقررا

د. قاسمي شاكر

مناقشا

د. شعبان أسامة

شكر و عرفان

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك على ما يسرت لي في هذا العمل المتواضع حتى خرج إلى النور، فسبحانك لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك.

ثم لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الدكتور قاسمي شاکر لقبوله الإشراف على هذه الرسالة أولاً، ولتسهيلاتهِ والتوجيهات التي منحها لي ثانياً ولجميل صبره وحسن معاملته معي ثالثاً، كما أنه لم يخلني بوقته الثمين في تتبع بنيات هذا العمل من بدايته على نهايته فجزاه الله عنا ألف خير.

كما يجدر أن أتقدم أيضاً بشكر جليل إلى الأساتذة الأجلاء الذين نهلنا من معينهم طيلة العام النظري إذ أضاءوا لنا الطريق وشرحوا ما غمض والتبس معناه في أذهاننا.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل من ساعدني ومد لي يد العون من قريب أو من بعيد، فالله نسأل أن يزيدنا علماً وينفعنا بما علمنا إنه ولي ذلك والقادر عليه وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الإهداء

لله الشكر أولا وأخيرا على توفيقه وكريم عونه وعلى ما من به علي من إنجاز هذه الدراسة المتواضعة وفرج الهم.

قال تعالى: {وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب} سورة هود -88- .
إلى من قال فيها الرحمان: " واخْفَضْ لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربني
احمهما كما ربياني صغيرا " .

أروع إنسانين في الدنيا لو لا هما لكان العدم مصيري إلى التي رأني
قلبي قبل عينيها قرّة عيني نبراس حياتي لوعة حناني ومصدر بهجتي
أمل حياتي أُمّي الحنونة ذلك النبع الصافي أطال الله في عمرها ورعاها.
إلى من رفعت رأسي افتخارا به إليك يا من أفديك بروحي
أبعث لك باقات حبي واحترامي وعبارات نابغة من قلبي أبي
الغالي أطال الله في عمره وأبقاه تاجا على رؤوسنا حفظكما
لله ومد بعمركما.

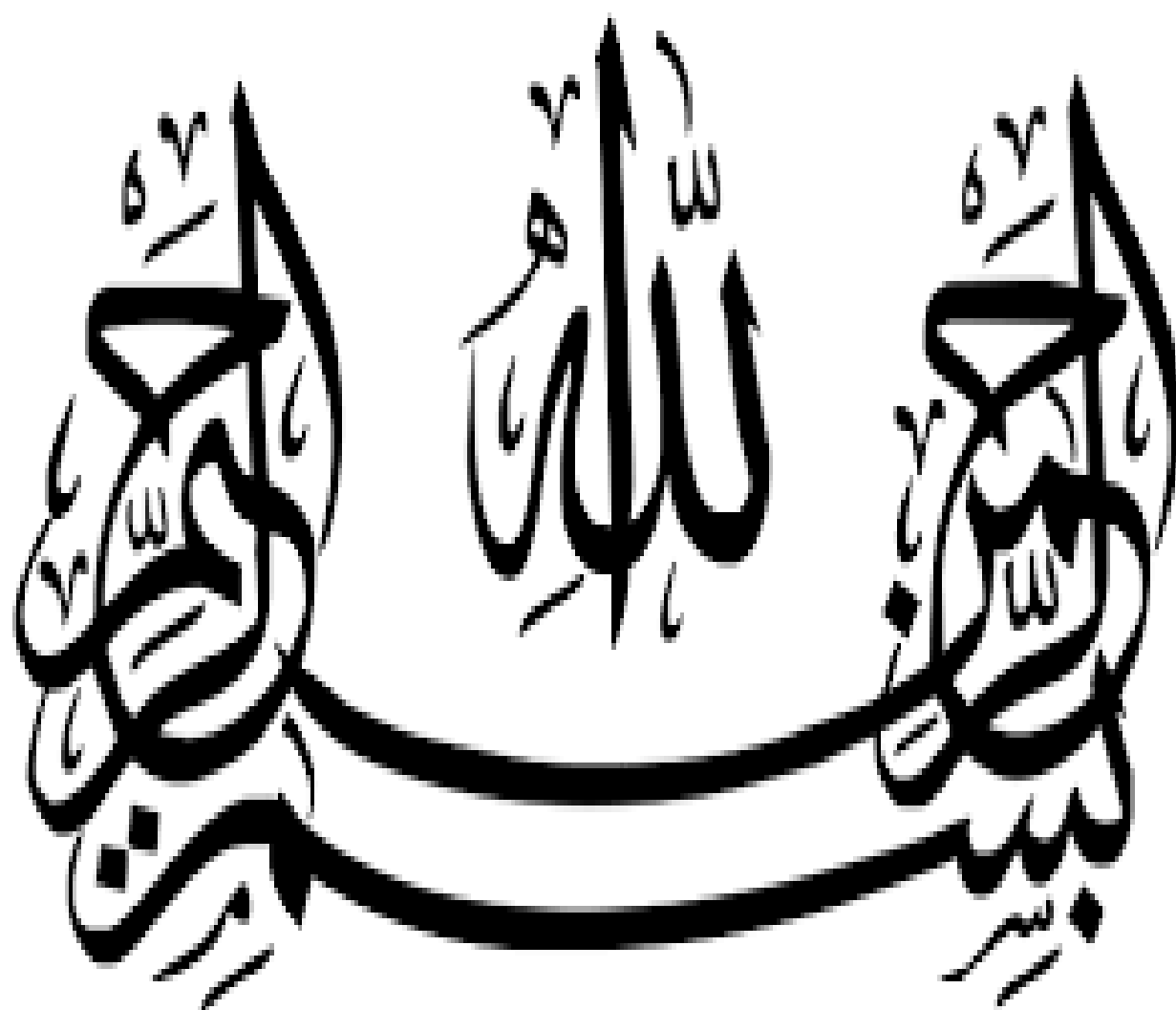
إلى القلب الطاهرة والنفس البريئة وريحانة حياتي أختي: ريم.
وإلى كل من تعلمت على يدهم حرفا من الطور الابتدائي إلى
الطور الجامعي.

إلى من تميزوا بالصدق والعطاء ومن سعدت وكانوا معي في
طريق النجاح صديقاتي: زهرة، خديجة، تيماء، سارة، هناء،
شيماء، سوسن، سماح، صباح.

إلى من هم في ذاكرتي ولم أذكرهم في مذكرتي.
وختاما أسأل الله العلي القدير أن يكون هذا العمل خالصا
لوجهه وأن يجعله علما نافعا ويسهل لي به طريقا إلى الجنة.

لطيفة





لقد تناولت هذه الدراسة موضوع السياسة النقدية الجزائرية ما بين 1962 و 2017 المخلفات والتبعات الاقتصادية حيث هدفت إلى تسليط الضوء على السياسة النقدية وما لها من أهمية بالغة وذلك من خلال الوقوف على أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية إلى جانب معرفة تطور وأهداف السياسة النقدية عبر المراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري إضافة إلى معرفة مدى تأثير السياسة النقدية على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة في التضخم والنمو الاقتصادي، البطالة، والتجارة الخارجية وسعر الصرف.

وخلصت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري شهد خلال هذه الفترة تطورات هامة جدا للسياسة النقدية سواء من ناحية الإصلاحات التي قامت بها وبالأخص الإصلاح المتمثل في قانون النقد والقرض 10/90 والأمر 11/03 مما كان له انعكاسات كثيرة على المؤشرات الكلية.

الكلمات المفتاحية

السياسة النقدية، التضخم، البطالة، التجارة الخارجية.

Cette étude a abordé le sujet de la politique monétaire algérienne entre 1962 et 2017 et ses effets néfastes et conséquences économiques. Elle a mis en lumière la politique monétaire et son importance et ce, pour décortiquer les principaux aspects théoriques concernant la politique monétaire et pour connaître le développement et les objectifs de ladite politique monétaire à travers ses étapes économiques dont a connu l'économie algérienne. En plus, de connaître le développement et les étapes de l'économie algérienne et le degré d'influence de la politique monétaire sur les principaux indicateurs économiques et qui concernent l'inflation et le développement économique, le chômage, le commerce extérieur et le prix de change.

L'étude a abouti sur le constat que l'économie Algérienne a connu durant cette période des développements importants pour ce qui est de la politique monétaire que ce soit du côté, principalement, des réformes que le pays a entamé en particulier la réforme touchant la loi sur la monnaie et le crédit 90/10 et l'ordonnance 03/11 ce qui a engendré des conséquences diverses sur les indices en général.

Mots clés

politique monétaire, inflation, chômage, commerce extérieur.

مقدمة

تحتل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيسي في السياسة الاقتصادية الكلية وبذلك كانت الأداة الرئيسية التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دورا بارزا في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة وهذا ما جعلها تصدر السياسات الاقتصادية الكلية لعدة عقود حتى ظهور النظرية الكينزية في الاقتصاد عقب انفجار الأزمة الاقتصادية الكبرى في الثلاثينيات من القرن الماضي والتي هيأت الظروف لإزاحة فكر المدرسة الكلاسيكية عن صدارة الفكر الاقتصادي في المستويين الأكاديمي والتطبيقي لتحتل مكانة الصدارة النظرية الاقتصادية الكينزية والتي تؤمن أن السياسة المالية تعد أكثر فاعلية لإدارة الاقتصاد من السياسة النقدية وبذلك تراجع الاهتمام بالسياسة النقدية في عقدي الثلاثينيات والأربعينيات وحتى مطلع الخمسينيات من القرن العشرين حين برز تفاقم العديد من المشاكل والصعوبات الناجمة عن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية .

ساهم دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتطور العلمي في أساليب الإنتاج إلى جانب إهمال السياسة النقدية في تنظيم وإدارة الاقتصاد في تهيئة الظروف لتوجيه النقد للسياسات الاقتصادية المنبثقة من النظرية الاقتصادية الكينزية والدعوة للتحويل إلى فكر المدرسة النقدية الحديثة والتي تزعمها الاقتصادي الأمريكي (ميلتون فريدمان) وبذلك أخذت السياسة النقدية ومنذ منتصف السبعينيات من القرن العشرين ومنذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا ما تزال السياسة النقدية تمثل محور السياسة الاقتصادية الكلية مع ظهور وجهة النظر المطالبة بضرورة المزج بين السياستين النقدية والمالية حتى يتسنى الحد من الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن المبالغة في تطبيق السياسة النقدية وتحقيق قدر أكبر من الفاعلية في التأثير على وضع واتجاه النشاط الاقتصادي بل أن استناد البنك والصندوق الدوليين بدرجة أكبر على السياسة النقدية عند تصميمهما برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والنقدي (برامج التثبيت والتكيف الهيكلي) في معظم الدول النامية قد جعل منها محور السياسة الاقتصادية الكلية وبالأخص في معالجة مشكلتين عدم الاستقرار الاقتصادي والتضخم.

وعليه قد احتلت السياسة النقدية مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الكلية في نظام الاقتصاد الحر وهو ما تسعى إليه مختلف دول العالم وبالأخص دول الكتلة الشرقية سابقا والدول النامية، وكون العديد من الدول النامية ما تزال حديثة العهد بعملية إدارة الاقتصاد بالاعتماد بدرجة كبيرة على السياسة النقدية فإن الحاجة تستدعي إيلاء موضوع دراسة السياسة النقدية أهمية كبيرة وإخضاع تنفيذها للتقويم والتمحيص المستمر حتى يتسنى للمختصين تطويعها وتكييفها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها.

لم يكن للسياسة النقدية في الجزائر وجود إلا عقب الأزمة الاقتصادية التي اهتز لها الاقتصاد الجزائري سنة 1986 بسبب التراجع الحاد في أسعار النفط الذي أدى بدوره إلى تراجع كبير في الإيرادات المتأتية من تصدير النفط كما أدى

ذلك إلى حدوث اضطرابات اقتصادية واجتماعية وذلك بسبب فشل السياسات الاقتصادية المنتهجة لذلك وجدت الجزائر عقبها نفسها مضطرة إلى تغيير توجهها الاقتصادي فانقل بذلك الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد حر فشرع في تحضير المناخ التشريعي والتنظيمي الذي يؤسس لهذا التوجه للاقتصاد الجزائري فكان صدور قانون النقد والقرض 10/90 الذي أسس بحق لسياسة نقدية لها أهدافها وأدواتها فضلا عن أنه قد منح بنك الجزائر استقلالية موسعة في إعداد وتنفيذ سياسة نقدية وفي ظل الوفرة المالية التي تتمتع بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار المحروقات في بداية الألفية الجديدة سطرت الجزائر الكثير من البرامج الاقتصادية والاجتماعية للنهوض بالبنية الاقتصادية للبلد من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي وتحسين المستوى المعيشي للأفراد حيث صادف هذا للانعاش أكبر أزمة مالية واقتصادية عالمية منذ الكساد الكبير التي بلا شك لها تداعياتها على الاقتصاديات المجاورة بحكم العلاقات الاقتصادية.

قبل نهاية سنة 1990 كانت السياسة النقدية في الجزائر توصف بالسياسة التابعة والمسيرة للسياسة المالية فالبنك المركزي الجزائري كان أشبه بموظف لدى وزارة المالية يتبع ويسير الاتجاهات العامة للسياسة المالية التوسعية لكي يواكب وضع الاقتصاد الجزائري المتسم باختلال هيكلي في الغالب إن لم يكن في جميع قطاعاته ولم تكن السياسة النقدية سوى أداة بيد الحكومة وعرض النقد لم يكن إلا مصدر من مصادر التمويل للموازنة العامة مما أدى إلى زيادة عرضه وبمعدلات مرتفعة زاد من تشوهات الاقتصاد وخلف انهيار الدينار الجزائري إزاء العملات الأجنبية، ولكن حتمية التحولات السياسية والاقتصادية التي عرفت الجزائر بداية التسعينيات باتجاه تبني آليات اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي كأدوات مهمة نحو تحريك عجلة النشاط الاقتصادي وضع البنك المركزي الجزائري استقلالية في تسيير أدواته النقدية ولتحقيق أهدافه طبقا لقانون النقد والقرض 10/90 الذي اقتضى بموجبه قيام البنك المركزي بمواكبة التطورات من خلال التنقل نحو الأدوات النقدية غير المباشرة هذه التحولات أظهرت سمات أخرى لطبيعة العلاقة بين السياستين النقدية والمالية تركزت في المهام والأهداف والآثار المرتبة لكل منهما على النشاط الاقتصادي.

ومع بداية الألفية الثالثة ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة وفي ظل سياق اقتصادي كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل وفائض هام لميزان المدفوعات ونسبة إيجابية للنمو الاقتصادي مع نسب عالية من البطالة ويعتبر هذا السياق مختلف للغاية عن السياق الذي عرفته الساحة المصرفية أنفا حيث اعتمدت الجزائر على سياسة نقدية ومالية توسعية تماشيا مع برنامج الإنعاش والدعم الاقتصادي.

ولذلك كان دراسة موضوع السياسة النقدية في الجزائر ما بين 1962-2017 المخلفات والتبعات الاقتصادية يعد من أكثر المواضيع إثارة للنقاش والجدل حول أهم مراحل السياسة النقدية التي مرت بها الجزائر خلال فترة الدراسة ودور

السياسة النقدية في التقليل أو التخفيض من حدة المخلفات والتبعات الاقتصادية ومن هذا المنطلق تكونت الإشكالية المطروحة المتمثلة في السؤال الرئيسي كالاتي:

1- إشكالية الدراسة

ما هي أهم التطورات التي عرفتتها السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى 2017 وما هي مخلفاتها وتبعاتها الاقتصادية؟

هذا التساؤل الذي يعبر عن غاية وهدف البحث وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع ارتأينا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة وهي:

- ❖ ما هي السياسة النقدية، وأهدافها، وقنوات تأثيرها؟
- ❖ ما هي مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر؟
- ❖ ما هو أثر السياسات النقدية المتبعة ومخلفاتها على الاقتصاد الجزائري؟

2- فرضيات الدراسة

لمناقشة الإشكالية وللإجابة على التساؤلات السابقة ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

- ❖ تركز السياسة النقدية على مجموعة كبيرة من الآليات والميكانيزمات تختلف فعاليتها وآثارها من اقتصاد إلى آخر؛
- ❖ غياب سياسة نقدية واضحة وفي بعض الأحيان تماما في الجزائر زاد من هشاشة الاقتصاد الوطني؛
- ❖ أدى تذبذب السياسات النقدية المتبعة في الجزائر إلى تبعات وآثار سلبية على جملة المؤشرات الأساسية.

3- حدود الدراسة

إن أي دراسة تعتمد في طياتها على جانبين مكاني وزماني.

أ- الجانب المكاني

تم دراسة السياسة النقدية في الجزائر والمخلفات والتبعات الاقتصادية.

ب- الجانب الزمني

أما من الناحية الزمانية فتمتد الدراسة من 1962 إلى 2017 أي لمدة 55 سنة تخللتها أحداث متنوعة.

4- أسباب اختيار الموضوع

تعود مبررات اختياري لهذا الموضوع إلى مجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية ومن هذه المبررات ما يلي:

أ- الأسباب الموضوعية

- ❖ اختيار الفترة من 1962 إلى سنة 2017 فترة الدراسة يعود إلى أن معالم السياسة النقدية في الجزائر في هذه الفترة بدأت تظهر عليها تغيرات جوهرية سواء من حيث التنفيذ، الاستقلالية، وترتيب الأهداف، تعزيز الرقابة والإشراف على أعمال البنوك؛
- ❖ يعتبر من المواضيع الحيوية والمهمة في مظهرها والمعقدة في تحليلها ودراستها؛
- ❖ نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسبها موضوع السياسة النقدية ومدى فعاليتها؛
- ❖ كما أنه يعتبر تمهيدا للأبحاث قادمة في مرحلة الدراسات العليا؛
- ❖ يندرج موضوع الدراسة في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات مستفيضة باستمرار؛
- ❖ الجدل الذي حام حول تطبيق السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهدافها.

ب- الأسباب الذاتية

- ❖ الموضوع يندرج في إطار التخصص فنحن مستهدفون بهذه التساؤلات أكثر من غيرها كل هذا حفزنا على اقتحام أصوار هذا الموضوع؛
- ❖ تنمية المعارف الشخصية في موضوع السياسة النقدية.

5- أهداف الدراسة

- ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:
- ❖ تسليط الضوء على السياسة النقدية لما لها من أهمية بالغة وذلك من خلال الوقوف تحديدا على أدواتها وأهدافها؛
- ❖ التطرق إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة النقدية؛
- ❖ معرفة تطور وأهداف السياسة النقدية عبر المراحل الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري؛
- ❖ التعرف على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- ❖ التعرف على أدوات ووسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي؛
- ❖ محاولة إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق ومعرفة نجاعة الإجراءات المتخذة؛
- ❖ إبراز دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة المناخ الملائم لعمل السياسة النقدية للقيام بدورها الهام للمساهمة في التنمية والإنعاش الاقتصادي؛

❖ تحليل وتتبع تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

❖ معرفة مخلفات والتبعات الاقتصادية للسياسة النقدية في الجزائر.

6- أهمية الدراسة

تبرز أهمية اختياري لهذا الموضوع في:

❖ تأتي أهمية الموضوع من خلال الفترة التي يغطيها البحث في الاقتصاد الجزائري 1962-2017 لكون هذه

المرحلة تمثل مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري وصدور العديد من الإصلاحات مست القواعد والنظم ابتداء من

قانون النقد والقرض 10/90 والقانون المتمم 11/03 بالإضافة إلى أن هذه الفترة شهدت الكثير من

الإصلاحات الهيكلية؛

❖ دراسة وتحليل السياسة النقدية باعتبارها تعمل على تحقيق الاستقرار في الأسعار؛

❖ المكانة التي تحتلها السياسة النقدية في الإصلاحات الاقتصادية وذلك من خلال استخدام أدواتها التي تساعد

على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية؛

❖ معرفة مسارات السياسة النقدية في الجزائر قبل وبعد الإصلاحات.

7- منهج الدراسة

لمعالجة الموضوع يتطلب هذا استخدام بعض المناهج التي تتوافق مع كل محور من محاور الموضوع وهي:

أ- المنهج الوصفي

لإستعاب الجانب النظري للموضوع وكذا الجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية.

ب- المنهج التاريخي

وذلك لاعتمادنا على التسلسل الزمني لبعض المحطات والمراحل التي مرت بها السياسة النقدية في الجزائر.

ج- المنهج التحليلي

والذي استعمل في الفصل الثاني والفصل الثالث وذلك لتحليل جميع الإحصائيات والمعطيات المتعلقة بالسياسة النقدية في

الجزائر.

8- وسائل جمع المعلومات والبيانات

❖ الكتب المتخصصة في مجال الموضوع؛

❖ الأطروحات والرسائل الجامعية؛

❖ المجالات؛

❖ قمنا بالاستعانة بمجموعة من الإحصاءات والتقارير الملائمة للتحليل ومجموعة من القوانين والتشريعات المتعلقة بموضوع الدراسة وخلال فترة الدراسة.

9- الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية سواء منها ما تعلق بحالة الجزائر أو عموما ويعد بحثنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة ومن بينها هذه الدراسات على سبيل الذكر وليس الحصر.

❖ الدراسة الأولى

- الطالب لونيس إكن

عنوان المذكرة السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، سنة 2010/2011، حيث تدور إشكالية البحث حول مدى فعالية السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009 وقد تطرق الباحث في دراسته إلى الجانب النظري والمتمثل في الإطار النظري للسياسة النقدية ودور السلطة النقدية في ضبط العرض النقدي كما تطرق أيضا إلى تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في ضبط العرض النقدي خلال الفترة 2000-2009.

❖ الدراسة الثانية

- الطالبة أسمهان ليلي بقب

عنوان المذكرة آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية عبارة عن شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2014/2015، حيث تدور إشكالية البحث حول القنوات المسؤولة عن انتقال أثر السياسة النقدية في الجزائر ومدى فعاليتها في ظل المعوقات الداخلية التي يفرضها المحيط المالي وقد تطرقت الباحثة في دراستها إلى الجانب النظري والمتمثل في إستراتيجية السياسة النقدية وتحديات في ظل التغيرات المعاصرة بالإضافة إلى قنوات السياسة النقدية وآليات تأثيرها في النظريات النقدية وأيضاً المراحل التطورية للسياسة النقدية في الجزائر أما فيما يخص الجانب التطبيقي فقد تعرضت فيه إلى دراسة قياسية لقنوات تأثير السياسة النقدية ومعوقاتها الداخلية في الجزائر.

❖ الدراسة الثالثة

- الطالبة أمينة دبات

عنوان المذكرة السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2015/2014، حيث تدور إشكالية البحث حول الأسباب المنشئة للتضخم في الجزائر وهل يمكن للسياسة النقدية المنتهجة في الجزائر أن تقوم باستهداف التضخم وقد تطرقت الباحثة في دراستها إلى الجانب النظري والمتمثل في الإطار النظري للتضخم وأيضا الإطار النظري للسياسة النقدية أما الفصل التطبيقي فقد خصصته إلى السياسة النقدية في الجزائر ودورها في معالجة مشكلة التضخم.

❖ الدراسة الرابعة

- الطالب عبد العزيز طيبة

عنوان المذكرة سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003 عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة بن بوعلي الشلف، سنة 2005/2004، حيث تدور إشكالية مذكرته حول إلى أي حد يمكن أن تساهم السياسة النقدية للتحكم في ظاهرة التضخم وقد قسم دراسته إلى فصلين حيث تطرق في الفصل النظري إلى دراسة تفسير الفجوات التضخمية وطرق قياسها كما تطرق إلى السياسة النقدية ومعالجة الفجوات التضخمية وأيضا سياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية أما في الفصل التطبيقي فقد خصصه إلى دراسة فعالية السياسة النقدية للحد من التضخم في الجزائر للفترة 1994-2009.

❖ الدراسة الخامسة

- الطالبة جميلة وجدي

عنوان المذكرة السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2014 عبارة عن رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2016/2015، وكانت الإشكالية تدور حول هل تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة لاستهداف التضخم في الجزائر وقد تطرقت الباحثة في دراستها إلى الجانب النظري والذي خصصته إلى دراسة الإطار النظري للسياسة النقدية بالإضافة إلى دراسة ظاهرة التضخم وسياسة استهدافها وأيضا فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم.

❖ الدراسة السادسة

- الطالبة سمية حاجي

عنوان المذكرة دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014 عبارة عن شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016/2015، وكانت الإشكالية تدور حول ما دور السياسة النقدية في معالجة الخلل في ميزان المدفوعات بصورة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة وقد تطرقت الباحثة في دراستها إلى الجانب النظري والذي كان متمثل في السياسة النقدية والنظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى ميزان المدفوعات واختلالات توازنه، آليات إعادة توازن ميزان المدفوعات، تطور السياسة النقدية وميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014 أما الفصل التطبيقي فقد تطرقت إلى نمذجة قياسية لدور السياسة النقدية في ميزان المدفوعات الجزائري 1990-2014.

10- هيكل الدراسة

للإجابة على الإشكالية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة لأجل كل هذا اقتضت الضرورة تناول الموضوع في ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

أ- الفصل الأول

تحت عنوان المفاهيم الأساسية للسياسة النقدية والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم السياسة النقدية وتطورها بالإضافة إلى أنواع وأدوات السياسة النقدية وآلية عملها وشروط نجاحها وفعاليتها أما في المبحث الثاني تعرضنا إلى أهداف السياسة النقدية وفي المبحث الثالث إلى قنوات انتقال السياسة النقدية لنشاط الاقتصادي.

ب- الفصل الثاني

هذا الفصل كان تحت عنوان تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962-2017 والذي تناول في المبحث الأول منه المرحلة الأولى 1962-1989 وفي المبحث الثاني تم التطرق إلى المرحلة الثانية 1990-2000 وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى المرحلة الثالثة 2001-2017.

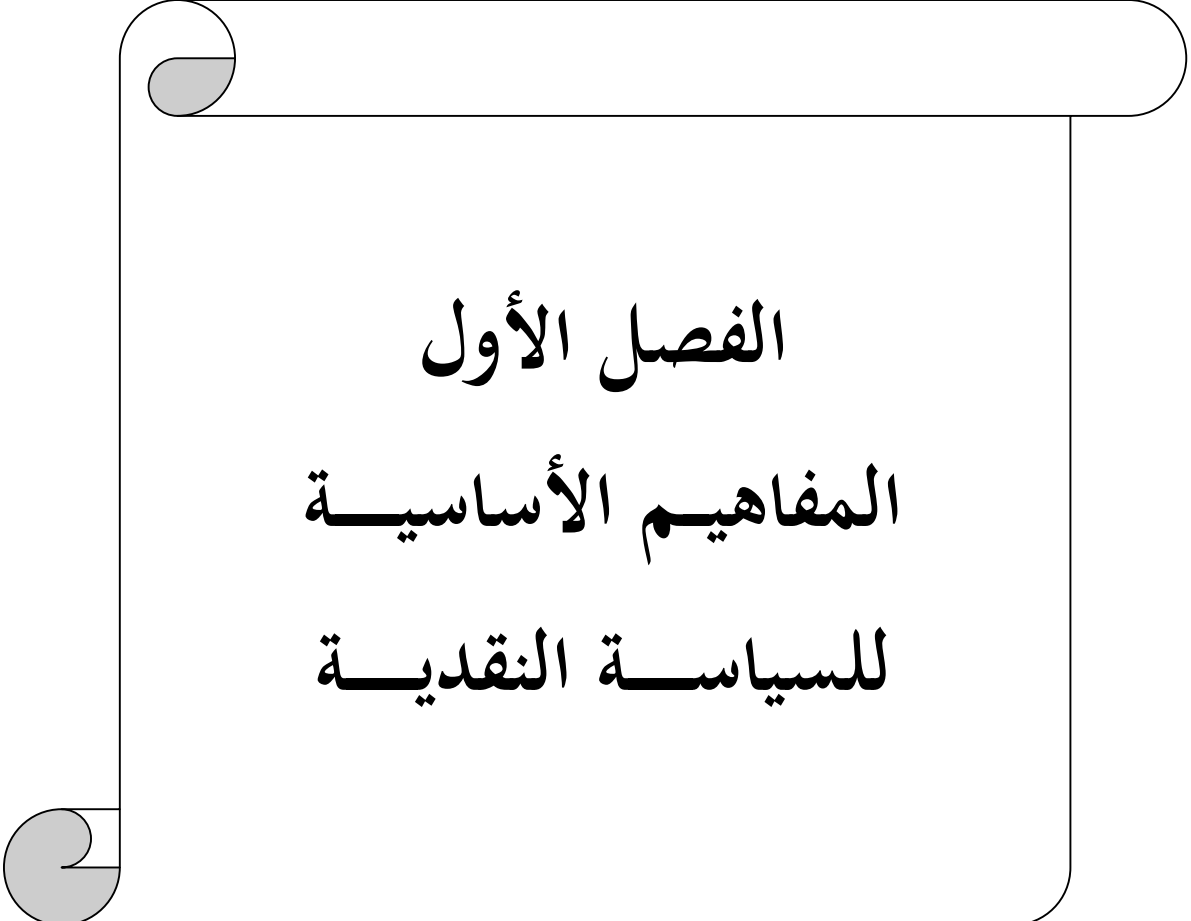
ج- الفصل الثالث

والذي كان تحت عنوان المخلفات والتبعات الاقتصادية للسياسة النقدية في الجزائر 1962-2017 حيث تناول في المبحث الأول التضخم والنمو الاقتصادي أما في المبحث الثاني تعرضنا إلى البطالة والمبحث الثالث إلى التجارة الخارجية وسعر الصرف.

11- الصعوبات

من الصعوبات التي واجهتني إبان إعداد بحثي هذا نذكر:

- ❖ اختلاف الأرقام الإحصائية من مصدر لآخر مما يؤدي إلى إرباك الطالب واختلاف النتائج المتوصل إليها خاصة فيما يتعلق بالنسب المئوية التي يبنى عليها التحليل؛
- ❖ كما إن من بين الصعوبات التي واجهتني في الدراسة هي كون الموضوع موسعا ولا يمكن الإمام بجميع جوانبه.



الفصل الأول

المفاهيم الأساسية

للسياسة النقدية

تمهيد

تعتبر السياسة النقدية إحدى الوسائل الهامة للسياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة ويتم التخطيط لها من قبل البنك المركزي، وتتخذ السياسة النقدية من المعطيات النقدية موضوعاً لتدخلها بهدف تحقيق أغراض اقتصادية مختلفة، كما أن السياسة النقدية آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني إذ تقوم بالحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار والعمل على تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال الوسائل والأدوات المتاحة فيما يعرف بأدوات السياسة النقدية ونظراً لأهميتها بين مختلف السياسات الاقتصادية فقد حظيت بدراسة من قبل المهتمين بغية معرفة العوامل التي تحدد الكتلة النقدية في فترة محددة والعوامل التي تؤثر في الإنتاج والتشغيل والمستوى العام للأسعار.

ولغرض معالجة السياسة النقدية وعرض أهم النقاط والأساسيات التي ستهتم بها هذه السياسة فإننا ارتأينا إلى تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وتناولنا فيه:

❖ **المبحث الأول:** السياسة النقدية: المفاهيم، الأنواع، آلية العمل، الفعالية والذي تناولنا فيه مفهوم السياسة النقدية وتطورها، وأنواع السياسة النقدية وأدواتها، وآلية عمل السياسة النقدية وشروط نجاحها، فعالية السياسة النقدية؛

❖ **المبحث الثاني:** أهداف السياسة النقدية: الأولوية، الوسيطة، النهائية، تضارب الأهداف والذي تناولنا فيه الأهداف الأولية للسياسة النقدية، الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، والأهداف النهائية للسياسة النقدية، وتضارب أهداف السياسة النقدية؛

❖ **المبحث الثالث:** قنوات انتقال السياسة النقدية لنشاط اقتصادي: سعر الفائدة، أسعار الصرف، أسعار السندات، سعر الائتمان والذي تناولنا فيه قناة سعر الفائدة وقناة أسعار الصرف، قنوات أسعار السندات، وقنوات الائتمان.

المبحث الأول: السياسة النقدية: المفاهيم، الأنواع، آلية العمل، الفعالية

يعد تحديد التعاريف والمفاهيم شيء مهم للإحاطة بأي موضوع كان لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى مختلف التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية وتطورها التاريخي وأنواعها وأدواتها، آلية عملها وشروط نجاحها، فعاليتها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية وتطورها

في بداية دراستنا للسياسة النقدية لا بد من التطرق لمختلف التعاريف لها في الفرع الأول، ثم إلى المراحل التي مرت بها عبر مراحل تطورها كفرع ثان.

الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية

تعددت التعاريف للسياسة النقدية لقد عرفها الاقتصادي (GL.Bash) " على أنها ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية ".

كما عرفت السياسة النقدية بأنها " العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية " ¹.

وتعرف السياسة النقدية أيضا بأنها " تلك السياسة التي لها التأثير على الاقتصاد بواسطة النقود والتي تستعمل العلاقة النقود- الدخل " ².

وتعرف السياسة النقدية من خلال التعريف الذي قدمه الاقتصادي (Einzig) وهو أن " السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر كما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية وكذلك جميع الإجراءات النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي " ³.

ويرى (Kent) بأن السياسة النقدية " هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ هدف اقتصادي معين كهدف الاستخدام الكامل " وبنفس الاتجاه يرى (Prather) " بأن السياسة النقدية تشمل تنظيم عرض النقد (العملة والائتمان المصرفي) عن طريق تدابير ملائمة تتخذها السلطات النقدية ممثلة بالبنك المركزي أو الخزينة " ⁴.

¹ إِيَاد عبد الفتاح النصور. (2013). "المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 256.

² صاح مفتاح. (2005). "النقود والسياسة النقدية"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ص 98.

³ المرجع نفسه، ص 99.

⁴ زكريا الدوري ويسري السامرائي. (2006). "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 186.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للسياسة النقدية " بأنها مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلاءم الظروف الاقتصادية المحيطة¹، وهكذا نجد أن السياسة النقدية تهدف إلى الرقابة على حجم العملة المصدرة وحجم الائتمان المصرفي المقدم من قبل البنوك التجارية للقطاع الخاص وللحكومة فما دام البنك المركزي يتحكم في النقود المصدرة فهذا يعطيه السلطة للتحكم في حجم الائتمان المصرفي كذلك".²

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية

لقد كان تطور السياسة النقدية تبعا للتطور الاقتصادي، فلقد مرت بعدة مراحل يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بكابح النظرة الحيادية للنقود التي كان ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية وكان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال جون باتيست ساي (Say) وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية للسياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل.³

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث أزمة الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش، إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها وأصبح ينظر إليها علة أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.⁴

2- المرحلة الثانية

بعد أزمة الكساد الكبير يعتبر كينز أول من أشار بعدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد طالما أن الزيادة في النقود من قبل السلطات النقدية في الأسواق لا يؤدي على استثمارها بل الاحتفاظ بها على شكل عاطل، وهذا يعني

¹ هيفاء غدير. (2010). "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص 31.

² هيل عجمي جميل الجناي ورمزي ياسين يسع أرسلان. (2009). "النقد والمصارف والنظرية النقدية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ص: 259، 260.

³ فتيحة بناني. (2008/2009). "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي- دراسة نظرية -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 100.

⁴ المرجع نفسه، ص 100.

استحالة الزيادة في الإنتاج القومي عن طريق استخدام أدوات السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة إلى أدنى مستوى لها وعلى هذا نادى كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الإنتاج القومي والتخلص من حالة الكساد.¹

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني " جون مانيرد كينز " الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية وليست ستاتيكية بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من أزمة الكساد سنة 1929، بدأ كينز يدعو إلى الاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ كينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية عن طريق الإنفاق بالعجز الذي يسندة للإصدار النقدي أو الدين العام.

3- المرحلة الثالثة

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها، فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد وبالتالي بدأت تعود السياسة النقدية لتأخذ مكانتها الأولى، لكن هذه العودة لم تكن كلية بل ما زالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقديين التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعماء " ملتون فريدمان " ² الداعي لاستخدام القاعدة النقدية مشكلة التباطؤات الزمنية Time Lags التي تشتمل إجراءات السياسة النقدية، وقد تكون لها آثار لا تؤدي إلى تحقيق الاستقرار.³

فيرى فريدمان أن السياسة النقدية تعمل تحت تأثير تباطؤات زمنية طويلة ومتغيرة وقد قاده إلى معارضة أية سياسة نقدية مبنية على التقديرات الشخصية وهوى السلطة النقدية القائمة فبعد أن برهن فريدمان على التوقيت غير الموفق أحيانا للسياسة النقدية استنتج أن تدابير السياسة النقدية التي اتخذت في الماضي كانت عاملا من عوامل عدم الاستقرار ولذلك فإنه يرى أن السياسة النقدية نظرا لعدم فعاليتها في المدى القصير يجب أن ترتبط بمتطلبات المدى الطويل أي متطلبات النمو الاقتصادي وذلك بأن يزداد عرض النقد بصورة عامة بمعدل مساوي لمعدل النمو في الناتج القومي⁴

¹ الشيخ أحمد ولد الشباني. (2013/2012). "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي- دراسة حالة موريتانيا -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، ص 15.

² زكريا الدوري ويسري السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 187.

³ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى. (2004). "النقود والمصارف والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ص 356.

⁴ رجاء الربيعي. (2013). "دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم الركودي"، د ط، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، ص 80.

ويجب أن تحدث هذه الزيادة بصورة مستقلة عن الدورة التجارية بحيث يزداد عرض النقد بنفس المعدل في سنوات الكساد كما في سنوات الرخاء.¹

4- المرحلة الرابعة

احتدم الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف²، فهناك عودة في التسعينات خصوصاً في أمريكا على يد الرئيس الأمريكي " بيل كلينتون " لإعادة فكر الثلاثينات الكينزية إلى السياسة الاقتصادية، وبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية وحاولوا تحديد السياسة المالية كلية من آية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام.

ومن الطبيعي أن يظهر أنصار السياسة المالية دفاعاً كما يدعي عليهم النقديين ومازالوا يقدموا امتيازات السياسة المالية عن النقدية وقدرتها على التأثير في النشاط الاقتصادي فهم يعترفون بضرورة السياسة النقدية وأنها مكمل للسياسة المالية ولكن تبقى السياسة المالية هي الأولى من حيث الأهمية.

بينما النقديين صبوا جم جهودهم على السياسة المالية نظراً لما تتميز به من بطئ زمني ولكونها تحتاج إلى ترتيبات وإجراءات تشريعية، وهذا يستغرق وقتاً طويلاً لمعالجة الإختلالات الاقتصادية، وقد أدى تعصب كل من الفريقين لسياسته إلى بروز فريق ثالث بزعماء الاقتصادي الأمريكي " والتر هيلر " الذي يرى أن التعصب لسياسة مالية أو نقدية ليس له مبرر لأن استخدام إحداها بمفردها لا يعني عن ضرورة استخدام الأخرى فكلاهما أصل لا تقل أهمية أي منها عن الأخرى في العمل للخروج من الأزمات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكل منها فعاليتها في الظرف الاقتصادي السائد المناسب لها.³

¹ عبد المنعم علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سبق ذكره، ص 356.

² بجاء الدين طويل (2015/2016). " دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 - 2010 "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 57.

³ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 101.

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية وأدواتها

يستخدم البنك المركزي بصفة القوائم على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية نوعين من السياسة النقدية وحتى يتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي يستخدم مجموعة من الأدوات.

الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية

تنقسم السياسة النقدية وفقا للهدف منها إلى نوعين أساسيين توسعية وأخرى انكماشية ويمكن إبرازها فيما يلي:

1- السياسة النقدية التوسعية

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية في أوقات الركود أو الكساد وذلك من خلال خفض سعر الخصم أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني أو دخول سوق الأوراق المالية كمشتري ويزداد الطلب على ذلك زيادة الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فتزيد من قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع¹ عبر زيادة العرض من النقود بتخفيض سعر الفائدة هذا يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار الذي ينجم عنه زيادة الطلب الكلي² والنتائج القومية (ومن ثم الدخل القومي) ومستوى التوظيف.

2- السياسة النقدية الانكماشية

يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية في أوقات التضخم وارتفاع الأسعار وذلك من خلال إما رفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو دخول سوق الأوراق المالية كبائع ويزداد الطلب على ذلك انخفاض الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية فتقل قدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع فيقل العرض النقدي وهذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة فينخفض الاستثمار والطلب الكلي والنتائج القومية (ومن ثم الدخل القومي) ومستوى التوظيف.³

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعتمد السلطات النقدية في إدارة شؤون النقد والائتمان على عدة وسائل وهي الأدوات الكمية أو العامة والأدوات النوعية وكذلك توجد أدوات أخرى غير هذه.

¹ جلال جويادة القصاص (2010). "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 95.

² إِيَاد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص 261.

³ جلال جويادة القصاص، مرجع سبق ذكره، ص 95.

1- الأدوات الكمية للسياسة النقدية

- سعر إعادة الخصم

وهو عبارة عن الفائدة التي تدفعها البنوك للبنك المركزي بدل قبول البنك المركزي بخصم الأوراق التجارية المضمومة لدى البنك التجاري، فكلما زادت هذه النسبة في الحالات التي يعاني فيها الاقتصاد من مشاكل التضخم تحجم البنوك التجارية عن خصم الأوراق للتجار فتقل السيولة لديهم مما يقلل في النهاية عرض النقد والعكس صحيح في الحالات التي يعاني فيها الاقتصاد من مشاكل الكساد.¹

وتعتبر سياسة إعادة الخصم من أقدم الأدوات التي استخدمتها البنوك المركزية لرقابة الائتمان لديها، وكان بنك إنجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الائتمان سنة 1847 ثم سار البنك المركزي تدريجياً خلال هذه الفترة على وضع يجعله الملجأ الأخير للإقراض وفي فرنسا 1857 وفي الولايات المتحدة سنة 1913.²

- عمليات السوق المفتوحة

وهي قيام البنك المركزي بعملية شراء وبيع³ أدوات الدين العام الداخلي (سندات وأذونات) حيث يقوم البنك المركزي ببيع هذه الأدوات في حالة السعي إلى تخفيض مستوى عرض النقد وشرائها من قبل الجمهور في حالة السعي إلى رفع مستوى عرض النقد.

- نسبة الاحتياطي النقدي

وهي نسبة من الودائع يجبر البنك التجاري على إيداعها في البنك المركزي لحماية حقوق المودعين، حيث يستخدم البنك المركزي هذه الأداة في إدارة عرض النقد من خلال رفع نسبة الاحتياطي النقدي في حالات التضخم مما يؤدي إلى تقليل قدرة البنوك على الاقتراض وبالتالي على توليد ودائع مشتقة مما يعني في النهاية تخفيض عرض النقد ويتم العكس في حالات الكساد.⁴

¹ حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن. (2011). "اقتصاديات النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص: 264، 265.

² سامر بطرس جلدة. (2009). "النقد والبنوك"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، ص: 136 - 138.

³ حسام عي داود ومعن النسور. (2010). "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 351.

⁴ حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس، مرجع سبق ذكره، ص 265.

2- الأدوات النوعية للسياسة النقدية

- تأطير الائتمان

إن تأطير الائتمان هو تدخل السلطات النقدية بما تملكه من سلطة إدارية ونقدية، بتحديد سقف القروض الممنوحة ونسبتها واتجاهها وفق رزنامة زمنية موزعة في السنة، وفي حال الإخلال بقرض البنك المركزي تدخله بعقوبات تنص عليها قوانين تلك الدولة وفي حال عدم الوصول للائتمان الممنوح إلى سقف المحدد يمكن السماح للباقي أن يسمى " القدر المتبقي " بتوزيعه على أشهر السنة المالية.

- ودائع مشروطة للاستيراد

بموجب هذه الأداة يقوم المستورد بإيداع مبلغ الاستيراد لدى البنك المركزي نظرا لعدم رغبة (أو قدرة) المستورد بتجميد (أو توفير) هذا المال يلجأ للاقتراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للاستيراد ويؤدي هذا إلى التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد.¹

- قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية

حيث يقوم البنك المركزي بمنح القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد لما تعجز البنوك التجارية عن ذلك.²

- وضع حد أقصى لسعر الفائدة

قد تتنافس البنوك التجارية بغرض زيادة ودائع العملاء فتمنح الفوائد على الودائع الجارية مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا، ولذا فإن البنك المركزي قد يضع حد أعلى للفوائد التي تمنح على الودائع الجارية لا يجب على البنوك التجارية أن تتخطاه وهذا الحد يكون قابلا للتغيير حسب الظروف الاقتصادية فينخفض في حالة الرواج ويرتفع في حالة الكساد.³

¹ عبد القادر خليل (2012). "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية -"، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص - ص: 165-167.

² صلاح الدين كروش (2016/2015). "البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور - محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 11.

³ عبد الله ياسين (2014/2013). "دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، ص 29.

3- الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

هناك أدوات أخرى للسياسة النقدية يمكن أن نذكر من بينها:¹

- التأثير الأدبي

وتقوم هذه السياسة على قيام البنك المركزي بتوجيه النصح للبنوك التجارية وذلك بعدم التوسع في تقديم القروض وخاصة تلك القروض التي توجه للمضاربة إذا ما رأى البنك المركزي أن ثمة خطراً على الاقتصاد القومي وبأخذ هذا التوجيه الأدبي أشكالاً متعددة منها:

أ- الرقابة الكمية: هو قيام البنك المركزي بإرسال مذكرات إلى البنوك التجارية بتقييد الائتمان لأغراض معينة وبما يخدم مصلحة الاقتصاد القومي.

ب- الرقابة النوعية: وهو قيام البنك المركزي بتوجيه البنوك التجارية إلى تقييد الائتمان بصرف النظر عن الغرض الذي يمنح لأجله الائتمان أو التحذير بعدم قبول خصم بعض الأوراق التجارية.

- الإعلام

ويكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بوضع الحقائق والأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير وأدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجيه حجم الائتمان، الأمر الذي يجعل البنوك التجارية في موقف لا يمكنها معه تجاهل آرائه بل الأخذ بها.²

المطلب الثالث: آلية عمل أدوات السياسة النقدية وشروط نجاحها

إن آلية عمل أدوات السياسة النقدية حتى تكون ناجحة يجب أن تتوقف على مجموعة من الشروط التي تمكنها من جعل هذه الآلية فعالة.

الفرع الأول: آلية عمل أدوات السياسة النقدية

تتمثل طبيعة عمل السياسة النقدية في التأثير في حجم النقود المتداولة وتنمية الائتمان وقد ابتكر الفكر الاقتصادي أدوات يمكن للسلطات النقدية استخدامها لتحقيق ما تراه من أهداف نقدية واقتصادية³، وتعتبر أهدافاً بعيدة المدى تؤثر على المستوى الاقتصادي بشكل عام، وهذا يعني أن تأثير استخدام أدوات السياسة النقدية على هذه الأهداف قد لا يظهر بصورة سريعة أو مباشرة وبالتالي يصبح الحكم على كفاءة السياسة النقدية حكماً غير صحيح، ولذلك تسعى

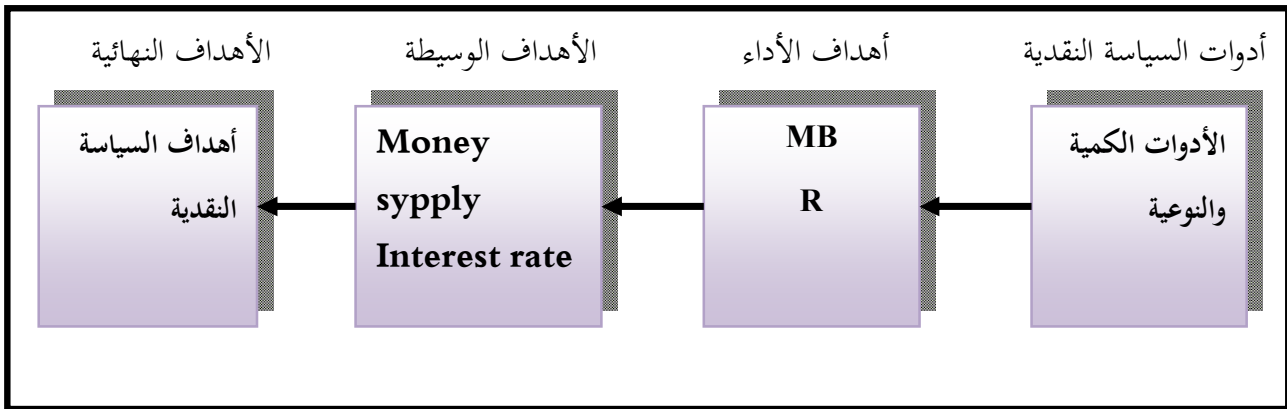
¹ رشاد العصار ورياض الحلبي. (2010). "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص 158.

² مسعود درواسي. (2006/2005). "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 - 2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 254.

³ حسين بني هاني ودواس شطناوي. (2016). "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان، ص 237.

السلطة النقدية للتأثير على أهداف وسيطية (Middle goals) تتميز باستجابتها السريعة لأدوات السياسة النقدية وبالمقابل يمكن اختيار تأثيرها على الأهداف النهائية لهذه السياسة، ويعتبر عرض النقد (Money supply) وأسعار الفائدة طويلة الأجل (Interest rate long ten) أهم هذه الأهداف، وللتأثير عليها يجب التأثير مسبقاً على أداء القاعدة النقدية (MB) واحتياطات المصارف الكلية (R) أو ما يسمى بأهداف الأداء¹، ويوضح النموذج التالي تسلسل عمل أدوات السياسة النقدية.

الشكل رقم (1-1): عمل أدوات السياسة النقدية



المصدر: أكرم حداد ومشهور هذلول. (2005). "النقود والمصارف - مدخل تحليل ونشري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص 184.

الفرع الثاني: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي دولة وفي أي نظام اقتصادي، إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها:²

✓ تحديد أهداف السياسة النقدية بدقة نظراً لتعارض الكثير من الأهداف المسطرة، فكلما كان الهدف واضحاً ومحدداً كلما زاد ذلك من فعالية السياسة النقدية؛

✓ هيكل النشاط الاقتصادي، مكانة القطاع العام والخاص، سياسة الحكومة، اتجاه المؤسسات الإنتاجية، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الأسعار؛

✓ مرونة الجهاز الإنتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها؛

¹ أكرم حداد ومشهور هذلول. (2005). "النقود والمصارف - مدخل تحليل ونشري"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص 184.

² جميلة وجدي. (2016/2015). "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص: 45، 46.

- ✓ نظام سعر الصرف، إذ تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر صرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر صرف ثابت؛
- ✓ درجة الوعي الادخاري والمصرفي لمختلف الأعوان الاقتصادية؛
- ✓ سياسة الاستثمار؛
- ✓ مناخ الاستثمار؛
- ✓ تدفق رؤوس الأموال؛
- ✓ التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والأجانب؛
- ✓ مدى حساسية الاستثمار لسعر الفائدة؛
- ✓ توافر أسواق مالية ونقدية متطورة؛
- ✓ مدى استقلالية البنك المركزي عن الحكومة حيث كلما تحقق للسلطة النقدية كلما أمكن للسياسة النقدية العمل باستقلالية، مما تمكنها من تحقيق نجاحاتها وفعاليتها؛
- ✓ توافر نظام معلوماتي فعال، إذ تؤثر السياسة النقدية في جميع الأسواق امتلاك من خلال تأثيرها على كمية النقود ومن هذا المنطلق فيجب على مصممي السياسة النقدية امتلاك معرفة شاملة وتفصيلية عن وضع الاقتصاد في مختلف أسواقه وطبيعة إختلالاته وإمكانياته؛
- ✓ حالة نشاط السوق الموازي، إذ كلما قل نشاط هذا السوق كلما أمكن التحكم في الاقتصاد وبالتالي تفعيل السياسة النقدية.¹

¹ بن علي بلعوز. (2004). "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 133.

المطلب الرابع: فعالية السياسة النقدية

إن المقصود بفعالية السياسة النقدية هو مدى قدرة السياسة النقدية في التأثير على مجمل النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية¹، فإننا يمكن أن نقفز مباشرة إلى محاولة التعرف على فعالية السياسة النقدية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة والاقتصاديات النامية في إطار الأبحاث والتجارب التي تمت في هذا النطاق.

الفرع الأول: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة

تتبلور السياسة النقدية في الاقتصاديات الرأسمالية في استخدام الأدوات الكمية والخاصة للتأثير على عرض النقود، وبالتالي على الائتمان ويعتمد نجاحها على التعاون التام والثقة المتبادلة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية (وغيرها من المؤسسات المالية) من ناحية ومن ناحية أخرى يعتمد على وجود أسواق نقدية ومالية منتظمة ومتقدمة، وبالتالي يؤدي تجارب البنوك التجارية (والمؤسسات المالية) مع البنوك المركزية إلى تحقيق الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، وبالتالي تزيد فعالية السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي، ويؤدي وجود سوق نقدية كاملة ومنتظمة تتعامل في قبول وخصم الأوراق التجارية قصيرة الأجل إلى زيادة فعالية سعر الخصم في التأثير على الائتمان عن طريق ما يحدثه من أثر على تكلفة خصم الأوراق التجارية الذي يمثل ائتمان قصير الأجل، كذلك يؤدي وجود سوق مالية كبيرة مرنة تتعامل مع الأوراق المالية إلى زيادة فعالية عمليات السوق المفتوحة في التأثير على الائتمان، ومن ثم على عرض النقود، عن طريق البنك المركزي عندما يدخل مشتريا أو بائعا لهذه الأوراق في هذه السوق، وإذا أضفنا إلى ذلك أن النقود المصرفية يمثل الجزء الأكبر والهام من كمية النقود والمتداولة وبالتالي من عرض النقود في هذه الدول لتبين لنا أن تغيير نسبة الاحتياطي والسيولة يكون لها دور فعال في التأثير على عرض النقود.²

ومعنى ذلك أن الأدوات الكمية للسياسة النقدية إذا دعمت بالأسلحة الأخرى للسياسة النقدية أي الأدوات الخاصة لتبين لنا الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به السياسة النقدية في التأثير على عرض النقود ومن ثم على النشاط الاقتصادي في الاقتصاديات الرأسمالية.

الفرع الثاني: فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية

يمكن اعتبار السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية عموما أقل فعالية منها في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسبب الإختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد القومي وعلاقته الاقتصادية الخارجية وما يعانيه في كثير من الأحيان من

¹ ناظم محمد نوري الشمري (2013). "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص 425.

² عبد الحميد عبد المطلب (2009). "اقتصاديات النقود والبنوك"، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 287.

التأثير بالتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تحدث في العالم الخارجي، لذلك نجد أن بعض الأدوات الكمية للسياسة النقدية مثل سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة لا يكون لها تأثير كبير بل ضعيف يكاد في بعض الحالات لا يذكر، وأن الاعتماد كله ينصب على نسبي الاحتياطي والسيولة من ناحية وعلى الأدوات الخاصة (النوعية والمباشرة) من ناحية أخرى.¹

وهناك العديد من الأسباب التي قد تحد من سلطة البنك المركزي وتحد من دور الجهاز المصرفي في القيام بالور المطلوب وبالتالي فإن ذلك يحد من فعالية السياسة النقدية في الدول وأهم هذه الأسباب:²

- ✓ ضعف النظام المعلوماتي بالبلدان النامية؛
- ✓ عدم وجود حساسية قوية بين المتغيرات النقدية والمتغيرات العينية؛
- ✓ انخفاض مرونة الجهاز الإنتاجي؛
- ✓ عدم تمتع الاقتصاد بوضع أفضل للتجارة الخارجية؛
- ✓ كما أن التضخم في البلدان المتخلفة ليس ظاهرة نقدية وإنما يعد ظاهرة هيكلية لها أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية؛

- ✓ افتقار الدول النامية لوجود أسواق نقدية منظمة، ما أنها تتميز بضيق نطاق الأسواق المالية إن وجدت، وهو ما يؤدي إلى ضعف فعالية سياسة معدل إعادة الخصم واستحالة تطبيق سياسة السوق المفتوحة على نطاق واسع؛
- ✓ ميل البنوك التجارية في الدول النامية إلى تقديم الائتمان المصرفي لتمويل قطاع التجارة (تمويل قصير الأجل)، مقارنة بالتمويل المقدم للقطاع الإنتاجي (الزراعة والصناعة) وهو تمويل طويل الأجل.³

- ✓ نقص أو ضيق الأسواق المالية والنقدية وضعف نشاطها وبالتالي قلة التعامل في الأوراق التجارية والأوراق المالية؛
- ✓ قلة ما تصدره الحكومات والشركات المساهمة من أوراق مالية ناهيك عن عدم انتشار قيام الشركات المساهمة وضعف الوعي المالي والمصرفي وقلة المؤسسات المالية التي تجمع المدخرات وتوظفها في الأسهم والسندات وعدم توافر الأسواق التي تكفل انتظام تداول الأوراق المالية وتهيئ لها درجة عالية من السيولة وانتعاش الأسواق؛
- ✓ تنتمي كثيرا من الدول النامية إلى مناطق نقدية تابعة للعالم الخارجي - دول أجنبية - كمناطق الإسترليني واليورو والدولار الأمريكي وبالتالي ترتبط القيمة الخارجية للعملة الوطنية بقيمة العملة الوطنية الأجنبية، كما يخضع

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 288.

² محمد إبرير (2007/2008). "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ص: 73، 74.

³ بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 131.

التطور النقدي لتطور الأحوال النقدية في البلد المتبوع لذلك تضاعف سيطرة السلطات النقدية الوطنية على بعض الشؤون النقدية؛

✓ ضالة مرونة الإستثمارات لتغيرات سعر الفائدة بسبب ارتفاع درجة مخاطر وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال، ولذلك فإن أي محاولة لزيادة الاستثمار يستلزم تخفيض سعر الفائدة انخفاض كبير وهو ما تحاول دونه عدة اعتبارات هيكلية.

وبالرغم من تلك الملاحظات والأسباب المفسرة لاحتمالات ضعف فعالية السياسة النقدية في الاقتصاديات النامية إلا أنه لا يمكن لتلك الاقتصاديات الاستغناء عن السياسة النقدية، بل أن برامج الإصلاح الاقتصادي الذي تبناه كثيرا من تلك الاقتصاديات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي تشير إلى أن السياسة النقدية إحدى المحاور الرئيسية لتلك البرامج بل إن الإصلاحات الاقتصادية تتجه على تقوية سوق النقد والمال والتحرير للعملة الوطنية وغيرها من الإصلاحات التي ستزيد من فعالية السياسة النقدية في تلك الدول مستقبلا.¹

¹ عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 289.

المبحث الثاني: أهداف السياسة النقدية: الأولية، الوسيطة، النهائية، تضارب الأهداف

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع إستراتيجية معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة في الاستقرار العام للأسعار والبطالة المنخفضة ونمو اقتصادي مقبول، واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف العامة إلا بإضافة الأهداف الأولية (التشغيلية) التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تغير في الأهداف النهائية (العامة) إلا أنه يوجد تضارب بين هذه الأهداف الثلاثة.

المطلب الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر كبدية لإستراتيجية السياسة النقدية، والتي من خلالها يقوم البنك المركزي بالتأثير على الأهداف الوسيطة حيث عندما يقرر البنك المركزي تغيير معدل نمو النقود الإجمالية، فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك وظروف سوق النقد المتفق مع إجمالي النقود في الأجل الطويل، بالتالي يمكن أن تعتبر الأهداف الأولية كرابط صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة.¹

وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات، المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك، واحتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقرضة وغيرها وهذا ما سنتعرض له في الفرع الأول أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد وهذا ما سنبينه في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.

أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقرضة (كمية القروض المخصصة).

¹ أمينة دبات .(2014/2015). "السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 89.

ولقد أثير النقاش داخل النظام المصرفي، وخارجه حول ما هو المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية وسهولة وأصبح لكل منها مؤيد ومعارض، فلقد دافعت بعض البنوك المركزية في أمريكا عن القاعدة النقدية كهدف أولي أو تشغيلي لسنوات عديدة كما دافعت بعض الفروع الأخرى عن استخدام مجتمعات الاحتياطات الأخرى كهدف أولي وانتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول أهمية كل مجمع، وهكذا يعني الموضوع محل جدل نظرا لكونه يتصف بالتجزئة وليس بالتنظير فقط ويتعلق الأمر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة، ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط وطالما أن الأمر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات في استخدام المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي.

الفرع الثاني: ظروف سوق النقد

وهي المجموعة الثانية من الأهداف الأولية التي تسمى ظروف سوق النقد¹ التي تحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد² التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة يوم أو اثنين بين البنوك، فيما يخص الاحتياطات الحرة فإنها تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة في حالة العكس.

كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على أذواق الخزنة والأوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفرضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.³

كما يجب أن نشير أيضا إلى أن الاقتصاديين قد اختلفوا حول هذا الموضوع بحيث استعملت ظروف سوق النقد في العشرينات والخمسينات والستينات، ولكن في السبعينات زاد الاهتمام أكثر بمجمعات الاحتياطات، وبالتالي فإن الاختلاف حول مدى أفضلية استخدام المجموعة الأولى أم الثانية وبفضل النقديون استخدام مجاميع الاحتياطات لأنهم يرونها بأنها ذات صلة وثيقة بالمجمعات النقدية التي تمثل الهدف الوسيط المفضل لديهم.

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 125.

² عبد الرحمن سعد. (2014/2015). "دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر 1990 - 2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص70.

³ فتحي بناني، مرجع سبق ذكره، ص 103.

كما أن الكينزيين أيضا يهتمون بالتحكم في مجتمعات الاحتياطات إلا أن تركيزهم كان على ظروف سوق النقد، وهذا يعود لكونهم يعتقدون بأن الهدف الوسيط والمفضل لديهم هو أسعار الفائدة في أسواق رأس المال. وبالتالي فإن النقاش يتلخص في أي من الأهداف الأولية لاستخدامه حلقة ربط قوية التأثير بالأدوات النقدية والتأثير على الأهداف الوسيطة ولذلك نرى أن الهدف الأفضل هو ذلك الذي يتصف بالتأثر والتجارب بسرعة مع تغير الأدوات النقدية المستعملة ويسهل قيادة الاتجاه المرغوب للأهداف الوسيطة المستعمل.¹

المطلب الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

لا تستطيع السلطة النقدية التأثير مباشرة على الناتج القومي ومكوناته وبدلاً من ذلك عليها محاولة تحقيق أهدافها من خلال التأثير على المتغيرات التي تؤثر على الناتج القومي الإجمالي وتسمى هذه الأهداف الوسيطة²، وهي تلك المتغيرات النقدية التي من المفترض أن يسمح ضبطها وتنظيمها لبلوغ الأهداف النهائية كما تعرف أيضاً بأنها تلك المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية والتي من خلالها يمكن بلوغ الأهداف النهائية. ولهذه الأهداف فائدتين، الأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها لأنها تعتبر إعلاناً لإستراتيجية السياسة النقدية لذا يشترط أن تكون سهلة وواضحة لدى الجمهور لاستيعابها، وهي تتمثل في مستوى معدلات الفائدة، سعر الصرف والمجموعات النقدية.

الفرع الأول: مستوى معدل الفائدة

إن الكينزيين يريدون أن يتم تثبيت معدل الفائدة إلى الحد الأدنى الممكن، بينما لا يهتم النقديين بها كثيراً لأن كمية النقود هي المهمة بالنسبة لهم، ويضيفون بأنه عندما نختتم بمعدلات الفائدة ينبغي ربطها بمستواها الحقيقي، إلا أن الأعوان الاقتصاديين من أفراد، مشروعات وعائلات على حد السواء هم شديدي الحساسية لمعدلات الفائدة من ناحية تكلفة قروضهم وتلقي التعويضات عند توظيف مدخراتهم، لذا يجب على السلطات العامة أن تولي اهتماماً خاصاً لتقلبات معدلات الفائدة، ولكن المشكل يكمن في تحديد المستوى لمعدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً حتى تتجنب أن تنشأ عنها مراحل متعاقبة من التضخم والركود.³

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² رجاء مصطفى عثمان. (2003/2004). "إدارة السيولة في الاقتصاد الإسلامي تقوم بتجربة شهادات المشاركة السودانية للفترة 1998 - 2002"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، ص 15.

³ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 90، 91.

ويوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:¹

- المعدلات الرئيسية

وهي معدلات النقد المركزي وهي المعدلات التي يفرض بها البنك المركزي للبنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.

- معدلات السوق النقدية

وهي المعدلات التي تم على أساسها تداول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة).

- معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل

وهي التي على أساسها تصدر السندات.

- معدلات التوظيف في الأجل القصير (حسابات على الدفاتر، ادخار سكن).

- المعدلات المدينة

وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

الفرع الثاني: معدل الصرف

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، كما يعمل على تحديد أمور كثيرة من بينها مدى تنافسية السلع الوطنية مقابل السلع الأجنبية وكذا وضع ميزان المدفوعات ويمكن أن تكون للسياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد اتجاه العملات الأخرى، الذي قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم، وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية² كما أن استقرار هذا المعدل (سعر الصرف) يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، لذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها إزاء تلك العملات، إلا أن التقلبات التي تحدث في سوق الصرف تكون نتيجة المضاربة الشديدة على العملات مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف³ ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي، لا يمكن لها أن تركز جميع الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على معدل الصرف، وذلك فإن الهدف الوسيط الداخلي يبدو ضرورياً

¹ صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 127.

² أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 91.

³ عبد الرحمن يسعد، مرجع سبق ذكره، ص 73.

في هذه الحالة لأنه في حالة المضاربة على نقد معين إذا لم يكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية يمكن للبنك المركزي أن يستفيد احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.¹

الفرع الثالث: الأهداف الكمية

وتنقسم إلى قسمي هما المجمعات النقدية والقروض.

1- المجمعات النقدية

وتعبر عن كمية النقود المتداولة حيث تضم وسائل الدفع لدى الأعوان الماليين المقيمين² على الإنفاق، وعدد المجمعات النقدية على صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الخدمات المصرفية والمالية، فالنقديون يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريب من معدل نمو الاقتصاد الوطني هذا يمثل هدف مرغوب فيه للسلطات النقدية، كما يرون بأنه عندما يكون معدل نمو مستقر للكتلة النقدية يتراوح ما بين 3% و 5% هو أفضل وسيط لإحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي بسبب الفوائد التي يحققها.³

ومنه يقصد بالمجمعات النقدية عرض النقود كما يطلق عليها النقود بمعناها الواسع ويرمز لها ب M وهي عدة أنواع:⁴

✓ M1 ليعبر عن النقود المتداولة خارج البنوك + الودائع الجارية تحت الطلب؛

✓ M2 ليعبر عن M1 + الودائع الادخارية وجميع أنواع الودائع الأخرى في شكل أشباه النقود لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى فيما عدا البنوك المتخصصة؛

✓ M3 ليعبر عن M2 + الودائع الجارية وغير الجارية الحكومية، ويطلق عليه إجمالي السيولة المحلية.

وترتبط M1، M2 و M3 بالقاعدة النقدية وهذا من خلال مضاعف النقود، حيث تشمل القاعدة النقدية على النقود المتداولة والاحتياطيات المصرفية وخلال الثمانينات أصبحت مراقبة المجاميع النقدية هي الهدف الأساسي للسلطات النقدية حيث تم التوسع في هذه المجاميع بالانتقال من M1 إلى M3.

¹ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 92.

² مسعود ميهوب. (2017/2016). "دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات للفترة بين 1990 - 2015"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوزياف، المسيلة، ص 15.

³ ميادة بلعاش. (2015/2014). "أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر - فرنسا"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 118.

⁴ ماجدة مدوخ. (2003/2002). "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 10.

✓ M4 ليعبر عن M3 + شهادات الودائع القابلة للتفاوض؛

✓ M5 ليعبر عن M4 + 100.000 شهادات ودائع قابلة للتفاوض.

مع الإشارة إلى أنه ليس هناك إجماع عام حول هذه المجموعات مابين الدول (البنوك المركزية)، كما أن تحديد هذه المجموعات النقدية تعد من أهم المشكلات التي تتعرض لها السلطات النقدية مختلف الدول.¹

2- القروض

وهي أنواع حيث نجد القرض الداخلي الذي يشمل قروض بنكية للمقيمين وذلك في القطاع العام والخاص والقرض الداخلي الشامل، والذي يشمل مختلف التمويلات الداخلية "القروض البنكية للمقيمين" وأخيرا القرض الإجمالي والذي يشمل مختلف تمويلات الاقتصاد "قرض داخلي شامل وتمويل خارجي" وهذه الديون لها علاقة تربطها بالنشاط الاقتصادي.²

إن عملية اختيار الأهداف الوسيطة ليست بالعملية العشوائية بل إن هذا الاختيار يستند على ثلاث معايير أساسية تكمن في:

✓ يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للقياس بدقة وبسرعة حتى يلعب دوره كمؤشر عن اتجاه السياسة النقدية أي

إذا كانت هذه الأخيرة تسير في الاتجاه المطلوب الذي يحقق الهدف النهائي أم هي خارجة عن مسارها؛

✓ يجب أن يكون الهدف الوسيط تحت السيطرة التامة للبنك المركزي؛

✓ يجب أن يكون أثار هذا الهدف الوسيط على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها من طرف البنك المركزي لتمكنه من

اتخاذ كل احتياطاته والإجراءات التصحيحية اللازمة والمناسبة في إطار السياسة النقدية.

كما أن الأهداف الوسيطة لا تكون فعالة في تحقيقها للأهداف النهائية إلا إذا استجابت للشروط التالية:³

✓ أن تمارس أثر مباشر على الهدف النهائي؛

✓ أن لا تؤدي إلى تأثيرات متناقضة على الأهداف النهائية؛

✓ أن تكون مراقبة مباشرة من طرف السلطات المشرفة على السياسة النقدية وذلك بهدف الإعداد الواضح

للمسؤوليات وأن تكون تحت التبعية الحصرية لها لتفادي النزاعات.

¹ علي صاري. (2014). "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد: 7، ص 23.

² ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ أسهمان ليلي ببق. (2014/2015). "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقات الداخلية - دراسة قياسية -" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 21.

المطلب الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة النقدية بشكل خاص هي:

✓ تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

✓ العمالة الكاملة؛

✓ تحقيق معدل نمو عال؛

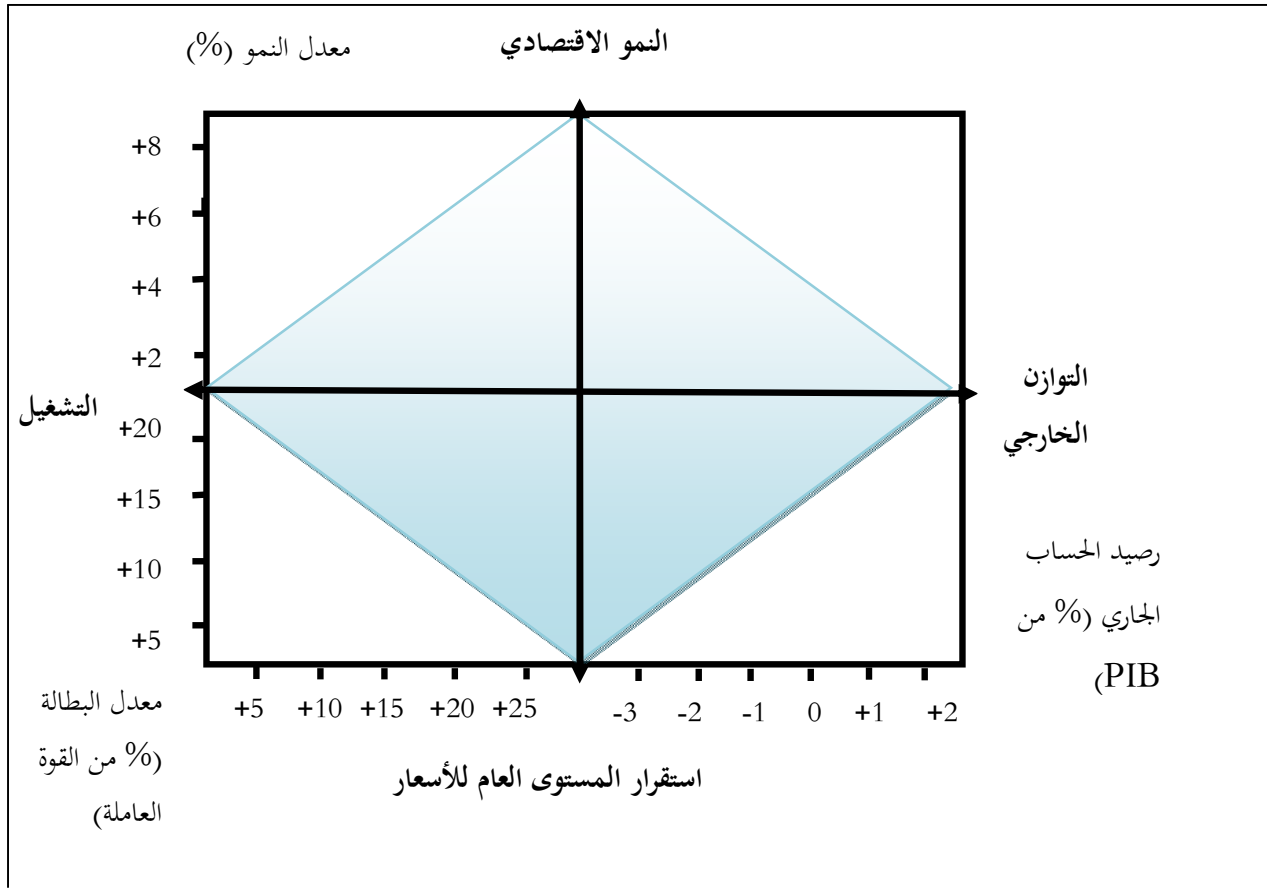
✓ توازن ميزان المدفوعات.

وطراً تطور على هذه الأهداف بحيث قبل 1929 (أزمة الكساد) كان هدف السياسة النقدية المطبقة من طرف السلطات النقدية هو تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم لكن كينز أتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف آخر للسياسة النقدية وهو تحقيق العمالة الكاملة بعدها مع منتصف خمسينات القرن الماضي ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو وتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري¹، والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي "نيكولا كالدور" وذلك من خلال الشكل التالي:²

¹ اسمية حاجي. (2016/2015). "دور السياسة النقدية في معالجة التضخم اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990-2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص: 47، 48.

² صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الشكل رقم (1-2): المربع السحري كالدور



المصدر: صلاح الدين كروش، مرجع سبق ذكره، ص 6.

الفرع الأول: استقرار المستوى العام للأسعار

لقد اعتبرت السياسة النقدية الوسيلة الوحيدة المتعرف بها كمحدد للسياسة الاقتصادية العامة قبل ظهور النظرية العامة 1936 وكان استقرار الأسعار هو الهدف الذي افترض أن تلك السياسة كانت تسعى إليه¹، وهذا الهدف ينحصر في العمل على محاربة التغيرات المستمرة والعينية في مستوى الأسعار، نظرا لكون أية تغيرات كبيرة في مستويات الأسعار تؤثر سلبا على قيمة النقود، وبالتالي أثارها تكون كبيرة على مستوى الدخل والثروة وتخصص الموارد الاقتصادية بين الفروع الإنتاجية وبالتالي الأداء الاقتصادي.

كما أن الأجور في مثل هذه الأوقات تتخلف عن مسايرة ارتفاعات الأسعار مما يقود إلى خفض الدخل الحقيقي لأصحاب الدخول الثابتة وإلى زيادة أرباح رجال الأعمال فالاستقرار في مستوى الأسعار إذن مرغوب فيه طالما أنه يؤدي

¹فتيحة ملياني. (2016). "الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجليلاني بونعامة خميس مليانة، المجلد 1، العدد: 14، ص 157.

إلى القضاء على مثل هذه الإختلالات، ويمكن عن طريق إتباع سياسة ائتمانية سليمة تأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية¹ الملائمة في المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار.²

الفرع الثاني: تحقيق العمالة الكاملة (مكافحة البطالة)

بعد أزمة 1929 جاءت النظرية الكينزية بسياسة أخرى بديلة وهي السياسة المالية أين ظهر هدف آخر لها وهو العمالة الكاملة الذي تسعى معظم الدول لبلوغه، من خلال تسيير كل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة، ومازالت تمثل هدف للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، بالتالي نستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة المعروض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيزداد الاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.³

الفرع الثالث: تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي

النظرية الكلاسيكية سابقا كانت تنظر إلى أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي يتضمن تحقيق العمالة الكاملة ما دفعها لعدم وضع سياسات اقتصادية تسعى لتحقيق هذا الهدف لكن بعد الحرب العالمية بدأ النمو الاقتصادي يسيطر على اهتمام⁴ المفكرين ومن ثم جاء دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي الذي أصبح هدف أساسي له. يمكن أن تؤدي السياسة النقدية لزيادة النمو الاقتصادي وذلك من خلال قيامها بتخفيض سعر الفائدة الذي سوف يشجع على زيادة الطلب على النقود بهدف الاستثمار فإذا شعرت السياسة النقدية بوجود ركود فإنها تخفض سعر الفائدة فيزداد الاستثمار ومن ثم يزداد التوظيف ويزداد الناتج ويزداد الدخل فتحصل الزيادة في معدل النمو الاقتصادي فتكون السياسة النقدية من خلال سعر الفائدة تمكنت من استهداف زيادة معدل النمو.⁵ وبالمقابل إذا ارتفعت السياسة سعر الفائدة فإن هذا الإجراء سوف يخفض الطلب على النقد وينخفض حجم الاستثمار ويزداد الركود في الاقتصاد وهو ما لا ترغبه السياسة النقدية.⁶

¹ محمود حسن الوادي وآخرون. (2013). "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ص 25.

² زكريا الدوري ويسري السامرائي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

³ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص 102.

⁴ سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁵ علي كنعان. (2012). "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص 455.

⁶ المرجع نفسه، ص 456.

الفرع الرابع: تحقيق توازن ميزان المدفوعات

يجسد ميزان المدفوعات لقطر ما العلاقة والمالية والتجارية مع دول العالم ومن الجيد لهذه الدولة أن يكون مجموع استلاماتها من الخارج بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاتها للخارج والعكس صحيح حيث نجد أن جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي تسعى لجعل هذا الميزان في صالحها من أجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات بالعملة الصعبة.¹

يكن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة، ما يؤدي إلى انخفاض الإقبال على الائتمان أو طلبه، وكذا انخفاض الأسعار وإذا انخفضت الأسعار محليا فإن هذا الإجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات كما أن ارتفاع أسعار الفائدة محليا سيغري المستثمرين الأجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية ما يساهم في تخفيض العجز² من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة وتحقيق استقرار أسعار الصرف من جهة ثانية.³

المطلب الرابع: تضارب أهداف السياسة النقدية

رغم إن كثير من أهداف السياسة النقدية متناسقة مع بعضها البعض مثل العمالة المرتفعة مع النمو الاقتصادي أو استقرار سعر الفائدة مع استقرار الأسواق المالية لكن هذا التناسق لا يتحقق دائما، فهدف استقرار المستوى العام للأسعار قد يتعارض مع هدف استقرار سعر الفائدة ومستوى العمالة المرتفع في الأجل القصير، فعندما يكون الاقتصاد في حالة رواج وبطالة منخفضة فإن التضخم وأسعار الفائدة قد تبدأ في الارتفاع وإذا أقدم البنك المركزي على منح ارتفاع سعر الفائدة من خلال شراء السندات فسوف يرتفع السعر السوقي للسندات، وبالتالي ينخفض سعر الفائدة السوقي، ولكن من ناحية أخرى فإن عمليات الشراء من السوق المفتوحة تسبب زيادة في القاعدة النقدية ومن ثم زيادة في العرض النقدي وهذا قد يرفع معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار أي يثير التضخم ولكن من ناحية أخرى إذا أراد البنك المركزي إن يخفض معدل النمو في عرض النقود لكي يمنع التضخم، ففي الفترة القصير فإن كلا من سعر الفائدة ومعدل البطالة قد يزيد فالتعارض بين الأهداف قد يضع البنك في موقف صعب.⁴

يتعين على السلطة النقدية تحديد هذه الأهداف بأولوية، واختيارها بدقة حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة لأن تحقيق الهدف أو الأهداف بدقة يمكنها من تحديد الوسائل الكفيلة ببلوغ أهدافها، يتمثل الهدف الذي نحدد بصده

¹ سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

² أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 102، 103.

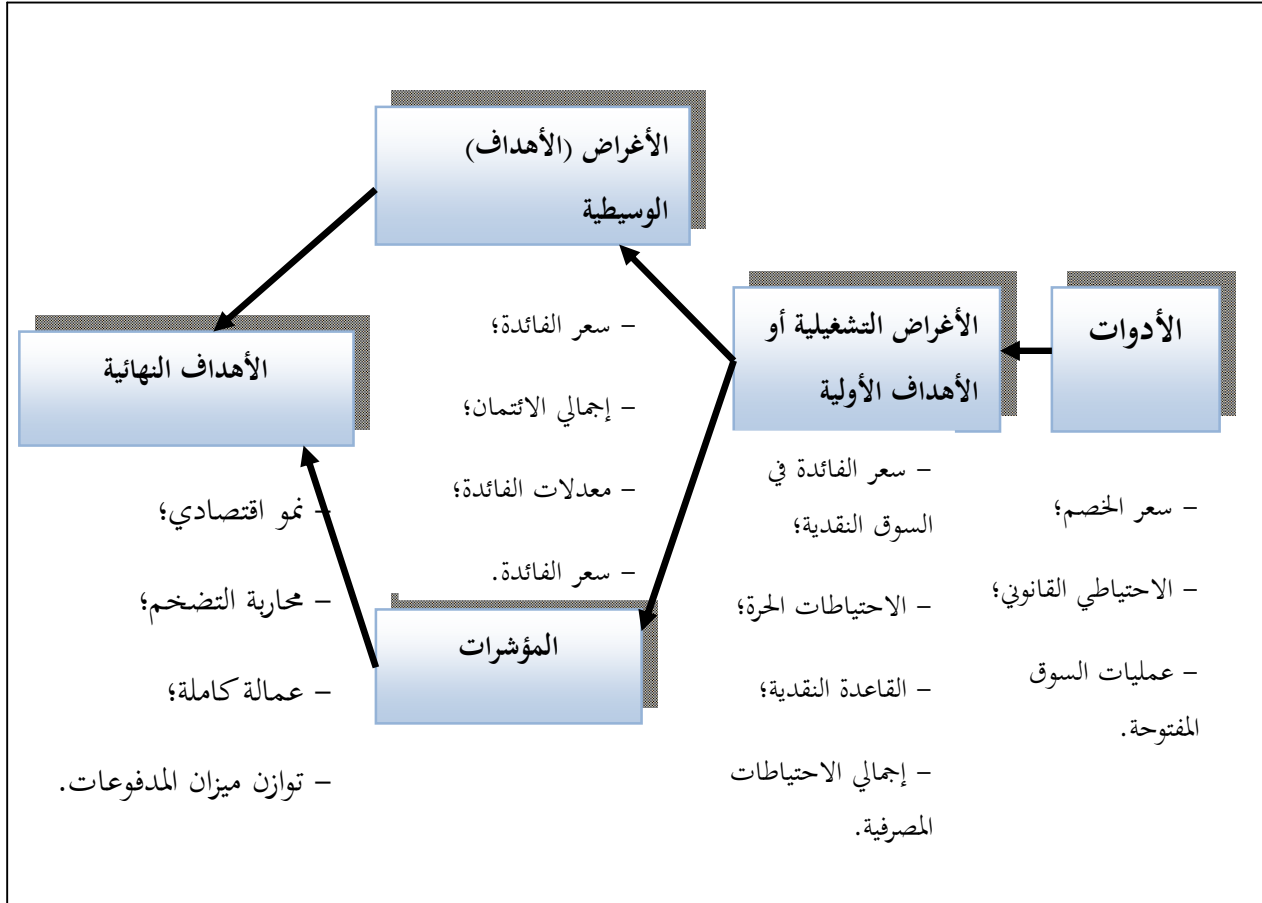
³ عباس كاظم الدعيمي وميساء سعد جوادجي. (2011). "دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة 1995 - 2011"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد: 11، ص 221.

⁴ ليلي على القشاطر دفع السيد. (2015/2014). "قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من 1990 - 2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندبي، السودان، ص: 19، 20.

دراسته في هدف استقرار الأسعار، إن تركيز السياسة النقدية على هذا الهدف الوحيد لا يمكنها من تحقيقه مباشرة، أي أنه لا يمكن التأثير في هذا الهدف مباشرة، ومن ثم يتعين عليه تحديد وسائل معينة يستخدمها لكي يؤثر على هذا الهدف بطريقة غير مباشرة بحيث يستغرق ذلك فترة من الزمن.¹

ويمكن توضيح جميع أهداف السياسة النقدية من خلال المخطط التالي:

الشكل رقم (1-3): أهداف السياسة النقدية



المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكره، ص 123.

¹ عبد العزيز طيبة. (2004/2005). "سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 - 2003"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 54.

المبحث الثالث: قنوات انتقال السياسة النقدية لنشاط اقتصادي

تعرف قناة السياسة النقدية على أنها الآليات التي من خلالها يحدث قرار معين للسياسة النقدية أثر على سلوكيات الأعوان الاقتصاديين، ومنه على هدف النمو واستقرار الأسعار، ويمكن أن نقسمها إلى أربعة وهي قناة سعر الفائدة، وقنوات أسعار السندات والأسهم وقناة أسعار الصرف وأخيراً قناة الائتمان والتي نخصص لكل واحد منها مطلب بالتفصيل.

المطلب الأول: قناة سعر الفائدة

يعتبر سعر الفائدة من الأدوات الهامة التي تستخدم في التحكم في حجم الائتمان وبالتالي في حجم العرض النقدي، فتحديد معدل الفائدة يعكس توجه السياسة النقدية للدولة إلى تشجيع الاستثمار في مختلف القطاعات أو الحد منه وكذا دورها في مواجهة مشكل التضخم والانكماش.¹

يمكن توضيح مفهوم قناة سعر الفائدة على أنها قناة الإبلاغ عن الطريق الذي من خلاله يبلغ أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعاً لاختيار الهدف الوسيط، تعتبر قناة سعر الفائدة القناة التقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، حيث حسب وجهة نظر كينز فإن السياسة النقدية التوسعية تؤكد انخفاضاً في معدلات الفائدة الحقيقية وهذا ما يحفز الاستثمار الذي يدفع النمو (الإنتاج والتشغيل)، وتحفيز الاستثمار عندما لا يكون تمويلها (التكلفة مرتفعة) يتعلق بالمؤسسات التي تجد المشاريع مربحة في المستقبل عندما لا يكون تمويلها باهظاً وهذا ينطبق أيضاً على العائلات التي تتزايد مقدرتها على الإقراض لإنجاز مشاريعهم، وخاصة العقارية منها.

لقد كان معدل الفائدة محل جدل كبير وخاصة فعاليته لكون التضخم مشكلة كبرى بالنسبة للاقتصاديات الرأسمالية حيث يجد البنك المركزي صعوبة في إدارة سياسة نقدية توسعية بوجود 5% إلى 10% من ارتفاع الأسعار²، فإن حدث وأن فشلت السياسة النقدية في اتخاذ إجراءات للحد من ارتفاع الأسعار بشدة في فترة الرواج، فإن هذا الفشل يؤدي إلى انخفاض النشاط الاقتصادي مما يجعل السياسة النقدية غير قادرة على مواجهة الانكماش الاقتصادي.³ وتؤثر أسعار الفائدة على مختلف القرارات والمؤشرات الاقتصادية في تحديد مستوى الدخل القومي أهمها:⁴

- ✓ تشجيع الجمهور على الادخار وإيداع أموالهم في البنوك؛
- ✓ تشجيع الاستثمار وزيادة الطلب عليه؛
- ✓ المحافظة على رؤوس الأموال المحلية ومنع هروبها نحو الخارج، وجذب رؤوس الأموال الخارجية؛
- ✓ المحافظة على استقرار سعر صرف العملة؛

¹ فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 131.

² سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

³ مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 176.

⁴ محمد صالح جمعة. (2000/1999). "السياسة النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية، ص، ص: 195، 196.

✓ التأثير على حجم الكتلة النقدية من خلال توسيع أو تقليص الائتمان المحلي.

والتأثير على المتغيرات الاقتصادية من خلال سعر الفائدة يكون كما يلي:¹

$$M \uparrow \longrightarrow ir \downarrow \longrightarrow \Pi \uparrow \longrightarrow y \uparrow$$

حيث (M) تمثل سياسة نقدية توسعية التي تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي (ir) وبالتالي انخفاض تكلفة اقتراض رأس المال وزيادة الاستثمار (I)، هذا الأخير الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي، حيث أن ارتفاعه يؤدي إلى زيادة الناتج القومي (y).

وعند اتباع سياسة نقدية انكماشية (M) هذا يؤدي إلى رفع سعر الفائدة الاسمي والحقيقي، مما يرفع من تكلفة رأس المال وبالتالي انخفاض نفقات الاستثمار وانخفاض الإنتاج.

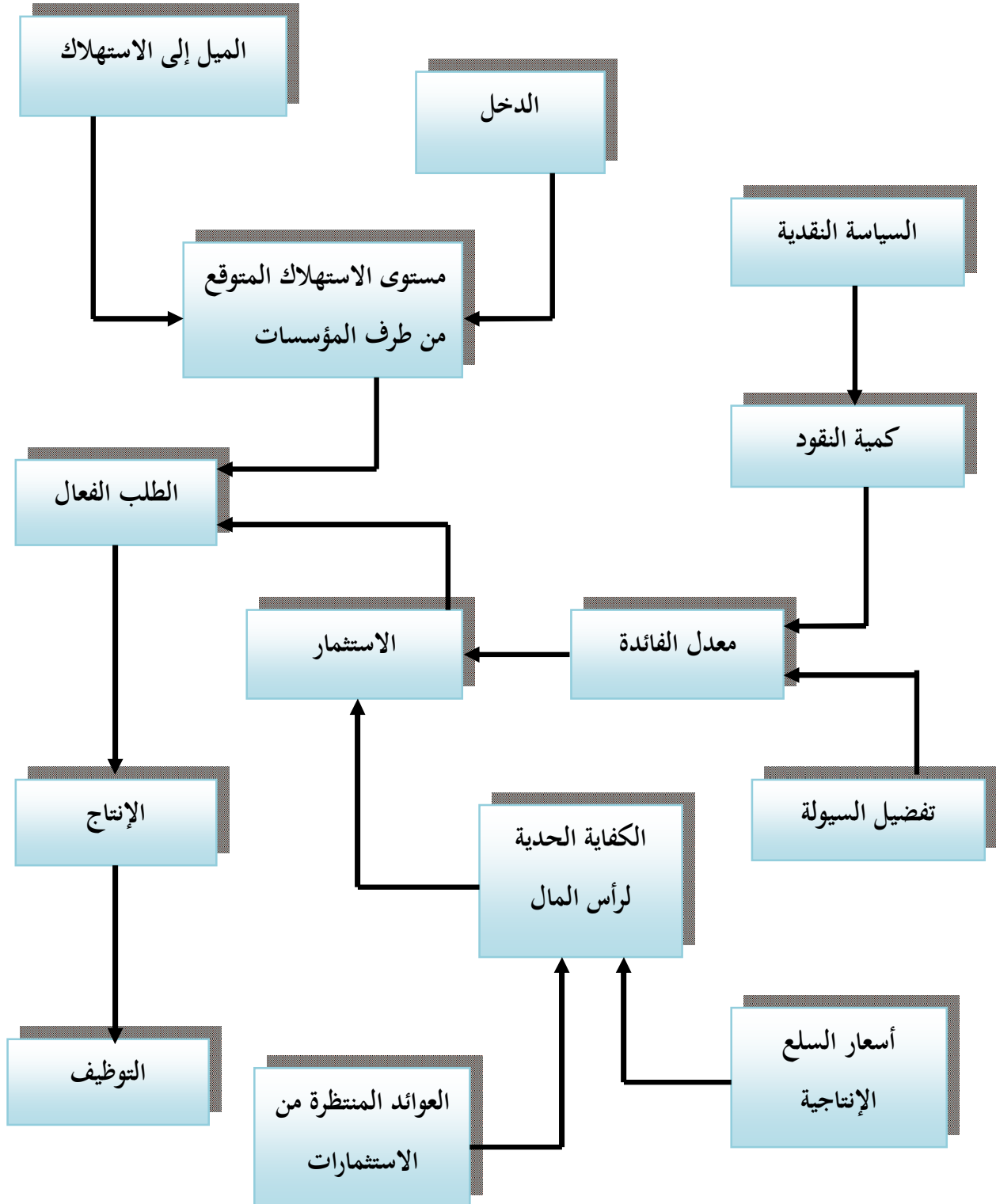
$$M \downarrow \longrightarrow ir \uparrow \longrightarrow I \downarrow \longrightarrow y \downarrow$$

والجزء الأكبر من الإنفاق الاستثماري يقوم به القطاع الإنتاجي (قطاع الأعمال) الذي يحصل على رأس المال عن طريق الافتراض وكما أشرنا سابقا فإنه توجد علاقة عكسية بين الإنفاق الاستثماري ومعدل الفائدة وذلك حسب النظرية الكلاسيكية التي تستند في ذلك على نظرية تكوين رأس المال حيث أن الإنفاق الاستثماري يعتمد على مردودية الاستثمار من جهة وتكلفة تمويله من جهة أخرى، فكلما كانت أسعار الفائدة منخفضة أدى ذلك على زيادة الاستثمارات وبالتالي ارتفاع الدخل القومي.

ويمكن توضيح كيفية انتقال أثر السياسة النقدية في التصور الكينزي من خلال المخطط التالي:

¹ فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 132.

الشكل رقم (1-4): انتقال أثر السياسة النقدية في التصور الكينزي



المصدر: فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 135.

المطلب الثاني: قناة أسعار الصرف

تعتبر قناة سعر الصرف إحدى أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية خاصة في الاقتصاديات التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية تزيد أهمية هذه القناة في الدول التي تتسم أسعار الفائدة فيها بعدم المرونة، حيث يلعب اختلاف أسعار الفائدة المحلية عن أسعار الفائدة على العملات الدولية الرئيسية دوراً رئيسياً في تحول المدخزين إلى حيازة العملات ذات العائد الأعلى التي تتسم أسعار صرفها بالثبات النسبي والقابلية للتحويل.¹

ويختلف المدى الزمني لانتقال آثار تغيرات سعر الصرف وحجمها على الناتج والتضخم من دولة لأخرى حسب درجة الانفتاح على العالم الخارجي ودرجة تحرر القطاع المالي بها.²

لقد أدى توسع التجارة الدولية ومشاكل أسعار الصرف المرنة إلى زيادة اهتمام الاقتصاديين بتأثير السياسة النقدية على صافي الصادرات والناتج الكلي من خلال أسعار الصرف، فمعدل سعر الصرف للنقود الوطنية ينخفض عند اتباع سياسة نقدية توسعية، وهذا ما يشجع الصادرات وتعمل هذه القناة من خلال تأثيرات أسعار الفائدة حيث أن انخفاض هذه الأخيرة نتيجة التوسع النقدي تؤدي إلى انخفاض حجم الودائع الأجنبية في البلد المني مما يخفض من قيمة العملة المحلية ($E \downarrow$) في المقابل العملات الأجنبية هذا ما يجعل السلع المحلية أرخص من السلع الأجنبية، وبالتالي زيادة الطلب على السلع المحلية مما يؤدي إلى ارتفاع صافي الصادرات ($NX \uparrow$) ومن ثم زيادة الناتج الكلي (Y).³

$$M \uparrow \longrightarrow ir \downarrow \longrightarrow E \downarrow \longrightarrow NX \uparrow \longrightarrow Y \uparrow$$

حيث أن:

✓ M: المعروض النقدي؛

✓ ir: سعر الفائدة الحقيقي؛

✓ NX: صافي الصادرات؛

✓ Y: الناتج الكلي أو القومي.

¹ أحمد شفيق الشاذلي. (2017). "قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي"، مجلة دراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد: 39، ص: 20، 21.

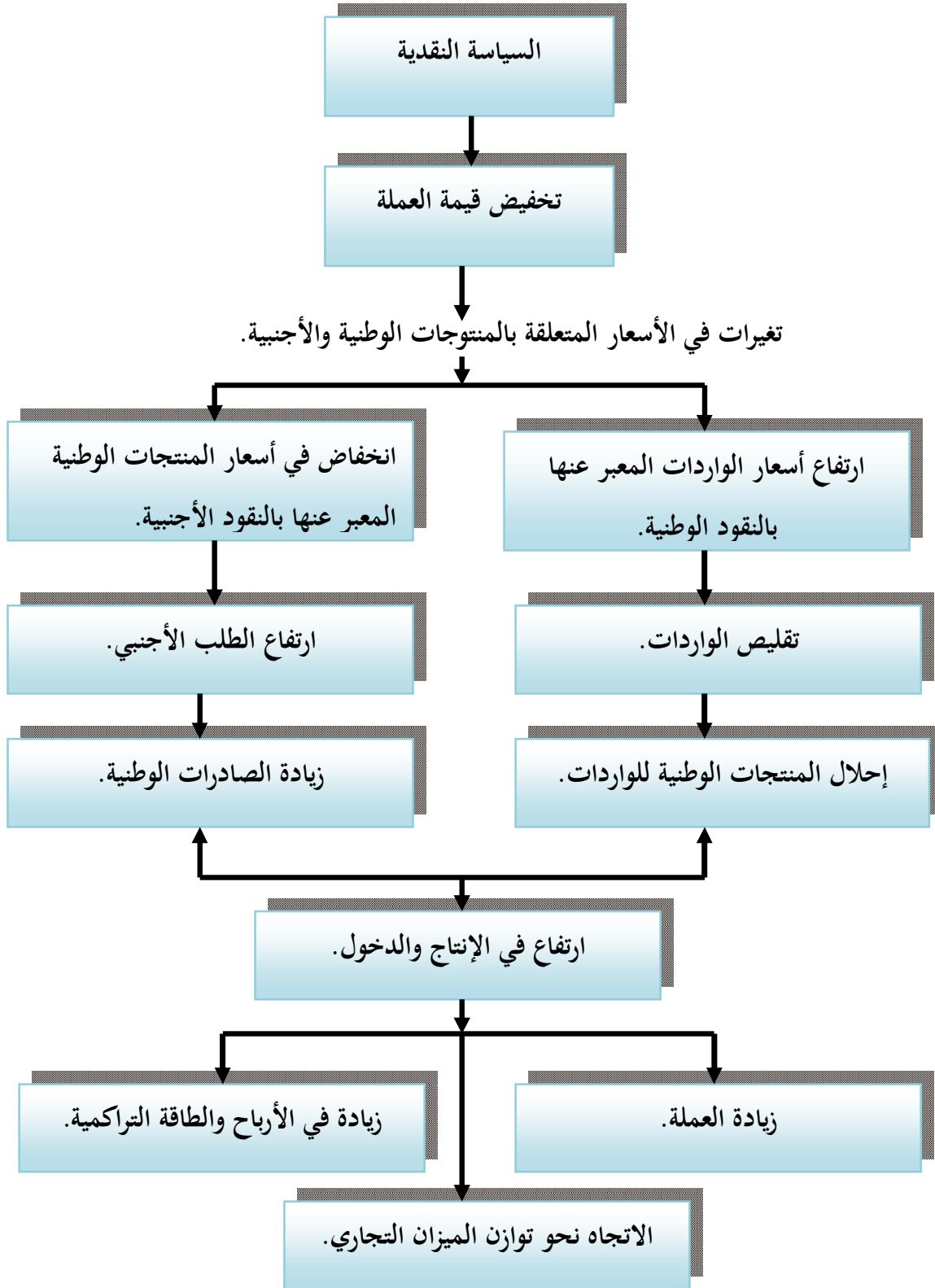
² المرجع نفسه، ص 21.

³ فتحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 138.

وفي الحالة التي تستعمل فيها سياسة انكماشية ينخفض عرض النقود فترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الاقتصاد الوطني عنها في الخارج وهو ما يعمل على استقطاب رأس المال الأجنبي ورفع الطلب على العملة المحلية وهذا ما يزيد من قيمة العملة الوطنية ويؤثر على الصادرات التي تكون معاينته من خلال الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فينخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مما يصيب الاقتصاد الوطني بالركود وهي آثار غي مرغوب فيها ينصح الكثير بضرورة مصاحبتها بسياسات أخرى لمعالجة هذه الآثار السلبية¹، والشكل التالي يوضح الآثار المتسلسلة لتخفيض قيمة العملة:

¹لونيس إكن. (2010/2011). "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص 63.

الشكل رقم (1-5): الآثار المتسلسلة لتخفيض قيمة العملة



المصدر: فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 140.

المطلب الثالث: قناة أسعار السندات

تعتبر هذه القناة عن وجهة نظر أنصار المدرسة النقدية في تحليل أثر السياسة النقدية على الاقتصاد، وذلك نتيجة أنهم يعتبرون أن تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد ينتقل عبر قناتين رئيسيتين وهما قناة توبين للاستثمار وقناة أثر الشرة على الاستهلاك.¹

الفرع الأول: نظرية معامل q لتوبين (قناة توبين للاستثمار)

حيث حاول الاقتصادي Tobin توضيح الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في أوقات الكساد من خلال نظريته المعروفة بنظرية Y وهي نظرية حركية في الاستثمار، وفكرتها الأساسية هي أن الاستثمار يتوقف على نسبة القيمة السوقية للأصل الرأسمالي إلى تكلفة الإحلال، وتسمى هذه النسبة بمعامل q حيث:

$$q = M/R$$

مع M تمثل القيمة السوقية للأصل و R تمثل تكلفة الإحلال (إحلال مشروع مكان مشروع آخر).

وأوجد Tobin علاقة ارتباط بين هذا المعدل وبين الإنفاق الاستثماري كما أشار إلى أن المؤسسات يجب أن تستثمر عندما يكون $q > 1$ ، فعندما يكون المعدل q منخفضا فذلك يعني أن تكلفة المشاريع منخفضة مقارنة مع الكلفة الاستثمارية لاستبدال المشروع وتحديث الآلات.²

يكن لهذه الأخيرة طرح أسهم بأسعار مرتفعة آخذة بعين الاعتبار تكلفة الاستثمارات المنتجة المحصلة، لكن بالمقابل ترتفع تكاليف الاستثمار لدى المؤسسات نتيجة لحيازتها على تجهيزات أكبر مما يجعلها تطرح أسهم جديدة أقل يتمثل تصور النقديين للسياسة النقدية في إحداث أثر³ على أسعار السندات من خلال زيادة في كمية النقود التي تعني أن الأعوان الاقتصاديين تفترض أن بحوزتهم سيولة كبيرة تفوق المستوى المطلوب مما يستوجب خفضها بزيادة الإنفاق في السوق المالية الأمر الذي يزيد من الطلب على السندات فترتفع أسعارها حيث نربط هذا الأثر مع أثر ارتفاع أسعار السندات (Pe)، فيؤدي إلى ارتفاع المعامل (q) فيرتفع حجم الاستثمار (I) وبالتالي الناتج المحلي الإجمالي (y) كما يلي:⁴

$$M \uparrow \longrightarrow Pe \uparrow \longrightarrow q \uparrow \longrightarrow I \uparrow \longrightarrow y \uparrow$$

¹ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 64.

² فتحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 141.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 79.

⁴ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص: 64، 65.

في الحالة العكسية فإن انخفاض عرض النقود يقلل من الإنفاق لأن السيولة قليلة وهو ما يؤدي إلى سعي المتعاملين إلى بيع الأوراق المالية (السندات) للحصول على السيولة ولذلك أثر على انخفاض قيمة المعامل q فيقل الاستثمار ومن ثم الناتج الوطني.

$$M \downarrow \longrightarrow Pe \downarrow \longrightarrow q \downarrow \longrightarrow I \downarrow \longrightarrow y \downarrow$$

الفرع الثاني: أثر على الثروة على الاستهلاك

توفر نظرية Modigliani آلية أخرى لتفسير انتقال تأثير السياسة النقدية¹، إذ يعتبر الاقتصادي فرانكو موديقلياني Franco Modigliani أول من ناقش هذا الأثر من خلال دراسة قرارات المستهلكين باختلاف وضعهم وتأثيراتها ومضمون هذا الأثر هو أن نفقات الاستهلاك تتحدد بواسطة مصادر المستهلكين طيلة حياتهم والمتكونة من رأس المال البشري ورأس المادي والثروات المالية حيث تعتبر الأسهم العادية في الكثير من البلدان المكون الرئيسي من حجم الثروة المالية للأفراد، فعندما ترتفع قيمة أسعار هذه الأسهم فإن قيمة الثروة المالية ترتفع وعليه فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين ترتفع طيلة حياتهم وفي نفس الوقت يرتفع الاستهلاك².

عندما تنخفض أسعار هذه الأسهم فإن قيمة الثروة المالية تنخفض، وبالنسبة فإن الموارد الإجمالية للمستهلكين طيلة حياتهم تنخفض بصفة إجمالية مما يجعل استهلاكهم ينقص ضمن المعلوم³، ومن جهة أوضح موديقلياني أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى زيادة الطلب على الأسهم العادية وبالتالي ارتفاع⁴ أسعار الأسهم ومن ثم ترتفع قيمة الثروة المالية للأفراد التي بدورها تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي ينعكس إيجاباً على نمو الناتج الوطني ويحدث العكس في حالة سياسة نقدية انكماشية فإن عرض النقود ينخفض وبالتالي انخفاض قيمة الثروة لدى الجمهور وهو ما يؤدي إلى نقص الاستهلاك هذا سيؤثر على نمو الناتج الوطني سلباً⁵.

¹ أعميروش شلغوم. (2017). "فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014"، مجلة الاقتصاد، جامعة جيجل، المجلد 1، العدد: 16، ص 228.

² لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 79، 80.

⁴ فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص 142.

⁵ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 65.

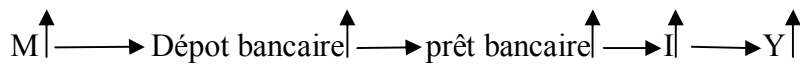
المطلب الرابع: قنوات الائتمان

إن عدم الاتفاق الذي قوبلت به القناة التقليدية لسعر الفائدة أدى إلى استحداث آلية جديدة لنقل السياسة النقدية جعل التفكير في قناة الائتمان والتي تنقل أثر السياسة النقدية عبر آليتين هما القناة الضيقة للقرض والقناة الموسعة للقرض.

الفرع الأول: قناة الاقتراض البنكي (القناة الضيقة للقرض)

تعتمد هذه القناة على الدور الذي تلعبه البنوك داخل الجهاز المصرفي والمالي نظرا لمكانتها التي تسمح لها بحل مشكلة عدم تكافؤ المعلومات¹ في السوق المالي الذي يساهم في تخفيض احتياطات الودائع البنكية الممكن تقديمها باعتبار البنوك الوسيط الفعال في إقراض العديد من المؤسسات خاصة الصغيرة التي تعتمد بصفة خاصة على الإقراض المصرفي وتتأثر كثيرا بانخفاضه إذ يقود هذا الانخفاض في حجم القروض إلى انخفاض في الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي ومنه على الإنفاق الكلي والتضخم.²

عند إتباع سياسة نقدية توسعية من طرف السلطة النقدية تؤدي إلى زيادة ودائع البنوك مما يشجعها على الإقراض ويزيد الاحتياطات غير المقرضة للبنوك بسبب مضاعف القرض الذي يدفعها إلى الإقراض أكثر هذا من جهة ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض معدلات الفائدة إلى التقليل من مشاكل الانتقاء الموجه في تحريك وترشيد القرض وهو المفهوم المتقدم من طرف الاقتصاديين Weyss و Stiglitz والذي يشير إلى أن البنوك تقلل من منح القروض عندما لا ترغب المؤسسات والعائلات في الحصول عليها بالشروط المطبقة لكن هذا يبدو مناقضا لقانون العرض والطلب لأنه إذا قامت الأسعار بعملها فإن مفهوم ترشيد القرض لا ينبغي أن يكون كما يقول الاقتصاديين وتؤدي السياسة النقدية التوسعية المذكورة إلى زيادة الإنفاق الاستثماري والاستهلاكي وبالتالي زيادة الدخل القومي.³



أما عند إتباع سياسة نقدية انكماشية فإنه يحدث العكس وما يمكن أن نستخلصه من هذه القناة هو الأثر الكبير الذي تمارسه السياسة النقدية⁴ على إنفاق المؤسسات الصغيرة والتي تعتمد كثيرا على القروض المصرفية، مما يمكن المؤسسات الكبيرة من الاتجاه نحو أسواق الائتمان مباشرة ومن خلال أسواق الأسهم والسندات دون المرور بالبنوك.⁵

¹ رمزي صبحي ومصطفى الجرم. (2013). "اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي"، د ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص 401.

² عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

³ فتيحة بناني، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 143، 144.

⁴ رمزي صبحي ومصطفى الجرم، مرجع سبق ذكره، ص 401.

⁵ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 66.

الفرع الثاني: قناة ميزانيات منشأة الأعمال (القناة الموسعة للقرض)

تنشأ هي الأخرى نتيجة وجود مشاكل عدم تماثل المعلومات في أسواق الائتمان إذ أن انخفاض قيمة أسهم الشركات التجارية يجعل المقرضين يجعلون ضمانات أقل مما يؤدي إلى زيادة مخاطر سوء الاختيار والمخاطر المعنوية.¹ فالمقترض يلجأ إلى التمويل الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، وفي المقابل فإن المقرض يبحث عن التوظيف الأكثر ضماناً والذي يمكنه من تعظيم أرباحه فالقناة الموسعة للقرض تعتمد على ما يسمى بعلاوة التمويل الخارجي والتي تعتمد بدورها على المركز المالي للمقترض، وتمثل الفارق بين تكلفة التمويل الذاتي للمنشأة وتمويلها عن طريق مصادر خارجية وعليه فكلما زاد صافي الثروة للمقترض انخفضت علاوة التمويل الخارجي والعكس صحيح نستنتج إذن أن التقلبات في ميزانية المقترض تؤثر على شروط منح الائتمان ومن ثم على قرارات الاستثمار والإنفاق الاستهلاكي.²

عند إتباع سياسة نقدية انكماشية والخطر المعنوي كبير عندما نريد الاقتراض، وعليه عندما تتراجع الوضعية الصافية للمؤسسة فإنها تقدم ضمانات قليلة للمقرضين، فالانخفاض في عرض النقود يؤدي إلى انخفاض صافي قيمة المؤسسات وضماناتها، إضافة ارتفاع سعر الفائدة يعمل على تخفيض التدفق النقدي لتلك المؤسسات مما يزيد من مخاطر إقراضها وهو ما لا يحفز البنوك على إقراضها ولهذا كله بطبيعة الحال أثر على الاستثمار ومنه الناتج الوطني.

أما في حالة إتباع سياسة نقدية توسعية فإن كمية النقود تزداد ($M \uparrow$) مما يؤدي إلى زيادة في أسعار السهم ($pa \uparrow$) وتدعيم القيمة الصافية للمؤسسات فيرتفع الإنفاق الاستثماري ($I \uparrow$) وبالتالي الطلب الإجمالي يرتفع لأن مشكل الانتقاء السلبي والخطر المعنوي ينخفض كما هو موضح في العلاقة التالية:³

$$M \uparrow \rightarrow pa \uparrow \rightarrow \text{Richesse net} \uparrow \rightarrow \text{Risque moral} \downarrow \rightarrow \text{prêt} \uparrow \rightarrow I \uparrow \rightarrow y \uparrow$$

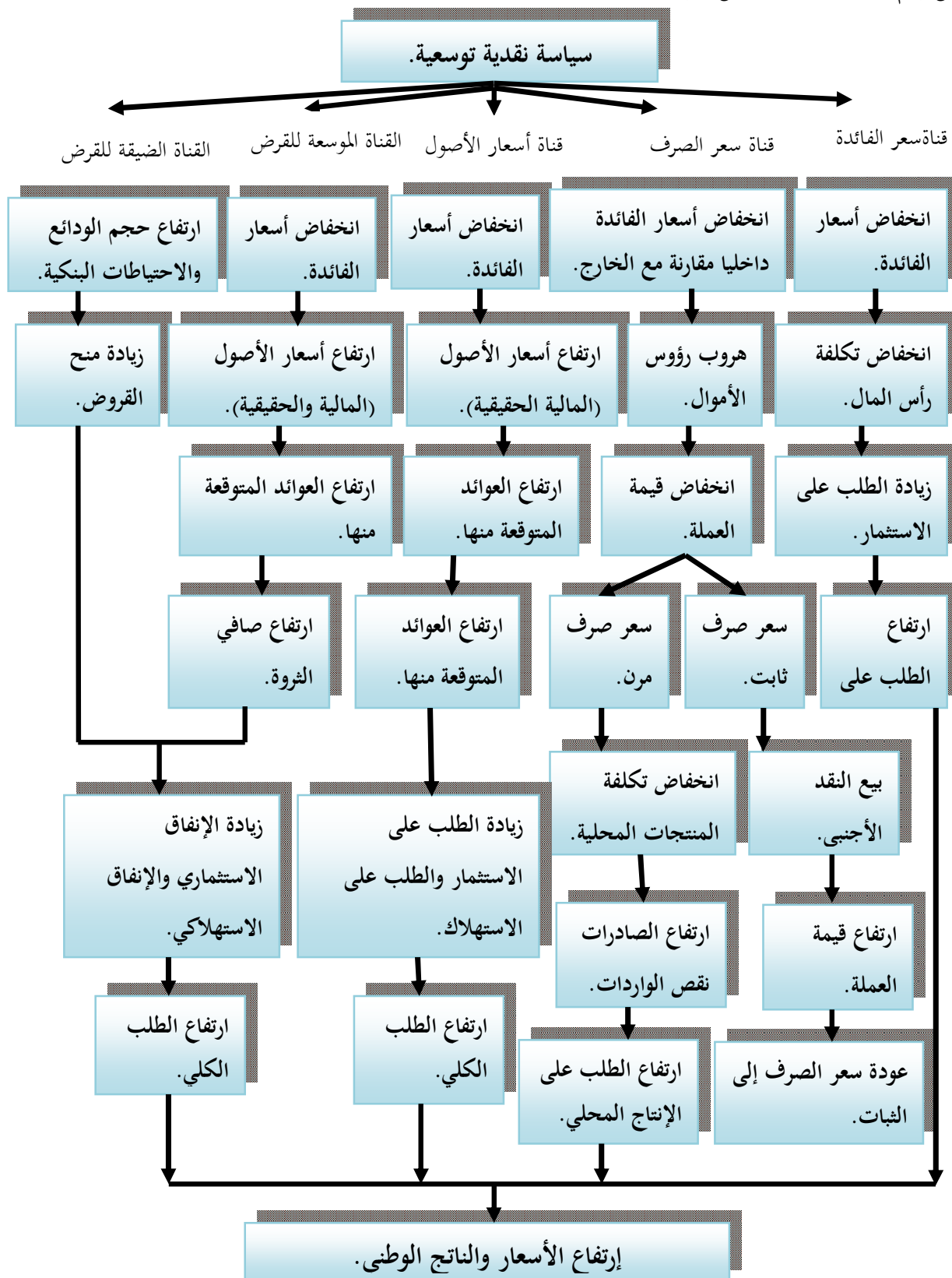
انطلاقاً من تحليلنا السابق للقنوات المختلفة لانتقال اثر السياسة النقدية أمكننا تلخيص عمل هذه القنوات وفق المخطط التالي:

¹ رمزي صبحي ومصطفى الجرم، مرجع سبق ذكره، ص 402.

² لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص: 66، 67.

³ أسهمان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 124.

الشكل رقم (1-6): آلية عمل قنوات السياسة النقدية



المصدر: أسمهان ليلي بقبق، مرجع سبق ذكره، ص 125.

خلاصة الفصل

إن للسياسة النقدية هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات وقرارات تقوم بها السلطة النقدية وقد حظيت السياسة النقدية باهتمام كبير من قبل عدة اقتصاديين لذلك نجد اختلافهم في تحديد درجة فعالية السياسة النقدية حسب ظروف كل واحد منهم، كما أن للسياسة النقدية دور في التأثير على النشاط الاقتصادي ككل ولتطبيق هذه السياسة وضمان نجاحها لا بد من تحديد أهداف لها ووسائل تسهيل تأثيرها في ظروف اقتصادية معينة.

وما يمكن قوله أن السياسة النقدية تعتبر كأحد أهم محاور السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى دور كل من أدوات وآليات السياسة النقدية في الحياة الاقتصادية وتأثيرها المباشرة والغير المباشرة في ذلك، نتيجة للترابط والتكامل الموجود بينها لتحقيق الأهداف الأساسية، كما يعمل البنك المركزي بشكل منظم ومدرّس في تطبيق أدوات السياسة النقدية والمتمثلة في الأدوات المباشرة والأدوات الغير مباشرة وغيرها من الأدوات الأخرى.

A decorative scroll frame with a light gray background and a black border. The frame has rounded corners and a small gray scroll tab at the top left. The text is centered within the frame.

الفصل الثاني
تطور السياسة النقدية في
الجزائر 1962-2017

تمهيد

ورثت الجزائر عند استقلالها نظاما مصرفيا واسعا قائم على أساس الاقتصاد الحر الليبرالي، وقد نتج عن استقلالها حملة من التغيرات في النظام المصرفي الذي وجدته فيها ومن أهم هذه التغيرات إنشاء البنك المركزي الجزائري سنة 1963 والدينار الجزائري سنة 1964 وكان هذا بعد كل الجهود التي بذلتها من أجل استرجاع حقوق سيادتها بما في ذلك حقها في إصدار النقد وإنشاء عملة وطنية وقد عانت الجزائر منذ منتصف الثمانيات من القرن الماضي من إختلالات اقتصادية، مالية ونقدية خطيرة، وقد أبدى واضعو السياسة الاقتصادية اهتماما كبيرا بهذه الإختلالات، تقرر على إثرها تبني إصلاحات عميقة بدءا من الإصلاحات الذاتية والتي دلت على انتقال الجزائر من الاقتصاد الموجه باتجاه اقتصاد السوق والمتبع لمسيرة هذه الإصلاحات يلاحظ مدى الأهمية التي حظيت بها السياسة النقدية لإزالتها من خلال قانون النقد والقرض 10/90 والذي نص على استقلالية البنك المركزي والذي نال بموجبه السيطرة الكاملة على تسيير النقد والقرض والصرف.

وقد عانت الجزائر خلال السنوات الأخيرة أيضا العديد من التطورات المالية والنقدية المتمثلة في إجراء تعديلات عديدة لقانون النقد والقرض وكان من المنتظر أن تتجه هذه الأخيرة إلى تعميق وترسيخ ممارسة سياسة نقدية مستندة إلى قوى السوق، وعله فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث حيث تناول:

❖ **المبحث الأول:** المرحلة الأولى من 1962 – 1989 وتناولنا فيه هذا المبحث مسار وأدوات السياسة النقدية وتطور ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1962 – 1989)؛

❖ **المبحث الثاني:** المرحلة الثانية من 1990 – 2000 وتناولنا فيه هذا المبحث مسار وأدوات السياسة النقدية وتطور ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2000)؛

❖ **المبحث الثالث:** المرحلة الثالثة من 2001 – 2017 وتناولنا فيه هذا المبحث مسار وأدوات السياسة النقدية وتطور ومقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2017).

المبحث الأول: المرحلة الأولى من 1962 – 1989

مرت السياسة النقدية في الجزائر بالعديد من التطورات والتي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج، الذي ينعكس أسلوب إدارته على السياسات الاقتصادية المطبقة عموماً والسياسة النقدية بصفة خاصة، ومن أجل مسايرة هذه التطورات الحاصلة وتحقيق الأهداف المنشودة قامت الجزائر بعدة إصلاحات حيث نحاول إبراز أهم معالم السياسة النقدية في الجزائر خلال المرحلة الأولى من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدي في الجزائر خلال الفترة 1962 – 1989

سنحاول في هذا المطلب التعرض إلى مسار تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1962-1989) وبغية التعرف على وضعية القطاع النقدي في الجزائر خلال هذه الفترة قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى:

الفرع الأول: معالم السياسة النقدية خلال الفترة 1962 – 1979

إن اختيار الجزائر للنظام الاقتصادي الموجه مركزياً، جعل القطاع المصرفي تابع لمتطلبات الخطة الاقتصادية العامة، فانحصرت مهام هذا القطاع في تلبية الاحتياجات التمويلية للأنشطة الاقتصادية التي كانت تابعة للدولة من أجل بناء الاقتصاد الوطني، وبالتالي كانت السياسة النقدية عديمة الفعالية لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، حيث أبعدت الدائرة النقدية عن دائرة القرار الاقتصادي، والسياسة النقدية كانت عبارة عن سياسة ائتمانية يأخذ فيها القرض المصرفي الأولوية في تمويل النشاط الاقتصادي وكانت تابعة إلى حد كبير للسياسة المالية وأن الأداة المميزة لمراقبة الكتلة النقدية هي القرض¹، تميزت الفترة الأولى التي تلت استقلال الجزائر بفرغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، ولذلك يصطلح على تسمية هذه المرحلة "المرحلة الانتظار" وعلى الرغم من قصر هذه المرحلة التي تغطي الفترة (1962-1968) إلا أنها كانت مرحلة هامة في بناء الاقتصاد الوطني حيث مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة رغم ما يميزها من أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال.²

حاولت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962 إتباع خطوات مكثفة من أجل التحكم في اقتصادها فكان خيارها توجيهها اشتراكياً، تعتمد إستراتيجية التنمية فيه على قطاع النفط الذي نجحت في عملية تأميمه، وأصدر قرار التأميم بتاريخ 24 شباط 1971، وقد كان الهدف الأول للجزائر خلال بداية هذه الفترة هو تنمية وإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة المعتمدة أساساً على النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى، كما وجدت الجزائر نفسها أمام وضعية مزرية في جميع

¹ Ammour benhalima. (1997). " Monnaie et régulation monétaire ", référence à l'Algérie, Edition Dahleb, p, p : 73, 74.

² أمين صيد. (2013). "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص 217.

المجالات وخاصة منها المجال الاقتصادي، حيث ورثت منظومة اقتصادية خاضعة تماما لحاجات الاقتصاد الفرنسي (حوالي 85% من الصادرات والواردات من وإلى فرنسا) وتميزت هذه الفترة بهروب رؤوس الأموال (حيث قدرت في شهر حزيران 1962 ب 750 مليون فرنك فرنسي دون احتساب التحويلات غير البنكية)¹، وما يؤكد ذلك قانون المالية 1966 الذي ألغى السقف أو الحد الأقصى لتسجي قات البنك المركزي للخزينة العامة حيث كان تمويل عجز الميزانية آليا من طرف البنك المركزي في شكل تسبيقات ومن طرف البنوك التجارية اتجاه الجهاز المصرفي أما المهام التي كلف بها البنك المركزي فنجد أنها تتمثل في توفير الظروف الملائمة للتنمية منظمة للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها في ميدان النقد والقرض والصرف، من خلال ترقية استعمال جميع موارد الإنتاج في البلاد مع الحرص على ضمان استقرار النقد داخليا وخارجيا، فعلى البنك المركزي أن يساهم في تحقيق هدفين هما الاستعمال الكلي لعوامل الإنتاج واستقرار أسعار الصرف.²

نظرا لهذه الظروف وابتداء من سنة 1965 أعادت السلطة النظر في الأسس التي يركز عليها عمل البنك المركزي وكل المبادئ التي تقوم عليها تسيير العملة، وذلك من خلال الإصلاح المالي لسنة 1971 الذي ينص على التخطيط المركزي الإجمالي والذي أعطى أولوية للتخطيط على العملة والمنظومة المصرفية على السياسة النقدية، وأصبح مؤكدا عند تنفيذ المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي كرس الخيار النهائي للتخطيط المركزي كنظام لتنظيم الاقتصاد وتسييره وتنميته، حيث ألزمت المؤسسات العمومية القيام بكل تسديداتها بواسطة حساباتها البنكية وبالعملة الكتابية التي تستعمل كأداة للمراقبة المحاسبية للتدفقات داخل القطاع يمكن من احتساب الكميات الرأسمالية وبالكمية التي ينص عليها التخطيط لغرض تمويل الاستثمارات المخططة، وحتى الإصلاح المالي لعام 1971 لم تدرج النقود كوسيلة لتكوين رأس المال بل بقيت كوحدة حساب ووسيلة التداول ودورها سلبي وحيادي مما تسبب في تغييب السياسة النقدية في تأدية دورها.

حيث كان عرض النقود يمثل كمية النقود الواجب إصدارها حتى تسمح بتمويل الاقتصاد وتسييره وفقا لأهداف الخطة المركزية القائم على اقتصاد الاستدانة، وأنه غير مستق عن نوع تسيير وطبيعة التنمية الاقتصادية المعتمدة، وكان ذلك مؤكدا في قانون المالية لعام 1971 الذي تم فيه إعادة دوائر التمويل طالما أن اهتمام الدولة كان منصبا على تمويل الاستثمارات المخططة، من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل فطبقت سياسة نقدية توسعية فالبنك المركزي كان مجبرا على إعادة التمويل وتوفير السيولة اللازمة للبنوك التجارية التي تلعب دور الوسيط بين الخزينة العامة والمؤسسات

¹ أمين صيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 217، 218.

² لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 162.

الاقتصادية مما أثر سلبا على نوعية الخدمات وإهمال دورها نظرا لكون أن الاستثمارات كانت مرتبطة بالظروف السائدة كنموذج التخطيط المركزي المتبع والاعتبارات الأخرى حتى تحولت إلى مجرد شبائيك محاسبية.¹

الفرع الثاني: معالم السياسة النقدية خلال الفترة 1980 – 1989

بعد التناقضات والاختلالات التي عرفت فترة السبعينات لجأت السلطات الجزائرية إلى معاودة الكرة باسم الإصلاح فشهدت السنوات الأولى من هذه العشرية² والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، مع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا إلى نظام لا مركزي، حيث تمت إعادة هيكلة حوالي 102 مؤسسة في سنة 1983 لتصبح 400 مؤسسة، وأن هذا الإصلاح لم يقتصر على القطاع الحقيقي فقط بل تعداه للقطاع المصرفي والنقدي حيث عرفت هذه المرحلة إعادة هيكلة بنكين فانبثقت عنهما بنكين جديدين هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة 1982 وبنك التنمية المحلية سنة 1985.

إن الوضع غير المتكافئ الذي عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال والذي زاد أكثر في سنة 1986 وذلك نظرا لسياسة التمويل المعتمدة في تمويل الاستثمارات والصعوبات المالية التي عرفها نتيجة تدهور أسعار المحروقات والتي أدت إلى انخفاض إيرادات الدولة من العملة الصعبة التي انعكست مباشرة على عوائد الصادرات وذلك بسبب اعتماد الجزائر على موارد المحروقات في تمويل الاقتصاد بنسبة 95% دون مصادر أخرى دفع بها إلى الاختيار بسبب أزمة البترول لسنة 1986، حيث عرف سوق النفط تراجعا خطيرا في الأسعار فمن 27 دولار للبرميل سنة 1985 انخفض السعر إلى أقل 14 دولار سنة 1986، ونتيجة لذلك انخفضت إيرادات الصادرات من 12.7 مليار دولار سنة 1985 إلى 7.9 مليار دولار سنة 1986 أي بنسبة انخفاض تقدر ب 38% وما زاد تأزم الوضع ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالمواد الغذائية والترفيهية وهو ما أدى بالضرورة إلى عجز ميزان المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين الخارجي³ التي بلغت 22.7 مليار دولار سنة 1986 بنسبة خدمات الدين تقارب 60% بعدما كانت في سنة 1970 تقدر بحوالي 0.95 مليار دولار لتصل إلى 17 مليار دولار في 1980.⁴

أمام هذه الوضعية المتدهورة لمؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي كان لزاما على السلطات الجزائرية الإسراع في الإصلاحات على مختلف القطاعات والمستويات الاقتصادية، ومن القطاعات التي مسها الإصلاح مباشرة قطاع المؤسسات المصرفية والمالية الذي قامت به الحكومة الجزائرية انطلاقا من قانون النقد والقرض سنة 1986 الذي غير النظرة للنقد فلم تعد وسيلة للحساب والتبادل فقط بل أصبحت أداة للقرض والتنمية والتأثير الإيجابي على المتغيرات

¹ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص: 163، 164.

² Abdelkrim Naas . (2003). Le système Bancaire Algérien, Edition INAS, Paris, P, P : 75 , 76 .

³ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص: 165، 166.

⁴ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 145.

الاقتصادية، كالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والنمو والتشغيل والتعامل مع الخارج، وأصبحت سياسة الائتمان المصرفي تخضع لمتطلبات وحاجات الاقتصاد الكلي والتوازنات البنكية وليس لاحتياجات المؤسسات، وهذه النظرة الجديدة للنقود جعلت السياسة النقدية تتعزز أحسن مما كانت عليه قبل 1986، والذي يعتبر من القوانين الهامة في الإصلاحات المصرفية حيث وضع مهام البنك المركزي والبنوك التجارية.¹

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962 – 1989

لم يكن البنك المركزي الجزائري خلال هذه الفترة يتمتع بالاستقلالية التامة التي تمكنه من تحديد السياسة النقدية الملائمة لوضعية الاقتصاد الجزائري آنذاك وهذا ما انعكس على أدوات السياسة النقدية خلال هذه الفترة.

الفرع الأول: تطور معدل إعادة الخصم

بقي معدل إعادة الخصم ثابتا 2.75% إلى غاية 1986 تاريخ صدور القانون المصرفي الجديد (86-12) المتعلق بالبنوك والقرض وكانت عملية إعادة الخصم تتم لدى البنك المركزي الجزائري بطريقة آلية على اعتبار أن وزارة المالية آنذاك هي من يحدد قيمة هذا الخصم، وكانت هذه النسبة متدنية جدا إذا ما قورنت بمعدل التضخم السائد في تلك الفترة وللعلم فإن إتقان إعادة الخصم كان يشكل للبنوك عنصر هام للسيولة.²

والقانون المصرفي الجديد ينص على تولي البنك المركزي تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد الحدود القصوى لعمليات إعادة الخصم المخصصة لمؤسسات القرض وبالفعل انتقل معدل إعادة الخصم إلى 5% خلال سنة 1986، ثم عدلت النسبة برفع مستواها الاسمي إلى 7% ابتداء من ماي 1989³، ويرجع السبب في ذلك إلى زيادة نشاط البنوك بسبب التطهير المالي للاقتصاد المتزامن مع تطبيق إصلاحات اقتصادية عميقة وشاملة مما تسبب في ظهور التضخم وبالتالي ظهرت ضرورة تدخل البنك المركزي من خلال أداة معدل إعادة الخصم لإحداث التوازن والاستقرار النقدي وكان هذا دليلا معبرا عن تحولات جديدة في إدارة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي⁴ ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ المادة 16 من قانون 12/86 المؤرخ في 19/08/1986 يتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 34.

² علي بطاهر (2006/2005). "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 68.

³ المرجع نفسه، ص 68.

⁴ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 166.

الجدول رقم (2-1): تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر (1962 – 1990)

المعدل	إلى غاية	يحتسب ابتداء من
3.75%	1971 / 12 / 31	1963/ 01 / 01
2.75%	1986 / 09 / 30	1972/ 01 / 01
5.0%	1989 / 05 / 01	1986 / 10 / 01
7.0%	1990 / 05 / 21	1989 / 05 / 02

المصدر: سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 223.

الفرع الثاني: تطور معدلات الفائدة

بشأن معدلات الإقراض والاقتراض المطبقة في هذه السوق فإنها كانت محددة إداريا وعند مستويات منخفضة وهو ما شجع الطلب على القروض في هذه الفترة فمعدلات الفائدة بما فيها معدل إعادة الخصم تم تحديدها إداريا حيث بلغت 3.75% من 1963 إلى 1971 لتتخفض بعدها إلى 2.75% من 1972 إلى 1986 إلا أنه خلال إصلاحات الثمانيات وبتبني النظام الجديد للانتقال نحو اقتصاد السوق، سارعت الدولة إلى تحرير الأسعار تدريجيا بما فيها أسعار الفائدة لترتفع تبعا لذلك إلى 5% خلال سنتي 1987 و 1988 و 7% سنة 1989 ما يلاحظ على هذه المعدلات هو أن تحديدها الإداري جعلها عاجزة عن لعب دورها في تحفيز الإدخارات، وتوجيه القروض وفق معايير التكلفة والمردودية فهذه المعدلات لم يكن بإمكانها حتى تغطية معدل التضخم الرسمي لأن مستوياتها تظهر منخفضة مقارنة مع معدلات التضخم المسجلة وهو ما انعكس على سلبية معدلات الفائدة الحقيقية طيلة هذه الفترة ويظهر تطور معدلات الفائدة الحقيقية من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): تطور معدلات الفائدة الحقيقية من (1964 – 1989)

السنوات/البيان	64	65	66	67	68	69	70	71	72
معدلات الفائدة الحقيقية	1.09-	1-	0.89-	1.38-	0.75-	0.54-	2.85-	1.13	0.9-
	73	74	75	76	77	78	79	80	81
معدلات الفائدة الحقيقية	3.42-	1.94-	5.48-	6.68-	9.23-	14.77-	8.59-	6.67-	11.9-
	82	83	84	85	86	87	88	89	
معدلات الفائدة الحقيقية	3.79-	3.21-	5.36-	3.79-	3.21-	5.36-	3.79-	3.21-	

المصدر: أسهمان ليلي بقبق، مرجع سبق ذكره، ص 270.

إذن يظهر جليا من خلال الجدول المستويات المتدنية والسالبة لمعدلات الفائدة الحقيقية طيلة هذه الفترة وذلك بسبب التدخل الإداري في تحديد معدلات الفائدة الاسمية عند مستويات منخفضة مقابل الارتفاع في مستويات التضخم

فالسوق النقدية إذن لم تظهر في هذه المرحلة بمعناها الحقيقي والفعلي، بل هذه التطورات ما هي إلا تمهيد لظهورها في مرحلة لاحقة.¹

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962 – 1989

حيث أن الكتلة النقدية في الجزائر تنقسم إلى المجمع النقدي M1 الذي يتكون من النقد الورقي والنقد الكتابي الذي يتكون أساسا من الودائع تحت الطلب (D) لدى المصارف، وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير، والمجمع النقدي M2 يتكون من المجمع النقدي M1 مضافا إليه أشباه النقد (الودائع لأجل).²

وعرفت الكتلة النقدية في الجزائر منذ 1962 ارتفاعا كبيرا في حجمها إذ انتقلت من 4.10 مليار دج³ إلى 308.1 مليار دج سنة 1989 مسجلا تضاعفا بأكثر من 75 مرة هذا الارتفاع في الكتلة النقدية يجد مبرراته في تضافر مجموعة من العوامل والأسباب والتي يمكن تمييزها في ثلاث فترات:⁴

1- الفترة (62-70)

لم تعرف الكتلة النقدية نمو سريع، حيث ارتفعت من 4.10 مليار دج سنة 1962 إلى 13 مليار دج سنة 1970 ومن ثم لم تتضاعف إلا بحوالي 3 مرات فقط.

2- الفترة (70-85)

سجلت الكتلة النقدية نمو متسارعا بارتفاعها من 13 مليار دج إلى 223.8 مليار دج أي تضاعفت بأكثر من 17 مرة يرجع هذا النمو المتسارع في الواقع من جهة للتخطيط المالي للاقتصاد وما تطلبت من ضخ للسيولة النقدية ومن جهة أخرى إلى الارتفاع في أسعار البترول الذي انعكس إيجابا على الموجودات الخارجية.

3- الفترة (86-89)

استمر تزايد الكتلة النقدية بمرورها من 227.02 مليار دج سنة 1986 إلى 308.1 مليار دج سنة 1989 أي تضاعف حجمها بمعدل 1.3 طيلة فترة الإصلاحات الاقتصادية 86-89، إلا أن هذه الزيادة في الكتلة النقدية لم تكن مفردة مقارنة بالفترة السابقة وهو ما تشير إليه معدلات النمو التي أظهرت انخفاض في مستواها، وهذا راجع

¹ أسمهان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 270.

² إدريس عبدلي. (2007/2006). "محاولة بناء نموذج قياسي للطلب على النقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي 1970-2004"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، ص- ص: 110-113.

³ ماجدة مدوخ، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁴ أسمهان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص: 258، 259.

للاخفاض في أسعار البترول إبتداء من 1986 لينعكس ذلك سلبا على تطور الموجودات الخارجية ومن ثم على الإصدار النقدي.

الجدول رقم (2-3): تطور الكتلة النقدية (1962-1989)

البيانات / السنين	62	63	64	65	66	67	68
الكتلة النقدية M2	4.10	4.00	4.72	5.25	5.78	7.51	10.16
1- النقود	3.96	3.92	4.64	5.13	5.55	7.02	9.32
نقود ائتمانية	2.26	2.31	2.58	2.76	2.84	3.23	3.70
ودائع تحت الطلب في البنوك	1.70	1.60	2.05	2.36	2.13	3.29	4.99
ودائع تحت الطلب في ccp	-	-	-	-	0.33	0.35	0.40
ودائع تحت الطلب في الخزينة	-	-	-	-	0.25	0.16	0.23
2- شبه النقود-ودائع لأجل	0.14	0.08	0.08	0.12	0.23	0.49	0.84
نسبة نمو الكتلة النقدية %	-	2.4-	18+	11.2+	10.09+	29.9+	35.2
نسبة النقود الائتمانية إلى M2	55	58	55	53	49	43	36
نسبة النقود الكتابية M2	45	42	45	47	51	57	64

البيانات / السنين	69	70	71	72	73	74	75
الكتلة النقدية M2	11.6	13.0	13.9	18.1	20.3	25.7	33.7
1- النقود	10.5	11.6	12.9	16.7	18.9	24.2	31.9
نقود ائتمانية	4.16	4.74	5.70	7.05	8.82	10.45	12.7
ودائع تحت الطلب في البنوك	5.64	5.78	6.10	8.43	8.68	10.5	15.11
ودائع تحت الطلب في ccp	0.51	0.66	0.92	1.11	1.33	1.96	2.56
ودائع تحت الطلب في الخزينة	0.21	0.44	0.23	0.16	0.09	1.26	1.56
2- شبه النقود-ودائع لأجل	1.11	1.45	0.97	1.39	1.44	1.52	1.77
نسبة نمو الكتلة النقدية %	14.3+	12.6+	6.49+	30.2+	12.2+	26.5+	30.9+
نسبة النقود الائتمانية إلى M2	36	36	41	39	43	40.5	38
نسبة النقود الكتابية M2	64	64	59	61	57	59.5	62

السنوات / البيان	76	77	78	79	80	81	82
الكتلة النقدية M2	43.6	51.9	67.4	79.6	93.5	109.1	137.8
1- النقود	41.08	48.5	62.2	72.2	84.4	97.9	125.3
نقود ائتمانية	17.2	20.5	27.3	35.4	42.3	48.06	49.16
ودائع تحت الطلب في البنوك	20.5	23.8	28.8	29.4	33.5	40.06	61.99
ودائع تحت الطلب في ccp	2.87	3.46	5.28	6.60	7.8	8.57	12.28
ودائع تحت الطلب في الخزينة	0.40	0.67	0.72	0.73	0.75	1.22	1.87
2- شبه النقود-ودائع لأجل	2.53	3.40	5.25	7.48	9.1	11.23	12.59
نسبة نمو الكتلة النقدية %	29.1+	19.1+	29.8+	18.1+	17.3+	16.7+	26.3+
نسبة النقود الائتماني إلى M2	39.5	39.5	40.5	44.5	45	44	36
نسبة النقود الكتابية M2	60.5	60.5	59.5	55.5	55	56	64

السنوات / البيان	83	84	85	86	87	88	89
الكتلة النقدية M2	165.9	194.7	223.8	227.0	257.9	292.9	308.1
1- النقود	152.7	180.4	202.2	204.8	223.9	252.2	250.0
نقود ائتمانية	60.02	67.4	76.6	89.3	96.8	109.7	119.8
ودائع تحت الطلب في البنوك	76.8	95.2	104.6	95.8	103.8	115.5	101.8
ودائع تحت الطلب في ccp	14.07	15.9	18.3	18.3	22.2	25.8	26.9
ودائع تحت الطلب في الخزينة	1.80	1.74	2.65	1.21	0.99	1.04	1.30
2- شبه النقود-ودائع لأجل	13.1	14.2	21.6	22.9	33.9	40.7	58.13
نسبة نمو الكتلة النقدية %	20.3+	17.3+	14.9+	1.4+	13.6+	13.5+	5.18+
نسبة النقود الائتماني إلى M2	36	35	34	39	37.5	37	39
نسبة النقود الكتابية M2	64	65	66	61	62.5	63	61

المصدر: أسهمان ليلي بقبق، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 256، 257.

المطلب الرابع: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962 – 1989

إن هذا الإفراط في الإصدار النقدي خلال هذه المرحلة إنما يرجع أساسا إلى التغيرات على مستوى الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية سواء بالارتفاع أو الانخفاض وهو ما يعكسه ما يلي:

1- بالنسبة لمكانة الأصول الأجنبية في تكوين الكتلة النقدية

تشمل مجموع وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي¹، نلاحظ أن مقدار تغطية الكتلة النقدية بالذهب والعملات الأجنبية يبدو ضعيفا مقارنة مع المقابلات الأخرى حيث أن حجم هذه الموجودات الخارجية انتقل من 0.8 مليار دج سنة 1964 إلى 14.8 مليار دج سنة 1985 للتضاعف بأكثر من 18 مرة خلال هذه الفترة علما أن أقصى حد وصل إلى 18.8 مليار دج سنة 1981 وذلك بسبب الارتفاع الكبير لأسعار النفط نتيجة حرب الخليج الأولى، فالتطور الملحوظ للموجودات الخارجية يرجع أساسا إلى تحسن شروط السوق الأجنبية خصوصا فيما يتعلق بارتفاع أسعار البترول باعتباره المصدر الأول للصادرات الوطنية.

2- بالنسبة لمكانة القروض الموجهة للخزينة في تكوين الكتلة النقدية

يظهر جليا تزايد ملحوظ لحجمها الذي ارتفع من 1.8 مليار دج سنة 1964 إلى 157 مليار دج سنة 1989 أي تضاعف بحوالي 87 مرة خلال الفترة محل الدراسة، ولكن إذا تعمقنا جيدا في هذا التحليل للأرقام فإننا نستنتج في الحقيقة وجود ثلاث مراحل أساسية خلال الفترة محل التحليل لا بد من الإشارة إليها:²

- المرحلة الأولى (62-70)

حيث تميزت هذه الفترة بتدخل مهم للخزينة العمومية في الاقتصاد وذلك بارتفاع الذمم على الخزينة من 1.8 مليار دج سنة 1964 إلى 5.9 مليار دج سنة 1970 هنا تظهر مساهمة القروض للخزينة في الكتلة النقدية بنسب مرتفعة حيث قدرت هذه المساهمة بـ 38% سنة 1964 لترتفع إلى 45.1% سنة 1970.

- المرحلة الثانية (70-74)

والتي شهدت تناقصا ملحوظا في الذمم على الخزينة من 5.9 مليار دج سنة 1970 إلى 3.6 مليار دج سنة 1974 مما يوحي بتناقص تدخل الخزينة في تمويل الاقتصاد خلال هذا الإصلاح المالي الذي جاء بهدف رفع العبء عن الخزينة في تمويل الاقتصاد وتحويل هذه المهمة للقطاع البنكي، من خلال إدخال إصلاحات تقضي إلى جعله أكثر فعالية وديناميكية وهنا تراجع نسب مساهمة هذا المكون في الكتلة النقدية بانخفاضها من 45.1% سنة 1970 إلى 13.9% سنة 1974.

¹ ماجدة مدرخ، مرجع سبق ذكره، ص 117.

² اسمهان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص: 266، 267.

– المرحلة الثالثة

وهي تغطي الفترة (1975-1989) حيث شهدت معدلات تطور الذمم على الخزينة ارتفاعات محسوسة مجددا خصوصا مع بداية 1983 وذلك جراء اتخاذ الدولة لقرار إعادة الهيكلة والتطهير المالي لديون المؤسسات العمومية العاجزة وهو ما يوحى مباشرة إلى عودة ذلك التدخل المتزايد للخزينة في تمويل الاقتصاد والذي نعتبره كنتيجة لفشل إصلاح 1970 من جهة وكذا الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من 1986 والتي استوجبت تدخل الدولة من جهة أخرى لهذا السبب ارتفع حجم الذمم على الخزينة من 7.3 مليار دج سنة 1975 إلى 157 مليار دج سنة 1989 وهو ما انعكس على ارتفاع نسب المساهمة من 21.6% سنة 1975 إلى 51% سنة 1989 وتبقى مساهمة هذا المكون في الإصدار النقدي تحتل المرتبة الثانية طيلة هذه الفترة بعد القروض المقدمة للاقتصاد.

3- بالنسبة لمكانة القروض الموجهة للاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية

وهي عبارة عن القروض الممنوحة من طرف الجهاز المصرفي إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين من أجل مواجهة احتياجاتهم¹، وتظهر الإحصائيات أن هذا المقابل للكتلة النقدية يظهر مسلكا نحو الارتفاع وذلك بتميز فترتين:²

– **المرحلة الأولى (1964-1970):** حيث شهدت ارتفاع متباطئ لحصة القروض الموجهة للاقتصاد من 2.4 مليار دج سنة 1964 إلى 6.9 مليار دج سنة 1970، في حين مثلت نسبة مساهمة القروض للاقتصاد الحصة الأكبر في تكوين الكتلة النقدية مقارنة مع المقابلات السابقين والتي كانت في متوسط 53% خلال هذه الفترة.

– **المرحلة الثانية:** التي تمتد من (1971-1989) حيث شهدت استمرار ارتفاع هذا المكون للكتلة النقدية ولكن أكثر تسارعا مقارنة مع الفترة السابقة، حيث ارتفعت من 8.4 مليار دج سنة 1971 إلى 209.3 مليار دج سنة 1989، وهو ما انعكس بدوره على الارتفاع الملحوظ في نسب مساهمة هذا المكون في تشكيل الكتلة النقدية بارتفاعها من 60.3% سنة 1971 إلى 68% سنة 1989 مع التذكير بأن هذا المكون هو الذي يسيطر على تكوين الكتلة النقدية.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالية:

¹ ماجدة مدرخ، مرجع سبق ذكره، ص 118.

² أسمهان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 267.

الجدول رقم (2-4): تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من (1962-1989)

البيان/السنوات	62	63	64	65	66	67	68
الموجودات الخارجية	0.9	1.1	0.8	0.7	1.2	2.0	2.4
نسبة الموجودات الخارجية إلى الكتلة النقدية %	21.9	27.5	16.9	13.3	20.7	26.6	23.6
قروض مقدمة للخرينة	0.4	0.6	1.8	2.1	2.1	2.5	3.3
نسبة القروض للخرينة إلى %M	8	15	38	40	36.3	33.2	42.4
قروض مقدمة للاقتصاد	2.6	2.1	2.4	3.1	2.9	3.4	5.0
نسبة القروض للاقتصاد إلى %M	63.4	52.2	50.8	59	50.1	45.2	49.2
مجموع الأجزاء المقابلة	4.1	4.0	4.72	5.25	5.78	5.71	10.16

البيان/السنوات	69	70	71	72	73	74	75
الموجودات الخارجية	2.3	1.5	1.5	2.2	4.5	7.1	6.4
نسبة الموجودات الخارجية إلى الكتلة النقدية %	19.7	11.4	10.7	12.1	22.1	27.5	18.9
قروض مقدمة للخرينة	3.8	5.9	5.9	5.2	5.1	3.6	7.3
نسبة القروض للخرينة إلى %M	32.7	45.1	42.3	28.6	25	13.9	21.6
قروض مقدمة للاقتصاد	7.4	6.9	8.4	13.6	18.4	21.8	29.0
نسبة القروض للاقتصاد إلى %M	63.6	52.7	60.3	74.9	90.3	84.5	85.9
مجموع الأجزاء المقابلة	11.62	13.08	13.93	18.14	20.36	25.77	33.75

البيان/السنوات	76	77	78	79	80	81	82
الموجودات الخارجية	9.8	9.0	11.0	12.3	16.5	18.8	13.9
نسبة الموجودات الخارجية إلى الكتلة النقدية %	22.4	17.3	16.3	15.4	17.6	17.2	10
قروض مقدمة للخرينة	8.8	14.3	24.8	26.6	33.0	25.1	36.1
نسبة القروض للخرينة إلى %M	20.1	27.5	36.7	33.3	35.2	23	26.1
قروض مقدمة للاقتصاد	37.2	40.1	51.6	59.9	68.5	88.5	112.8
نسبة القروض للاقتصاد إلى %M	85.3	77.1	76.4	75.1	73.2	81.1	81.8
مجموع الأجزاء المقابلة	43.6	51.95	67.46	79.69	93.5	109.1	137.8

البيان/السنوات	83	84	85	86	87	88	89
الموجودات الخارجية	11.3	9.3	14.8	9.32	9.15	9.28	6.52
نسبة الموجودات الخارجية إلى الكتلة النقدية %	6.8	4.7	6.6	4.1	3.5	3.1	2.1
قروض مقدمة للخزينة	52.6	67.7	76.6	101.0	123.1	147.2	157.2
نسبة القروض للخزينة إلى M %	31.7	34.7	34.2	44.4	47.7	50.2	51
قروض مقدمة للاقتصاد	132.9	156.0	174.6	176.9	180.6	191.9	209.3
نسبة القروض للاقتصاد إلى M %	80.1	80.1	78	78	70	65.5	68
مجموع الأجزاء المقابلة	165.9	194.7	223.8	227.0	257.9	292.9	308.1

المصدر: أسمهان ليلي بقبق، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 263، 264.

المبحث الثاني: المرحلة الثانية من 1990 – 2000

حصلت عدة تطورات نقدية خلال هذه الفترة الممتدة من 1990-2000 التي تعكس مباشرة توجه السياسة النقدية في الجزائر وذلك من خلال قانون النقد والقرض 10/90 الذي أعاد الاعتبار للبنك المركزي مع إعطاء مجلس النقد والقرض مهمة إدارة البنك المركزي وكسلطة نقدية.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2000

منذ عام 1990 حدثت نقطة تحول كبيرة في إعادة الاعتبار للسياسة النقدية كمتغير فعال في الاقتصاد، بعدما غيّبت لفترة زمنية ليست بالقصيرة، وتمثلت المحاور الرئيسية لهذا التحول في استخدام الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية القائمة على إدراج قواعد السوق، وتحرير أسعار الفائدة، واعتماد سياسة أكثر مرونة بخصوص سعر الصرف، ونتيجة لذلك أعيد لبنك الجزائر وظائفه ومهامه التقليدية، منها على وجه الخصوص إصدار العملة ومراقبة الكتلة النقدية بغرض تجنب الإفراط في الطلب، وضمان السير الجيد للسوق النقدية من خلال تطبيقه لأدوات السياسة النقدية.¹

الفرع الأول: الإصلاح النقدي العام 1990

يتبنى من خلال إصدار الأمر رقم 10/90 الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، التوجه الجديد للسياسة النقدية في اعتمادها على مبدأ الفصل وتفعيل قوى العرض والطلب ويحمل هذا النص الاعتراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار والنصوص التشريعية التي جاءت بها الإصلاحات النقدية لسنة 1986 و1988²، كما ساهم في إعادة الاعتبار للمصارف التجارية بصفقتها أعوانا اقتصادية مستقلة، بحيث أنه وضع حواجز أمام تأثير المالية العامة على النقد وذلك من خلال:

1- فصل دائرة ميزانية الدولة عن الدائرة النقدية

كانت الخزينة في النظام السابق تلعب دورا أساسيا في تدبير التمويل اللازم على نحو ما رأينا، وذلك على الخصوص باللجوء إلى عملة القرض، أي اللجوء إلى المواد المتأتية عن طريق الإصدار النقدي الجديد وقد سمحت لها فيزيولوجية النظام السابق اللجوء ويسهولة نسبية إلى هذه الموارد لتمويل عجز الخزينة، وقد خلق هذا الأمر تداخلا بين صلاحيات الخزينة وصلاحيات السلطة النقدية، وخلق أيضا تداخلا بين أهدافهما التي لا تكون دوما متجانسة.³

¹ أسماء حرشوش. (2015/2014). "فعالية السياسة النقدية وأثرها على استقرار الطلب على النقد- دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، ص 66.

² عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 112.

³ الطاهر لطرش. (2010). "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 197.

واعتمد قانون النقد والقرض 10/90 أيضا مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء إلى عملة القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية، ولم يعد أيضا يتم بلا حدود، بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد.

ويسمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:¹

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة؛
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها؛
- ✓ تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال؛
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

2- الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية

فقد تبني قانون النقد والقرض 10/90 مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية وذلك خلافا لما كان معمولاً به في مرحلة التخطيط المركزي للاقتصاد حيث كانت تتخذ القرارات النقدية في هيئة التخطيط تبعاً للقرارات الحقيقية، أي على أساس كمي حقيقي، فلم تكن هناك أهداف نقدية بحثه (حيث كان يتمثل الهدف الأساسي في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة) غير أنه منذ صدور قانون النقد والقرض 10/90 أصبحت القرارات النقدية تتخذ على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءً على الوضع النقدي السائد.²

3- إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة

كانت السلطة النقدية سابقاً مشتتة في مستويات عديدة فوزارة المالية كانت تتحرك على أساس أنها السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، وكانت تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، والبنك المركزي يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز إصدار النقود ولذلك جاء قانون النقد والقرض 10/90 ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وكان ذلك بأنه أنشأ سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت وقد وضع هذه السلطة النقدية في الدائرة النقدية، وبالذات في هيئة جديدة أسماها مجلس النقد والقرض وجعل قانون النقد والقرض هذه السلطة النقدية:³

- ✓ وحيدة، ليضمن انسجام السياسة النقدية؛

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 197.

² لخلو موسى بوخاري (2010). "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، ص 252.

³ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 198.

✓ مستقلة، ليضمن تنفيذ هذه السياسة من أجل تحقيق الأهداف النقدية؛

✓ وموجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية.

الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية ضمن اتفاق القرض الموسع 1995 – 1998

قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق موسع في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي ويمتد هذا الاتفاق لمدة ثلاث سنوات بموجبه تحصلت الجزائر على مساعدة قدرها 1.8 مليار دولار أمريكي ويندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض المقدم من طرف صندوق النقدي الدولي¹ ليمتد إلى ثلاث سنوات (22 ماي 1995 – 21 ماي 1998) قد حدد مبلغ الاتفاق ب 1.169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9% من حصة الجزائر²، وتمثل برنامج القرض الموسع في إعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق بأقل التكاليف وللوصول إلى ذلك، ارتكزت السياسة الاقتصادية والنقدية والمصرفية على تحقيق الأهداف التالية:³

✓ التخلي عن استعمال وسائل المراقبة المباشرة لقروض الاقتصاد في 1994، تحضيراً للاستعمال التدريجي لوسائل المراقبة غير المباشرة، الاحتياطي النقدي والسوق المفتوحة، مع تنمية السوق النقدي عن طريق وضع نظام مزايدة لديون البنك المركزي، وسندات الخزينة، ومن ثم جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%، مع رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% معدل السحب على المكشوف للبنوك على البنك الجزائري يعادل 24%، التحضير لإنشاء سوق للأوراق المالية (القيم المنقولة)، بإنشاء لجنة تنظيم ومراقبة للبورصة وشركة تسيير سوق القيم، مع إمكانية السماح للمؤسسات الوطنية ذات النتائج الجيدة بالتوسع في رأس مالها بنسبة 20% ابتداء من 1998؛

✓ مراقبة الحسابات البنكية التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي خلال الفترة 96/94 والسماح للمشاركة الأجنبية للاستثمار في البنوك الجزائرية؛

✓ التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم؛

✓ السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق مابين البنوك للعمليات الصعبة، مع إنشاء مكاتب للصرف ابتداء من الفاتح جانفي 1996، وكذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية؛

¹ عبد الرحمن يسعد، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 114.

³ ميمي جدي (2004/2005). "انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية"، مذكرة نهاية دراسة مقدمة النيل شهادة الماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 81، 82.

✓ ترقية الادخار الوطني ب 5.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1994/1995 و 1997/1998.¹

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2000

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات المختلفة وسوف نركز في هذا المطلب على وجه الخصوص الأدوات غير المباشرة.

الفرع الأول: تطور معدل إعادة الخصم

تعتبر هذه الأداة من أكثر الأدوات أهمية من حيث استخدامها وتأثيرها على الائتمان المصرفي، وقد نص قانون القرض والنقد 90-10 في المواد المتعلقة بإعادة الخصم بأنه يمكن للبنك المركزي أن يقوم بعمليات إعادة الخصم، كما تم توضيح السندات التي يمكن إعادة خصمها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:²

✓ سندات تجارية مضمونة من قبل الجزائر، أو دولة أجنبية ناتجة عن تبادل حقيقي للسلع والخدمات، سندات قرض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، ويمكن تجديد هذه العمليات على أن لا تتعدى ثلاثة سنوات، يجب أن تحمل السندات توقيع شخصين طبيعيين أو معنويين ذوي ملائمة، ويجب أن تهدف هذه القروض إلى تطوير وسائل الإنتاج، أو تمويل الصادرات أو إنجاز سكن؛

✓ سندات عامة لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

ويمكن تقسيم مسار تطور معدل الخصم إلى عدة مراحل هي:³

1- مرحلة الارتفاع المتواصل (1990-1995)

شهدت هذه المرحلة ارتفاع معدل إعادة الخصم، من 10.5% سنة 1990 إلى 21% سنة 1994، لتتخفف بعد ذلك إلى 14% سنة 1995 ويرجع هذا الارتفاع إلى سياسة البنك المركزي الصارمة، للحد من الطلب على حجم الأوراق المالية، وللحد من التوسع في الائتمان، وبغية التحكم في معدل التضخم، إلا أن ارتفاع معدل التضخم نتيجة تدهور سعر الصرف وتحرير الأسعار في تلك الفترة حالت دون تحقيق الغاية المطلوبة، ذلك أن أسعار الفائدة الحقيقية كانت سلبية، وأقل من معدل التضخم، مما أفقد هذه الأداة فعاليتها.

¹ عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 189.

² المواد (71، 72، 70، 69)، المؤرخ في 18/04/1990 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 16.

³ أسماء حرشوش، مرجع سبق ذكره، ص 67.

2- مرحلة الانخفاض المستمر (1995-2000)

شهدت هذه المرحلة استمرار انخفاض معدل إعادة الخصم من 14% لينخفض بعد ذلك إلى 9.5% سنة 1998، و6% سنة 2000.

الفرع الثاني: تطور عمليات السوق المفتوحة

نص قانون النقد والقرض 90-10 باستخدام عمليات السوق المفتوحة من خلال المتاجرة في السندات العمومية التي لا تتجاوز مدة استحقاقها ستة أشهر، على أن لا تتجاوز المبلغ الإجمالي لهذه السندات 20% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة المنصرمة، غير أن صدور الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أزال شرط تسقيف المبلغ الإجمالي للسندات ب 20% وجعلته مفتوحا، حسب ما تقتضيه ظروف وأهداف السياسة النقدية¹، وتمثل أهم العمليات في السوق النقدية ابتداء من 1995 في:²

1- التدخل اليومي (يوم بيوم)

بهدف الإشراف على تنظيم السوق النقدية عموما والسيولة المصرفية على وجه الخصوص.

2- الأخذ لأجل بالنسبة للسندات العمومية أو الخاصة

ويشمل هذا الأسلوب الأمانة ل 24 ساعة والمنحة ل 7 أيام، فيقتضي هذه العملية أن يحصل البنك المقترض على القرض مقابل تنازله المؤقت عن السندات مع الوعد بإعادة شرائها في الآجال المتفق عليها، ويقوم بنك الجزائر بهدف العملية منذ ماي 1989.

3- عمليات السوق المفتوحة

من خلال شراء وبيع السندات العمومية النهائي، حيث تمت أول عملية في 30 ديسمبر 1996 بمبلغ 4 مليار دينار جزائري لسندات عامة أقل من 6 أشهر.

4- مزايدة سندات الخزينة في الحساب الجاري

وهي سندات جديدة، تحدد التعليمات الصادرة خصائص هذه السندات وطرق إصدارها.³

5- مزايدة القروض من خلال المناقصات

حيث أنه ابتداء من 1995 أصبح بإمكان بنك الجزائر إعادة تمويل البنوك التجارية عن طريق المناقصات ليدعم بذلك توجيه السياسة النقدية في البلاد عن طريق الأدوات الغير المباشرة كما أن هذه المناقصات تهدف إلى منح وزن أكبر

¹ الأمر 11/03، المادة 41، المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد: 52.

² اسمهان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 298 - 301.

³ سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 241.

بمعدلات الفائدة وذلك بالسماح بتدخل كبير لقوى السوق وشفافية أكبر في توزيع الاعتماد، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-5): تطور وضعية السوق النقدية (1994-1998)

السنوات/البيان	1994		1995		1996		1997		1998	
	المبلغ	المعدل	المبلغ	المعدل	المبلغ	المعدل	المبلغ	المعدل	المبلغ	المعدل
المناقصات	-	6%	44	19.4%	107.3	17.2%	31	13.3%	47	11.8%
المنح	5.9	20%	22.5	23%	10.4	19%	15	14.5%	16	13%
السوق المفتوحة	-	-	-	-	4	14.9%	-	-	-	-
المجموع 1	5.9	-	66.5	-	121.7	-	46	-	63	-
بين البنوك يوم	4.7	19.5%	6.6	19.7%	20	18%	-	-	4.3	10%
بين البنوك لأجل	10.9	19.9%	19.8	21.4%	41.2	18.7%	67.3	11.8%	67.2	10.4%
المجموع 2	15.6	-	26.4	-	61.2	-	67.3	-	71.5	-
المجموع الكلي	21.5	-	92.9	-	182.9	-	113.3	-	134.5	-

المصدر: سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 243.

نلاحظ من خلال الجدول أن السوق النقدية تتميز بارتفاع حجم معاملاتها خلال هذه الفترة حيث ارتفع مبلغ هذه التعاملات من 21.5 مليار دج سنة 1994 إلى 134.5 مليار دج سنة 1998 أي تضاعف بحوالي 6 مرات، أما بالنسبة للعمليات نلاحظ أنه في بداية سنة 1994 كانت الأداة الوحيدة لتدخل بنك الجزائر هي المنح ولكن ابتداء من 1995 أصبحت المناقصات تشكل الأداة المهمة لتنظيم السيولة البنكية، في حين نلاحظ أن السوق المفتوحة غائبة تماما فقد جرت محاولة وحيدة سنة 1996 وبمبلغ ضعيف.¹

الفرع الثالث: الاحتياطي الإجمالي

تعتبر آلية الاحتياطي الإجمالي في الجزائر من الآليات الرقابية التي استحدثها القانون 10/90، إذ خصصها بمادة قانونية صريحة، حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28%، إلا في حالات الضرورة المنصوص عليها قانونيا، وفوض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية إلا أن الأمر 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90 لم يذكر أداة الاحتياطي الإجمالي بصورة مباشرة غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004 والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع الجارية، ولأجل، وسندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى لمعدل الاحتياطي الإجمالي الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون

¹ أسمهان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 341.

استثناء وبالأسلوب نفسه ويتم تحديد وعاء الاحتياطي الإجباري بصورة شهرية تبدأ من منتصف الشهر¹، ويمكن للبنك المركزي أن يرفع هذه النسبة عندما تدفعه الضرورة لذلك وكل نقص في قيمة الاحتياطي القانوني لأي بنك، سيعرضه لغرامة مالية يومية طعنا للغرفة التجارية في المحكمة العليا أو مجلس الدولة²، ويمكن توضيح ذلك من خلال جدول التالي:

الجدول رقم (2-6): تطور معدلات الاحتياطي الإجباري في الجزائر منذ 1990

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل الاحتياطي %	-	-	-	-	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5

المصدر: سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 244.

بالإضافة إلى ذلك يتضمن تطبيق هذه السياسة في الجزائر منح بنك الجزائر عائدا على الاحتياطات الإجبارية في شكل فائدة، يتم حسابها انطلاقا من حجم الاحتياطات ومدة مكوثها لدى بنك الجزائر.³

الفرع الرابع: تطور معدلات الفائدة

لم تلعب سياسة أسعار الفائدة دورها خلال فترة التسعينات، وذلك لأنها كانت محددة أو بالأحرى مسقفة مما جعلها سلبية، ولذلك كان أول قرار اتخذ في إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي، هو إزاحة سقف معدلات الفائدة وشرع بنك الجزائر على إثرها في التحرير التدريجي والمتهمل لهذه المعدلات تفاديا لأي انحرافات على مستوى تكلفة القروض البنكية⁴، والجدول التالي يوضح تطور سعر الفائدة منذ 1990.

الجدول (2-7): تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية في الجزائر بعد 1990

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل الفائدة الاسمي %	8	10.5	11.5	11.5	18.5	15	14	12.5	9.5	9.5	8.5
معدل الفائدة الحقيقي %	10-	-	-	-	-	14.78-	5.67-	5.27	4.55	5.86	8.2
		15.38	20.17	9.04	14.04						

المصدر: سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

¹ فضيل رايس (2013). "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة، الجزائر، العددان: 61، 62، ص 199.

² عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 155.

³ فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 199.

⁴ علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 70-74.

من واقع البيانات المدرجة في الجدول أعلاه يمكن القول أن أسعار الفائدة على الاقتراض من البنوك التجارية بقيت خاضعة لحد أقصى بنسبة 20% سنويا مما جعل معدل الفائدة على الاقتراض على الودائع (الحقيقي) سالبا في الفترة 1990-1996، حيث وصل إلى 15% سنة 1995 بعد الاتفاق مع صندوق النقد الدولي حيث كان لا بد من رفع معدلات الفائدة الاسمية حتى لا يكون المعدل الحقيقي سالبا وأزيل الحد الأقصى على أسعار الفائدة للبنوك التجارية لجمهور المقترضين وفرض سقف مؤقت بمقدار 5 نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة الدائنة والمدينة من أجل منع حدوث زيادة مفرطة في سبب الاقتراض وإلغاء هذا الإجراء في ديسمبر 1995 وأدى لتحرير أسعار الفائدة.¹

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2000

حيث تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابق نتيجة التوسع النقدي المفرط، تزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برامج التثبيت الاقتصادي الممتد من 22 ماي 1994 إلى غاية 21 ماي 1995 والذي نص على تحقيق عدة أهداف من بينها الحد من توسع الكتلة النقدية M2 بتخفيضها من 21.5% سنة 1995 إلى 14% سنة 1994، حيث تمتد المرحلة الثانية لتوجه السياسة النقدية إلى غاية سنة 2000 أين بلغ معدل نمو M2 نسبة 13%.²

نلاحظ من خلال الجدول تباطؤ نمو العرض النقدي M2 في الفترة 1994-2000 ما عدا سنة 1998 أين بلغ نمو M2 بنسبة 47.2% حيث وصل نمو M2 سنة 1995 أدنى مستوى 10.5% مقابل معدلات نمو منخفضة نسبي 1999 و 2000 ب 12.1% و 13.2%، تؤكد هذه النتائج فعليا التوجه الجديد للسياسة النقدية لما حققته من تخفيض معدلات التضخم إلى 5% سنة 1998 ليبلغ ذروته الدنيا ب 0.3% سنة 2000 تدعم نسبة سيولة الاقتصاد هذا التوجه أكثر حيث انخفضت ب 9 نقاط سنة 1996 مقارنة بنسبة 1994.³

¹ اسمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 240.

² بلعزوز بن علي وعبد العزيز طيبة. (2008). "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد: 41، ص 31.

³ جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 119.

الجدول رقم (2-8): المسح النقدي الجزائري خلال الفترة (1990-1994)

السنوات/بنود المسح النقدي	1990	1991	1992	1993	1994
صافي الأموال الأجنبية	6.5	24.3	22.6	19.6	60.4
صافي الأموال المحلية	336.5	3191.9	493.3	607.4	663.3
الائتمان المحلي	414.0	485.7	625.1	747.6	774.4
صافي الائتمان للحكومة	167.0	159.9	159.1	527.4	468.6
الائتمان للاقتصاد	274.0	325.8	465.2	220.2	305.8
بنود أخرى (صافي)	-77.5	-93.8	-131.8	-140.2	-111.1
النقود وشبه النقود M2	343.0	416.2	515.9	627.0	723.7
النقود M1	270.1	325.9	369.7	446.5	476.0
أشباه النقود	72.9	90.3	146.2	180.5	247.9
ودائع CNEP	85.5	98.2	118.2	132.0	141.9
الالتزامات السائلة M3	428.5	514.4	634.0	759.0	865.6

المصدر: جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

الجدول رقم (2-9): المسح النقدي الجزائري خلال الفترة (1995 – 2000)

السنوات/المسح النقدي	1995	1996	1997	1998	1999	2000
صافي الأموال الأجنبية	26.3	134.0	350.6	280.7	169.6	993.7
صافي الأموال المحلية	773.3	781.1	733.5	1315.4	1619.7	1249.3
الائتمان المحلي	967.2	057.4	1179.7	1629.4	1998.6	1671.1
صافي الائتمان للحكومة	401.6	280.5	425.9	723.2	847.9	677.4
الائتمان للاقتصاد	565.6	776.8	753.8	906.2	1150.7	993.7
بنود أخرى (صافي)	-194.0	-276.3	-411.5	-259.8	-324.9	-372.1
النقود وشبه النقود M2	799.6	915.0	1084.2	1596.1	1789.4	2025.2
النقود M1	519.1	589.1	672.8	826.4	905.2	1048.1
أشباه النقود	280.5	326.0	411.4	769.7	884.2	977.0
ودائع CNEP	148.9	165.4	177.9	-	-	-
الالتزامات السائلة M3	948.5	080.4	1262.1	-	-	-

المصدر: جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

المطلب الرابع: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2000

مقارنة بالسنوات السابقة خلال 1997 الموجودات الخارجية الصافية وتحت تأثير زيادة احتياطات الصرف تجمعت لتشكل المصدر الرئيسي للتوسع النقدي وانتقلت من 19.6 مليار دج في سنة 1993 إلى 60.3 مليار دج في 1997، وهذا يعود إلى أن متوسط سعر برمبل البترول كان 19.6 دولار في المتوسط في نهاية 1997 أما مستوى القرض الداخلي يصل إلى 116.5 مليار دج بمعدل هو 8.27% بالنسبة لسنة 1996، هذه الزيادة نشأت أساسا من تطور القروض¹، بالإضافة إلى تحسن أسعار البترول في سنتي 1996 و 1997 لدعم مجهودات التحرير الاقتصادي الكلي، بتعزيز الوضعية الخارجية بشكل قوي بحيث أن الاحتياطات الدولية ارتفعت من 1.5 مليار دولار أمريكي سنة 1993 إلى 8 مليار دولار في نهاية 1997.²

وشهدت الديون الموجهة للحكومة نسبة ملحوظة إذ بقيت عند مستوى متوسطي 35% خلال الفترة 1990-1992 لتشهد ارتفاعا حساسا سنة 1993، لتسجل معدل مقداره 75.5% نتيجة مبلغ قدره 275 مليار دينار الذي يمثل ديون الشركات العامة لدى المصارف والتي تم شرائها من قبل الخزينة، وهو ما ينعكس في تغيير هذا المكون بنسبة 132.60%، أما سنوات 1994-1995 حيث انخفض معدل الديون الموجهة للحكومة إلى 11.22% و 13.04% على التوالي أي 486.56 مليار دج في سنة 1994 وقيمة 401.59 في سنة 1995 و 280.5 مليار دج سنة 1996 بعدما بلغت سنة 1993 مبلغ 527.83 مليار دينار وهذا ما يوحي بداية الابتعاد عن التمويل التضخمي عن طريق الإصدار النقدي ولغت أكبر قيمة لها سنة 1999 بقيمة 847.90 مليار دينار نتيجة للإصلاح وسياسة التعديل الهيكلي، أما القروض الموجهة للاقتصاد شهدت تزايد مستمر ما عدا في بعض السنوات التي عرفت تراجع شديدا في حجم الائتمان الموجه للاقتصاد وبصورة عامة فقد بلغ متوسط حجم الائتمان المقدم للاقتصاد الوطني خلال الفترة (1990-1993) ما يعادل 238.94 مليار دج، محققة بذلك معدل نمو في المتوسط يقارب 0.3% مع العلم وأن سنة 1993 عرفت تراجعا كبيرا في حجم الائتمان وصل إلى 46.3% بمبلغ 220.25 مليار دينار وسبب ذلك يرجع إلى تبني سياسة ائتمانية تقييدية في مجال منح القروض حيث عمد بنك الجزائر إلى رفع سعر إعادة الخصم وتقييد أسعار الفائدة بعد ذلك واصل الائتمان البنكي ارتفاعه بداية من سنة 1994 وإلى غاية 1996 حيث ارتفع من 305.8 مليار دج إلى 776.84 مليار دج أي بزيادة قدرها 472 مليار دج ليعرف بعدها تراجع طفيف خلال سنتي 1997 و 2000.³

¹ ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص 285.

² محمد إبرير، مرجع سبق ذكره، ص 160.

³ يسعد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 208 - 210.

في سنة 2000 فإن ارتفاع صافي الأصول الخارجية وصل على ما يعادل 30% من الكتلة النقدية الاسمية¹ وانخفاض القروض للدولة وللأقتصاد وبنفس المعدل تقريبا، وهذا يعود لمواصلة أسعار البترول في الارتفاع في السداسي الثاني لسنة 1999 الذي بلغ خلاله السعر المتوسط 23 دولار للبرميل، وبالفعل فقد بلغ السعر المتوسط للبرميل 27.5 دولار في السداسي الأول من سنة 2000 و28.3 دولار خلال الأشهر التسعة الأولى وبلغت الإيرادات من صادرات المحروقات 10.07 مليار دولار في السداسي الأول من عام 2000 وهو مبلغ أعلى من المبلغ المحصل عليه خلال سنة 1998 كلها (9.8 مليار دولار) وقريب من مبلغ سنة 1999 (11.9 مليار دولار)، وبلغ مستوى هذه الإيرادات 15.36 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2000.²

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-10): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الفترة (1999-2000)

السنوات/البيان	1990	1991	1992	1993	1994	1995
الأصول الخارجية	6.535	24.284	22.641	19.618	60.399	60.399
- بنك الجزائر	1.216	10.954	15.815	16.086	50.659	50.659
- البنوك التجارية	5.319	13.330	6.826	3.532	9.739	9.739
القروض الخارجية	167.044	159.904	300.576	527.83	468.5	401.6
قروض الدولة	93.489	94.605	160.449	270.855	246.325	231.90
- بنك الجزائر	43.960	29.680	210.320	210.320	165.817	111.114
- البنوك التجارية	29.595	35.615	46.661	46.661	56.395	58.564
- قروض أخرى	246.978	325.847	226.249	226.249	565.6	565.6
- قروض للأقتصاد						

¹ محمد إبرير، مرجع سبق ذكره، ص 162.

² ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص: 285، 286.

السنوات/البيان	1996	1997	1998	1999	2000
الأصول الخارجية	133.949	350.309	280.710	174.5	776.00
- بنك الجزائر	122.359	342.9	278.7	172.6	-
- البنوك التجارية	11.590	7.4	2	1.9	-
القروض الخارجية	280.5	4423.3	542.3	635.9	503.9
قروض الدولة	172.46	99.3	99.3	159.0	-
- بنك الجزائر	43.897	354.6	354.6	386.0	-
- البنوك التجارية	64.187	88.4	88.4	91.0	-
- قروض أخرى	776.8	731.1	731.1	966.3	776.29
- قروض للاقتصاد					

المصدر: ميادة بلعاش، مرجع سبق ذكره، ص 285.

المبحث الثالث: المرحلة الثالثة من 2001 – 2017

خلال هذه المرحلة دخل الاقتصاد الجزائري مرحلة تطويرية جديدة تزامنت مع الارتفاع المتواصل والكبير في أسعار النفط، وهو ما أصبح يعرف بالطفرة النفطية التي انعكست بالإيجاب على الاقتصاد الوطني وجعلته يعيش في بجموحة مالية في ظل تدفق الموارد المالية الهائلة على الاقتصاد الوطني وهو ما انعكس على كل جوانب الاقتصاد.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017

تبنت السلطات الجزائرية خلال هذه المرحلة عدة إصلاحات كان لها واقعها وأثرها على مسار السياسة النقدية الحالية والتي نلخصها كما يلي:

الفرع الأول: الأوامر الرئاسية والإصلاحات المصرفية ما بعد 2000

1- الأمر 01/01 المعدل والمتمم لأحكام القانون 90-10 الصادرة في 2001/02/27

بالرغم من اعتبار قانون النقد والقرض 10/90 معلما هاما في الإصلاح الهيكلي للقطاع البنكي وفي دعم السوق النقدية إلا أنه على المدى القصير بدا من الضروري التشجيع على توحيد سيادة الدولة ودعم الانضمام في السعي المؤسساتي، كذلك ضرورة تعزيز استقلالية السلطة النقدية، لذا تم الأمر الذي يمكن الوحيد منه يخص الجانب التنظيمي وذلك لبلوغ هدفين هما:¹

✓ التمكن من خلق الانسجام بين السلطة التنفيذية ومحافظ بنك الجزائر؛

✓ الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية قصد إرساء الاستقلالية النقدية وتحقيق الرابط الأمثل بين مختلف مكونات الصرح المؤسساتي² حيث قام هذا الأخير بالفصل بين مجلس إدارة البنك المركزي ومجلس النقد والقرض، فتسيير البنك المركزي وإدارته يتولاها على التوالي محافظ يساعد ثلاثة نواب محافظ ومجلس الإدارة (بدلا من مجلس النقد والقرض) ومراقبان "مجلس الإدارة هو الذي يتكون من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء وثلاثة موظفين سامين يعينهم رئيس الجمهورية" أما مجلس النقد والقرض فيتكون من أعضاء مجلس إدارة بنك الجزائر وثلاثة شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية وهكذا صار عدد أعضائه عشرة بعدما كان سبعة.

¹ سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 228.

² هشام بومرمة. (2009/2008). "النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 47.

2- الأمر رقم 03/02 المؤرخ في 28 أكتوبر 2002

المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية والصادرة عن مجلس النقد والقرض، هذا القانون ليس مجرد تقليد متبوع لضمان الفعالية بل يعطي تعريف لدور مختلف الأعوان ومختلف المستويات حيث يترك لهم حرية غير مطلقة في ممارسة مسؤولياتهم كما يهدف إلى تحديد مستوى الرقابة الداخلية التي يجب على البنوك والمؤسسات المالية تطبيقها خصوصا تحليل المخاطر وأنظمة مراقبتها وذلك من خلال موارده:¹

✓ مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية؛

✓ التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات؛

✓ نظام قياس مخاطر الصرف، نظام قياس مخاطر أسعار الفائدة وكذا نظام المراقبة ونظام مراقبة المعلومات والوثائق.

3- أمر تعديل قانون النقد والقرض 11/2003

جاء الأمر 11/2003 المؤرخ في 27 أوت 2003 والمعدل والمتمم للقانون 10/90، تطبيقا لأحكام الدستور خاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنكي الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، التي كشفت عن ضعف آليات الرقابة والتحكم فيها من طرف البنك المركزي باعتباره المسؤول كسلطة نقدية.² ومن أهم التعديلات التي أجريت على قانون النقد والقرض، ما يلي:³

✓ الفصل بين إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض كسلطة نقدية؛

✓ التخلي عن عهدة المحافظ ونوابه وتعيينهم بمرسوم رئاسي؛

✓ توسيع عضوية مجلس النقد والقرض من 7 أعضاء إلى 10 أعضاء، وهم المحافظ ونوابه الثلاثة، إلى جانب مجلس

الإدارة المكونة من 3 موظفين سامين يتم تعيينهم بموجب مرسوم من رئيس الحكومة و3 شخصيات بحكم

كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية، وهذه الإصلاحات لم تنقص من صلاحيات المحافظ فهو محافظ للبنك

المركزي ورئيس لمجلس النقد والقرض ومجلس الإدارة واللجنة المصرفية؛

✓ تعيين مراقبان بمرسوم من رئيس الجمهورية، بناء على اقتراح وزير المالية ويتم اختيارهما من بين الموظفين السامين

في السلك الإداري لوزارة المالية، حيث يجري المرقبان عمليات التحقيق والمراقبة التي يعتبرانها ملائمة ويقدمان

تقريراً حول حسابات السنة المالية، وتسلم نسخة من التقرير للمحافظ؛

¹ علي بطاهر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 84 المؤرخة في 18 ديسمبر 2002.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 52 المؤرخة في 27 أوت 2003.

✓ إصدار مجلس النقد والقرض لنظام يحدد الحد الأدنى لرأس المال البنوك الذي يبلغ 2.5 مليار دينار جزائري.

1- القانون رقم 04-01 الصادر في 04 مارس 2004

2- القانون رقم 04-02 الصادر في 04 مارس 2004

3- القانون 04-03 الصادر في 04 مارس 2004

2- القانون الصادر سنة 2006

3- فی 2007

4- فی 2008

{ 77 }

5- في 2009

تم رصد إلى غاية 3 يناير 2009 بالجزائر من طرف بنك الجزائر 21 بنكا و 5 مؤسسات مالية معتمدة من طرفه، كما أدرج النظام رقم 01/09 لفيبرير 2009، ليضبط الشؤون المتعلقة بحساب العملة الصعبة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين من جنسية أجنبية، وللمقيمين وغير المقيمين والأشخاص المعنويين غير المقيمين، وأهم ما جاءت به هذه السنة المالية في مجال المنظومة المصرفية إلغاء النظام رقم 13/94 ل 2 يونيو 1994 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية واستحدثته بنظيره رقم 03/09 ل 26 ماي 2009.

6- في 2010

لم تشهد الساحة المصرفية والمالية تطور جديد بالجزائر عدا التطورات النقدية العادية، وكذا صدور مقرر اعتيادي دوري سنوي عن بنك الجزائر يحدد قائمي البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر إلى غاية 3 يناير 2010 وفقا للمقرر رقم 01 / 10 ل 24 يناير 2010.

7- في 2011

صدرت أنظمة جديدة عن بنك الجزائر تواكب إلى حد ما الحداثة المشهودة بالتطورات المصرفية الدولية، أو على الأقل على صعيدها القانوني مبدئيا فالنظام رقم 03/11 ل 2 أكتوبر 2011 الذي جاء بهدف مراقبة مخاطر ما بين البنوك، والنظام رقم 04/11 ل 2 أكتوبر الذي يهدف لتعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة بآلية تجعل البنوك تحت أراف بنك الجزائر تحوز بصفة دائمة على ما يجعلها في منئ عن الوقوع في نقص سيولة أمام الطلبات التي قد تزايد موسميا وحتى بصفة دائمة.

8- في 2012

ووفقا للنظام رقم 01/12 ل 13 يونيو 2012 تم تنظيم مركزية مخاطر المؤسسات والأسر وعملها.

9- في 2013

تم الشروع في إلغاء النظام رقم 03/09 ل 13 سبتمبر 2009 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بشروط البنوك المطبقة على العمليات المصرفية بنظام جديد يحمل نفس العنونة تحت النظام رقم 01/13 ل 2 يونيو 2013 المر الذي يوضح متابعة بنك الجزائر المتوالية لعصرنة منظومة المصرفية وبصفة دورية.¹

أما خلال سنة 2014 فقد تبين بنك الجزائر ضرورة مراقبة الخطر النظامي لا سيما من خلال متابعة تقلبات أسعار المحروقات على مستوى الأسواق العالمية والترابط البيئي للمؤسسات المالية ضمن القطاع المصرفي استجابة لهذه الانشغالات

¹ اسمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 230 - 233.

الجديدة وسع القانون المصرفي المعدل والمتمم في 2010 مهام البنك المركزي بتكليفه على وجه الخصوص بهدف الاستقرار المالي¹، بينما في سنة 2015 و 2016 و 2017 فقد تعزز النظام المصرفي في 2016 ب 20 وكالة جديدة ليرتفع عدد وكالات الشبكة المصرفية من 1557 وكالة في 2015 إلى 1577 وكالة في 2016 هذا ولا تزال الشبكة العمومية الخاصة 426 وكالة في 2017 تعززت الشبكة المصرفية باعتماد 35 وكالة جديدة مع ذلك تبقى الوساطة المصرفية ضعيفة نسبيا وفي حاجة إلى تحفيز أكبر.²

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017

لقد استخدمت العديد من الأدوات خلال هذه الفترة الممتدة من 2001-2017 إلا أنه تم التركيز على أداة معدل إعادة الخصم، وأداة الاحتياطي الإجباري، وأداة استرجاع السيولة، وتسهيله الوديعة.

الفرع الأول: معدل إعادة الخصم

نلاحظ أن معدل إعادة الخصم في انخفاض تدريجي، حيث كان في سنة 2000 يقدر بنسبة 7.5% لينخفض إلى 6.5% سنة 2002، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة تمويلها لدى بنك الجزائر من 170.5 مليار دج سنة 2000 إلى 102.9 مليار دج في جوان 2001، وقد ساهم هذا الوضع في كبح وتيرة نمو الكتلة النقدية ولكن هذا الانخفاض في معدل إعادة الخصم لم يشجع البنوك على اقتحام ميدان الاستثمار لتعادل مع معدل الفائدة المدين، وفي سنة 2002 استمر معدل إعادة الخصم في الانخفاض ليصل إلى 5.5% وانعدم في هذه السنة إعادة التمويل من طرف البنوك لدى بنك الجزائر وما يؤكد ذلك هو ارتفاع ودائعها إلى 298.4 مليار دج³ لدى بنك الجزائر واستمر انخفاض معدل إعادة الخصم في 2003، 2004 حتى وصل إلى 4.5% و 4% على التوالي وبقي هذا المعدل ثابت إلى غاية 2012 وبعد هذا المؤشر جيدا ويعبر عن انعدام تمويل البنوك من طرف البنك المركزي.⁴ ومازال ثابتا عند نفس القيمة 2014 وذلك لتحسين الوضعية المالية للبنوك مما أدى بها إلى الإحجام عن طلب إعادة التمويل لدى بنك الجزائر⁵ وتم تخفيض معدل إعادة الخصم من 4% إلى 3.5% ابتداء من 02 أكتوبر 2016 وبقي معدل إعادة الخصم ثابتا في سنة 2017 أي بنسبة 3.5% إلى غاية ماي 2017 ارتفع ولكن بنسبة ضئيلة جدا بنسبة 3.75%.⁶

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، التطورات الاقتصادية والنقدية لسن 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، ديسمبر 2015، ص 13.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2017، ص 5.

³ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 190.

⁴ عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 117.

⁵ سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 238.

⁶ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفرع الثاني: الاحتياطي الإجباري

دخل الاحتياطي الإجباري حيز التنفيذ ابتداءً من أبريل 2001 والتي لا تختلف كفاءتها العملية كما هو معمول به في الدول الأخرى، ولذلك نجد هذه النسبة انتقلت من 4% في فيفري 2001، إلى 4.25% سنة 2002، 6.25% سنة 2003، ثم 6.5% سنة 2004¹، وبقيت هذه النسبة بدون تغير في سنتي 2005 و 2006 وفي نهاية 2007 وبتحديد في 24 ديسمبر ارتفع معدل الاحتياط القانوني إلى 8% وبقيت عند هذه النسبة حتى سنة 2012 وصولاً إلى 12% سنة 2013 ويدل هذا على رغبة بنك الجزائر يجعلها وسيلة هامة للتحكم في سيولة البنوك إعادة معدل الخصم للحد من التضخم في ظل غياب جزئي لوسيلة السوق المفتوحة² كما قام بنك الجزائر كذلك بتخفيض معد الاحتياطيات الإجبارية الذي انتقل من 12% إلى 8% سنة 2016 وبقي ثابتاً خلال سنة 2017 أي بنسبة 8%.³

الفرع الثالث: أداة استرجاع السيولة

فيبدو من خلال الأرقام أنها الأداة الأكثر نشاطاً خلال هذه العشرية، حيث عرفت معدلاتها تغيرات دورية بين الارتفاع والانخفاض، فاسترجاع السيولة ل 7 أيام دخلت حيز التطبيق سنة 2002 بمعدل 2.75% لينخفض هذا المعدل إلى 0.75% سنة 2004، ثم تراوح بين 1.25% و 1.75% ما بين سنة 2005 إلى 2008، ليستقر هذا المعدل عند 0.75% منذ سنة 2009 ولغاية 2012 أما استرجاع السيولة ل 3 أشهر والتي دخلت حيز التطبيق سنة 2005 بمعدل 1.90% شهدت ارتفاعاً محسوساً منذ 2005 إلى 2007 أين بلغ معدلها 2.5% لتعاود الانخفاض تدريجياً وتستقر عند 1.25% منذ 2009 ولغاية 2012⁴ وانخفضت سيولة المصارف تدريجياً على مدار سنة 2015 والتسعة الأشهر الأولى لسنة 2016 حيث انتقلت من 2731 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 1833 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2015 لتبلغ 992 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2016 أي انخفاض ب 63.7% على مدار كل الفترة وبلغت أداة استرجاع السيولة خلال سنة 2017 نسبة 1.50%.⁵

¹ التعلية رقم 02/04 المؤرخة بتاريخ 2004/05/13 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية، العدد: 41.

² فتية ملياني، مرجع سبق ذكره، ص 162.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 11.

⁴ اسمهان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 347.

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 11.

الفرع الرابع: تسهيلة الوديعة Facilité de dépôt

تعتبر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل فائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.¹

استقرت معدلاتها عند 0.30% في أغلب السنوات منذ سنة 2005 ولغاية 2012 ولم تعرف هذه المعدلات تغيرات كثيرة حيث ارتفعت سنة 2007 و2008 إلى 0.75% حيث تواصل نم القروض الموجهة للاقتصاد بوتيرة معتبرة رغم التطورات النقدية والمالية غير الموازية بالفعل شهدت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا ب 16.75% في 2015 و 14.87% خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2016 يبرز تحليل هيكل القروض الموجهة للاقتصاد الخصائص التالية:²

1- تمثل القروض الموجهة للمؤسسات الكبيرة ارتفاعا ب 18.94% في 2015 وازدادت ب 15.46% في نهاية سبتمبر 2016 من جهتها شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا ب 14.95% و 6.53% على التوالي ارتفعت القروض الموجهة للأسر أساسا القروض الرهينة بنسبة 15.13% في 2015 و 10.67% خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2016.

2- انتقلت نسبة القروض المصرفية إلى الودائع المجمعة بالدينار من 74.7% في نهاية 2014 إلى 83.7% في نهاية 2015 ثم إلى 92.5% في نهاية سبتمبر 2016 هذا ما يشير إلى انخفاض في فائض الموارد المجمعة من طرف المصارف بالمقارنة مع القروض الموزعة حيث بلغت نسبة تسهيلة الوديعة خلال سنة 2011، 2012، 2013، 2014، 2015 على التوالي نسبة 0.3% وبقيت ثابتة سنة 2016 إلى غاية أكتوبر من سنة 2016 أصبحت نسبتها 0% وبقيت ثابتة خلال سنة 2017.³

¹ اسمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 246.

² اسمهان ليلي بقيق، مرجع سبق ذكره، ص 347.

³ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017، ص 6.

المطلب الثالث: تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017

تعرف الكتلة النقدية بأنها حجم النقد المتداول في أي اقتصاد وفي الجزائر تتكون الكتلة النقدية من العناصر التالية:¹

1- النقود الورقية

والتي تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

2- النقود الكتابية

تتمثل في الودائع تحت الطلب لدى البنوك التجارية وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير والأموال الخاصة المدوعة لدى الخزينة والتي تتداول عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب بنك آخر.

3- أشباه النقود

وتشمل الودائع لأجل لدى البنوك التجارية والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض والتي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصادية فهي تشكل ما يسمى بالسيولة المحلية.

تمثل الفترة 2001-2004 مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية لسياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أبريل 2001 إلى أبريل 2004 حيث تعززت مؤشرات الاقتصاد الكلي بصفة كبيرة خلال هذه الفترة وقد ساعدت عدة عوامل على تطور الوضعية النقدية نحو التوسع من بينها تحسن أسعار البترول التي وصلت إلى 28.9 و 38.5 دولار للبرميل سنتي 2003 و 2004 على الترتيب بينما قدرت سنتي 2001 و 2002 بمتوسط سعر 24.9 و 25.2 للبرميل على الترتيب² عرف المجموع النقدي M2 تراجعاً في نمو بنسبة 15.6 سنة 2003 حيث قدرت ب 3357.9 مليار دينار مقابل 2905.8 مليار دينار سنة 2002 بمعدل نمو 17.4% بعدما كان 22.2% سنة 2001، يعود هذا التراجع إلى محاولة السلطة النقدية إتباع بديل نقدي يتمثل في سياسة التكييف والتوسع بحيث تهدف إلى بلوغ مستوى مقبول من النمو الاقتصادي والتشغيل وفق معدل تضخم متوقع الذي يسمح بإحداث توسع نقدي لبلوغ هذا المستوى من التضخم في الفترة القادمة.³

زادت الكتلة النقدية بنسبة 16.04% في 2008 وهي وتيرة تقل عن معدل النمو في سنتي 2007 و 2006 حيث كان يساوي 24.17% و 18.6% على التوالي على أساس وتيرة سداسية ويوجد معدل النمو النقدي في السداسي الثاني 2008 (5.36%) دون معدل النمو النقدي في كل من السداسي الأول 2008 (10.13%)

¹ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 168.

والسداسي الثاني 2007 (10.89)¹ وزادت الكتلة النقدية M2 ب 13.8% في 2010 خصوصا في السداسي الثاني 7.7% مقابل 3.1% في 2009 (4.3% في السداسي الثاني)²، وقدر المجموع النقدي M2 بقيمة 11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار في نهاية 2012 (11261.44 مليار دينار في نهاية جوان 2013) أي بمعدل ارتفاع سنوي قدره 8.41% منها 6.04% في السداسي الثاني هذا ما يؤكد تباطؤ وتيرات التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012 (10.94 مقابل 19.91% في 2011) يخص تباطؤ وتيرة التوسع النقدي كذلك المجموع النقدي M2 (خارج ودائع قطاع المحروقات) والتي انخفض معدله إلى 10.17% في 2013 مقابل 16.59% في 2012 في حين ارتفعت في 2013 الكتلة النقدية بمفهوم M2 (خارج ودائع المحروقات) بسرعة وبوتيرة سداسية شبه متساوية مقارنة ب M2 بمفهومها الواسع مؤكدة تراجع دور موارد قطاع المحروقات ضمن وسائل تدخل المصارف.³

وفيما يخص المجموع النقدي M1 الذي ارتفع بشكل معتبر في 2014 (16.4%) فقد سجل تقلصا قدره 3.6% سنة 2015 تحت أثر تقلص الودائع تحت الطلب ب 13.3% (على مستوى المصارف 12.2%) بينما استأنفت النقود الوفية توسعها بوتيرة مرتفعة تقدر ب 12.3% (14.2% في 2014) أما فيما يتعلق بالسيولة شبه النقدية فقد ارتفعت ب 8.8% بحجة بارتفاع الودائع لأجل للقطاع الخاص بنسبة 12.3% مقابل 3.4% بالنسبة لودائع المؤسسات العمومية خارج المحروقات⁴ وتميزت الوضعية النقدية المجمعة بتوسيع جد ضعيف للكتلة النقدية M2 في 2015 (0.13%) ونمو جد بسيط لهذا المجموع خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2016 (2.52%) في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين 2010 و 2014 أين بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية M2 13.8%⁵ وارتفعت الكتلة النقدية M2 ب (6.0%) خلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2017.⁶

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009، ص 186.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011، ص 166.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014، ص 152.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 132.

⁵ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 10، 11.

⁶ بنك الجزائر، التقرير السنوي، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2018، ص 13.

المطلب الرابع: مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2017

تواصل ارتفاع قيمة الأصول الخارجية الصافية في سنة 2003 إلى 2342.6 مليار دج بنسبة زيادة تقدر ب 33.42% وتميزت السنوات 2002، 2003، 2004، 2005 بشبه استقرار في معدل نمو الأصول الخارجية الصافية حيث بلغت على التوالي 33.94%، 33.42%، 33.15%، 34.00% وهذا الارتفاع المسجل في الأصول الخارجية الصافية منذ سنة 2001 ناجم عن ارتفاع أسعار المحروقات في سنة 2006 إلى 5515.0 مليار دج حيث سجلت نسبة ارتفاع تقدر ب 31.94% مقارنة بسنة 2005 واستمرت في هذا الارتفاع 2007 و 2008 حيث بلغت نسبة الزيادة في السنتين على الترتيب 34.46% و 38.18% الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات التي بلغت \$74.8 للبرميل سنة 2007 و \$99.9 للبرميل سنة 2008، لذلك سجلت نسبة الأصول الخارجية الصافية رقما قياسيا تاريخيا عند 1.473 في نهاية 2008 مقابل 1.237 في نهاية 2007 و 1.027 في نهاية 2005 و 1.142 في نهاية 2006 وفي نهاية 2009 ارتفعت إلى 10886.0 مليار دج ولكن بنسبة نمو تقدر ب 6.23% مقارنة بسنة 2008 حيث سجلت نسبة الزيادة تراجعا يقدر ب 83.68 مقارنة بنسبة 2008 وهذا طبعا نابع عن أثر الأزمة المالية العالمية التي أثرت على أسعار المحروقات في الأسواق العالمية نسبة 37.73% مما انعكس مباشرة على معدل نمو الكتلة النقدية¹ ونلاحظ أيضا تواصل التوسع النقدي في سنة 2013 الذي سجل نمو برقم واحد في ظرف يتميز بارتفاع متواضع لصافي الموجودات الخارجية حيث عرفت هذه الأخيرة ارتفاعا ضعيفا في سنة 2013 مقدرة ب 1.91% مقارنة بالسنة السابقة أين قدر ب 7.31% وتمثل هذه الموجودات نسبة 1.275 من M2 نهاية سنة 2013 بعد انتقالها من 0.834% نهاية سنة 2004 إلى 1.473% إلى نهاية سنة 2008 وبالتالي فإن مؤشر الأرصدية الخارجية الصافية أصبح المصدر الرئيسي للإصدار النقدي وهو ما يؤكد بأن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي للكتلة النقدية.²

عرف صافي الموجودات الخارجية (احتياطات الصرف المعبر عنها بالدينار) تقلصا بنسبة 2.28% في 205 وب 12.94% خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2016 ويفسر ضعف مستوى هذا التقلص على الرغم من التآكل المعتبر لاحتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار (-57) مليار دولار بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية سبتمبر 2016 بانخفاض قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية، وتدني الوضعية المالية الصافية للدولة اتجاه النظام المصرفي بين نهاية ديسمبر 2014 ونهاية شهر سبتمبر 2016³ إذ عرف صافي استحقاقات الدولة على النظام المصرفي تقلصا معتبرا بين

¹ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 207.

² فتيحة ملياني، مرجع سبق ذكره، ص 160.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 11.

ديسمبر 2014 ونوفمبر 2015 (95.6%-) منتقلا من 1992.4 سنة 2014 إلى 88.5 سنة 2015 و(2.024%-) سنة 2016 تحت تأثير استعمال موارد صندوق ضبط الموارد (FRR) الناجم عن تفاقم عجز عمليات الخزينة العمومية وعمليات إعادة الشراء من طرف الخزينة العمومية (من خلال إصدار سندات) للاستحقاقات غير الناجعة للمصارف لزيائتها من المؤسسات العمومية (305.3) مليار دج في نهاية ديسمبر 2015 ولأول مرة منذ سنة 2005 لم تعد الدولة دائنا صافيا اتجاه النظام المصرفي حيث بلغ صافي قروض النظام المصرفي على الدولة 567.5 مليار دينار تحت أثر انخفاض قائم صندوق ضبط الموارد وارتفاع استحقاق المصارف على الدولة أمام تقلص احتياطات الصرف وتغير وضعية الدولة من دائن صافي إلى مدين صافي اتجاه النظام المصرفي واصلت القروض الموجهة للاقتصاد بما فيها إعادة شراء الاستحقاقات غير الناجعة تزايدها خلال سنة 2015 بوتيرة 16.57% (11.9% خارج إعادة الشراء) مقابل 26.155 في 2014 وبرزت كأحد أهم مصادر التوسع النقدي ومن شأن توسع القروض هذا في ظرف تراجع موارد المصارف أن يؤدي إلى لجوء بعض المصارف إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر خلال سنة 2016¹ وعرف صافي الأصول الخارجية خلال سنة 2017 نسبة 2.1%²

أما بالنسبة للقروض الموجهة للدولة سجلت بصفتها مقابلاتها الكتلة النقدية M2 ارتفاعا سنة 2001 إلى 569.7 مليار دج بنسبة ارتفاع تقدر ب 12.45% مقارنة بسنة 2000 كما سجل عام 2002 استقرار نسبي في القروض الموجهة للدولة بانتقالها من 569.7 مليار دج سنة 2001 إلى 576.6 مليار دج في سنة 2002 في سياق العودة الحسنة للقروض الموجهة للاقتصاد قد ساهمت القروض المقدمة للدولة في إنشاء النقود في السداسي الأول من سنة 2002 على عكس ما حصل في السداسي الثاني في هذه السنة الذي تميز بتقليص الموارد المخصصة من طرف الخزينة والذي تزامن مع التوسع الناتج عن برنامج الإنعاش الاقتصادي وفي سنة 2003 سجلت القروض المقدمة للدولة انخفاضاً وبلغت قيمة الانخفاض 423.4 مليار دج بنسبة 26.56% مقارنة بسنة 2002، لم تساهم هذه القروض في الإنشاء النقدي لا في السداسي الأول ولا في السداسي الثاني من سنة 2003 وهذا التراجع ناجم عن التحسن في الادخار المالي لدى الخزينة ومدفوعات لصالح البنوك العمومية وقد استمر هذا التراجع في القروض المقدمة للدولة في سنة 2004 بقيمة (20.6-) مليار دج أي نسبة تقدر ب 108.86%- واستمرت هذه القروض في التراجع حيث بلغت (933.2-) مليار دج سنة 2005 و(1304.1-) مليار دج سنة 2006 و(2193.1-) مليار دج سنة 2007 و(627.3-) مليار دج سنة 2008 و(3483.3-) مليار دج سنة 2009³، وبلغت القروض الموجهة للأسر 465.1 مليار دينار

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² بنك الجزائر، النشرة الإحصائية، مرجع سبق ذكره، ص 17.

³ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 135.

في نهاية ديسمبر 2015 مقابل 404.0 مليار دج في نهاية ديسمبر 2014 أي زيادة بنسبة 15.13¹، وكذلك تواصل نمو القروض الموجهة للاقتصاد بوتيرة معتبرة رغم التطورات النقدية والمالية غير المواتية بالفعل شهدت القروض الموجهة للاقتصاد ارتفاعا ب 16.57% في 2015 و 14.87% خلال التسعة الأشهر الأولى من سنة 2016 وبلغت القروض في نهاية جوان من سنة 2017 (315.8-) مليار دج.²

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 135.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 12.

خلاصة الفصل

عمدت الجزائر مباشرة بعد حصولها على استقلالها السياسي على إنشاء البنك المركزي الجزائري كمرحلة تمهيدية في تكوين النظام المصرفي الجزائري، ثم تليها مرحلة التأميمات ونظرا للنقائص الملاحظة على عمل الجهاز المصرفي أنا ذاك فقد ظهرت دوافع الإصلاح المالي، فعندما تم تكوين النظام المصرفي الجزائري في ظل التسيير الإداري والمخطط تسوده تبعية واضحة للخزينة من الاستقلال إلى غاية الثمانينات ونظرا للتوجهات الاقتصادية الجديدة للانتقال نحو اقتصاد السوق بدأت مرحلة جديدة وهي مرحلة الإصلاحات المصرفية انطلاقا من إصلاح سنة 1986 ثم سنة 1988 ثم الإصلاح الكبير الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي غير كثيرا من عمل وتوجيه الجهاز المصرفي للتكيف مع الإصلاحات الاقتصادية الجديدة نظرا للثغرات التي احتوى عليها تواصلت التعديلات فيما يخص السياسة النقدية والجهاز المصرفي ككل وذلك بإصدار الأمر 0101 ثم 11/03 المعدل والمتمم للقانون 10/90.

أما من حيث مسار السياسة النقدية في الجزائر فقبل سنة 1990 لم تكن هناك سياسة نقدية حقيقية مطبقة في الجزائر غير أنه بعد سنة 1990 وضحت معالم السياسة النقدية بشكل أضل فأصبحت لها أهدافها وأدواتها لا تختلف عن تلك المطبقة في الدول الأخرى، وقد نجحت في تحقيق أهدافها بالتنسيق مع مؤسسات النقد الدولية ما عدا النتائج المحققة من الناحية الاجتماعية التي تثير القلق.

ومع بداية الألفية وتحسن المؤشرات المالية للدولة مع إرساء دعائم تعزيز الاستقرار المالي الكلي الذي ميز تطور الاقتصاد الكلي، اعتمدت السياسة النقدية في تحقيق أهدافها وأدواتها التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي.

A decorative scroll frame with a light gray background and a black border. The frame has a scroll-like top edge and a scroll-like bottom edge. The text is centered within the frame.

الفصل الثالث
المخلفات والتبغات
الاقتصادية في الجزائر
2017-1962

تمهيد

ورثت الجزائر اقتصادا غير متوازن بعد الاستقلال ظهرت ثغراته بعد 1986 الأمر الذي أدى بالسلطات إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات الداخلية الذاتية واللجوء إلى برامج تدعم مؤسساتها الدولية ما نتج عنها ارتفاع مستوى التضخم، البطالة انخفاض قيمة العملة وحدوث كذلك تراجع في معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع وانخفاض في ميزان المدفوعات وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الوطني الجزائري بشكل كبير على النفط حيث يمثل نسبة 97% من إجمالي الصادرات ما يصعب على السياسة النقدية القيام بدورها على أحسن وجه، وتعتبر سنة 1990 بداية الانفتاح على العالم الخارجي حيث قامت السلطات الجزائرية بالانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق من خلال تحرير تجارتها الخارجية وفتح عروض الاستثمار للأجانب.

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل العرف على مختلف مخلفات والتبعات الاقتصادية للسياسة النقدية التي مر بها الاقتصاد الجزائري من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وتناولنا فيه ما يلي:

❖ **المبحث الأول:** التضخم والنمو الاقتصادي والذي تناولنا فيه مفهوم التضخم وأنواعه، مفهوم النمو

الاقتصادي ومقاييسه وأثر السياسة النقدية على التضخم وعلى النمو الاقتصادي؛

❖ **المبحث الثاني:** البطالة وتناولنا فيها مفهوم وأنواع وأسباب البطالة ودور السياسة النقدية في التخفيف من

البطالة في الجزائر؛

❖ **المبحث الثالث:** التجارة الخارجية وسعر الصرف وتناولنا فيه مفهوم ميزان المدفوعات وهيكله، ومفهوم سعر

الصرف وأنواعه، وأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات وعلى سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الأول: التضخم والنمو الاقتصادي

يعتبر التضخم والنمو الاقتصادي من بين مخلفات والتبعات الاقتصادية للسياسة النقدية في الجزائر، حيث عرفا منذ استقلال الجزائر إلى غاية سنة 2017 حالة بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى ومن اجل معرفة ذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب.

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنواعه

يعتبر التضخم من الظواهر الأكثر شيوعا في وقتنا الحالي وقد لاقى اهتمام العديد من الاقتصاديين لما لها من آثار وكذا بغية الوصول إلى تحديد مفهوم وأنواع التضخم قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

- ✓ يعرف التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار ناجم عن زيادة في عرض النقود لا يتناسب مع الزيادة في حجم المبادلات الاقتصادية أو انخفاض في حجم المبادلات الاقتصادية لا يقترن بانخفاض عرض النقود ومن هذا التعريف يتبين أن سبب التضخم النقدي هو عدم التوازن بين عرض النقود والطلب عليها؛¹
- ✓ التضخم هو الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة وإنما أسعار السلع عموما بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإن القيمة التي يشتريها الدينار من هذه السلع تقل وبالتالي فإن التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية لنقود؛²
- ✓ كما يعرف التضخم بأنه حركة صعودية لأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي نتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة كذلك هو زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات ويرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة؛³
- ✓ وفي المفهوم البسيط للتضخم هو زيادة كمية النقود بدرجة تنخفض معها قيمة النقود أي ارتفاع مستوى الأسعار ويعرض بعض الاقتصاديين التضخم بأنه عبء عن نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة؛⁴
- ✓ ظاهرة اقتصادية تنجم عن اختلال التوازن بين العرض المتاح من السلع والخدمات وبين الطلب الفعال عليها، الأمر الذي يعني وجود فجوة لصالح المعروض من السلع والخدمات مقارنة بالقدرة الشرائية للسكان.⁵

¹ عبد الغفور إبراهيم أحمد. (2013). "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ص 211.

² محمود الوادي وآخرون. (2007). "الأساس في الاقتصاد"، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص 299.

³ حسين بن سالم جابر الزبيدي. (2011). "التضخم والكساد"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 32.

⁴ المرجع نفسه، ص 33.

⁵ إياد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص 289.

من خلال التعريفات السابقة للتضخم يتضح بأنه ظاهرة اقتصادية تحدث نتيجة لتوافر أسباب معينة منها زيادة كمية النقود وبالتالي زيادة الدخل وزيادة في الإنفاق مع بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات مما ينتج عنه ارتفاع عام ومستمر في مستوى أسعار السلع والخدمات، فالتضخم إذن يعني أن هناك عدم توازن بين السلع والخدمات المعروفة وبين ما يحتاجه الأفراد يطلبونه منها مما يترتب على هذا الاختلال ارتفاع في المستوى العام للأسعار.¹

الفرع الثاني: أنواع التضخم

إذا سلمنا بأن التضخم هو زيادة كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج فإن التضخم يمكن أن يأخذ أحد الأشكال التالية:²

1- التضخم الجامح: وهو من أخطر أنواع التضخم وفيه ترتفع الأسعار بمعدل كبير جدا بحيث تنخفض قيمة النقود إلى درجة كبيرة جدا ومن يوم لآخر حتى تصبح بعد فترة عديمة القيمة عندها يصبح من الضروري إصدار عملة جديدة لتحل مكان العملة القيمة.

2- التضخم الزاحف: يمثل هذا النوع أدنى مستويات التضخم إذ تكون الزيادات في الأسعار بطيئة وتدرجية، لهذا فإنه يستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا قياسا بالأنواع الأخرى من التضخم كأن تزيد الأسعار على مدى عشر سنوات من الزمن بسبة 10% أي أن متوسط الزيادة السنوية 1%، أي أن هذا النوع من التضخم يشير إلى الحركة الصعودية Upward Movement في المستوى العام للأسعار وبمستوى متواصل أو مستمر Persistent ومعتدل عادة ما تكون نسبته من 1% إلى 3%.³

5- التضخم الركودي: في فترات الركود الاقتصادي ينخفض حجم الطلب الكلي عن المستوى الطبيعي بشكل واضح وملحوس وفيه ينخفض مستوى التشغيل ويحسب العلاقة الإيجابية بينهما تزداد معدلات البطالة وفي ظل وجود مؤسسات محتكرة لا يوجد هناك ما يشير إلى تخفيض أسعار بيعها بسبب الحالة الاقتصادية وهو ما يعني ارتفاع كلا من الأسعار ومعدلات البطالة بسبب قيام الشركات المحتكرة بتخفيض مستوى التشغيل لديه.⁴

¹ خالد أحمد سليمان شبكة. (2008). "التضخم وأثره على الدين - دراسة مقارنة"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 11.

² رشاد العصار ورياض الحلي، مرجع سبق ذكره، ص 165.

³ ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشروف. (2010). "مدخل في علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، ص: 370، 371.

⁴ إياد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص: 295، 296.

المطلب الثاني: مفهوم النمو الاقتصادي ومقاييسه

من المهم جدا تحديد مفهوم النمو الاقتصادي وما يكتنف هذا الاصطلاح من مقومات معينة قبل أية دراسة ثم نقيم بتحديد أهم مقاييسه.

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالنمو الاقتصادي تناولها الباحثون والعلماء والمنظمات والهيئات الدولية والحكومية نذكر منها:¹

✓ الزيادة في الناتج القومي الحقيقي من فترة إلى أخرى وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة لجميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات نمو الناتج القومي والعكس صحيح؛

✓ كما يعرف (Simon Kuzent) الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1971 النمو الاقتصادي بأنه "ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه الإمكانيات المتنامية تستند إلى التقنية المتقدمة والتكيف المؤسسي والإيديولوجي المطلوبة لها"²؛

✓ يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية³؛

✓ النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي "Gross Domestic Product" (GDP)، أو الدخل الوطني الإجمالي "Gross National Income" (GNI)، والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.⁴

¹ ميلود وعيل. (2014/2013). "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية — دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 3.

² محمد صلاح. (2010/2009). "المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 35.

³ أسماء عدة. (2016/2015). "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، ص 60.

⁴ سيدي أحمد كبدي. (2013/2012). "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 17.

من خلال ما سبق من تعاريف يمكن أن نقول أن النمو الاقتصادي هو:¹

- ✓ متغير كمي يقيس التغير النسبي في حجم الناتج الحقيقي الخام؛
- ✓ متغير يعبر عن التوسع الاقتصادي ارتبط تعريفه بالناتج الحقيقي الخام الذي يعبر فعلا عن المقدرة الاقتصادية والتوسع الاقتصادي؛
- ✓ يركز النمو الاقتصادي على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط ولا يهتم بنوعية ما يحصل عليه من السلع والخدمات ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، وبذلك فالنمو الاقتصادي لا يهتم بنوعية التغير في الإنتاج ولا يراعي زيادة الإنتاج من السلع الاستثمارية وما يقابلها من السلع الاستهلاكية الفانية.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

إن قياس التغير الحاصل في حجم النشاط الوطني الذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ومن أهمها:²

- 1- المعدلات النقدية للنمو:** ويتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمات إلى يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاصة بعد إجراء تعديلات والأخذ بعين الاعتبار التضخم، ونسب التحويل فيما بين مختلف العملات والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدول مع محاولة الاتفاق على نظام محاسبي موحد تلتزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة، ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية.
- معدلات النمو بالأسعار الجارية:** عادة ما يتم قياس الاقتصاد القومي باستخدام العملات المحلية، ويتم نشر البيانات الخاصة سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوية أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استنادا إلى هذه البيانات وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة قصيرة.

¹ فيصل لوصيف. (2014/2013). "أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص 40.

² مقران بملول. (2011/2010). "علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، ص 27.

- **معدلات النمو بالأسعار الثابتة:** حيث لا تعبر الأسعار الجارية تعبيرا صحيحا عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل على سبيل المثال، وعلى ذلك يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الثابتة بعد إزالة أثر التضخم.¹

- **معدلات النمو بالأسعار الدولية:** عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة لا يمكن استخدام العملات المحلية، نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من بلد لآخر، لذلك يلزم تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم إلى ما يعادلها بعملة واحدة عادة ما تكون بالدولار الأمريكي ثم تحسب بعد ذلك المقاييس المطلوب حسابها.²

2- المعدلات العينية للنمو: وتعبر عن مدى التحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية، إذ أنه نظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لا بد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي³ ومن بينها على سبيل المثال الأطباء لكل سنة، ونصيب الفرد من طول الطريق العامة.⁴

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر

يعتبر تحقيق الاستقرار الهادف للسياسة النقدية في الجزائر والذي يتم من خلال استقرار باعتباره زيادة تدريجية لمؤشر أسعار الاستهلاك⁵، حيث أن التحديد الدقيق للهدف النهائي للسياسة النقدية المتمثل في الحد من التضخم يعطي فاعلية أكبر لهذه السياسة⁶، ويمكن تقسيم فترات تطور معدل التضخم في الجزائر إلى ما يلي:

- **المرحلة الأولى 1970-1989:** انطلاقا من سنة 1970 بداية تطبيق السياسة الانتقائية للأسعار عوضا عن سياسة تثبيت الأسعار عرفت معدلات التضخم زيادات معتبرة تفاقمت أكثر خلال نهاية السبعينيات وبداية الثمانينات، حيث تم تسجيل معدل تضخم بلغ 15.6% سنة 1978 و 14.7% سنة 1981، وبالرغم من التراجع الذي عرفه التضخم خلال الفترة 1982-1984 إلا أنه لم يلبث أن ارتفع من جديد ليصل حدود 10.5% و 12.3% خلال

¹ براهيم قلقله. (2009/2008). "آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص: 43، 44.

² أحمد ضيف. (2015/2014). "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر 1989-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، ص: 12، 13.

³ محي الدين حمداني. (2009/2008). "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل - دراسة حال الجزائر-"، أطروحة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص 10.

⁴ براهيم قلقله، مرجع سبق ذكره، ص 44.

⁵ Banque d'Algérie, "Evolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2007 juillet, 2008, p 168.

⁶ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 182.

سنتي 1985، 1986 على الترتيب، ويرجع ذلك إلى الإختلالات التي أحدثتها جهاز التنظيم المركزي للأسعار وتأثير انخفاض أسعار البترول على عملية التنمية.¹

الجدول رقم (3-11): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980-1989)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
معدل التضخم (%)	/	14.7	6.3	6.0	8.1	10.5	12.3	7.5	5.9	9.3

المصدر: عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 158.

- المرحلة الثانية 1989-2000: وهي مرحلة الانتقال إلى اقتصاد سوق تحرير الأسعار التي كانت سارية سنة 1989 لتعرف تحويرا واسعا خلال الفترة (1994-1998) لذا نجد أن معدل التضخم ارتفع من 9.3 في المئة سنة 1989 إلى 29.78 في المئة سنة 1990 كما ركز برنامج التثبيت الاقتصادي على تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم إلى أقل من 10 في المئة²، وبلغت أعلى نسبة لها في سنة 1992 بمعدل 31.68% في حين بلغ هذا المعدل 20.54%، 29.04%، 29.78% في السنوات 93، 94، 95 على الترتيب، ويمكن إرجاع هذه الزيادات إلى عدة أسباب أهمها التحرير الواسع للأسعار خلال الفترة (1994-1997) ورفع الدعم الحكومي³، أما خلال الفترة (1996-2000) فقد عرفت تراجعا مستمرا لمعدل التضخم فقد انخفض من 18.69% سنة 1996 إلى حدود 5% سنتي 1997 و1998 ثم إلى 0.34% سنة 2000 وهو أدنى معدل للتضخم في تاريخ الاقتصاد الجزائري، وهذا راجع إلى الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية في إطار برنامج التعديل الهيكلي كالععمل على تقليص الموازنة العامة، الصرامة في إدارة الكتلة النقدية، رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية، واللجوء إلى الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، بالإضافة إلى العمل على زيادة احتياطات الصرف لدعم قيمة العملة الوطنية.⁴

¹ عبد اله قوري يحي (2014). "محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية 1970-2012"، مجلة الباحث، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد: 14، ص 80.

² بن علي بلعزوز وعبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 38.

³ عبد الله قوري يحي، مرجع سبق ذكره، ص: 80، 81.

⁴ أسماء حرشوش، مرجع سبق ذكره، ص: 69، 70.

الجدول رقم (3-12): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2000)

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1998	2000
معدل التضخم (%)	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.71	5.0	2.6	0.34

المصدر: عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 159.

- المرحلة الثالثة من 2001-2017: بالرجوع إلى التقرير السنوي لبنك الجزائر حول الوضعية النقدية والتضخم لسنتي 2000 و 2001 يتبين أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى هدف استقرار الأسعار إضافة إلى ذلك جاء في السنوي لسنة 2003 ما يأتي "إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرارية الأسعار باعتبارها زيادة تدريجية محددة لمؤشر أسعار الاستهلاك"¹، وعليه يبقى الهدف الأساسي للسياسة النقدية الذي حدده بنك الجزائر هو استقرار الأسعار ومراقبة وتيرة التضخم حيث تم استهداف معدل التضخم ب 3 بالمئة كمؤشر لأسعار الاستهلاك وذلك منذ 2003 كهدف نهائي للسياسة النقدية إلا أنه منذ سنة 008 برز المعدل التضخمي المستهدف ضمن المجال [3-4] بالمئة بسبب ارتفاع وتيرة التضخم المستورد.²

الجدول رقم (3-13): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001-2011)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم (%)	1	1.4	2.6	3.5	1.6	2.31	3.68	4.86	5.74	3.91	4.52

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2002، 2003، 2006، 2008، 2009، 2010، 2011.

من خلال معدلات التضخم المبينة في الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يأتي:³

- سجل معدل التضخم سنة 2001 ارتفاعا ملحوظا مقارنة بالتضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب 3 بالمئة ومرد ذلك هو نمو المجمع النقدي (M2) نسبة 22.30 بالمئة جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي لينخفض معدل التضخم إلى 1.4 بالمئة نتيجة انخفاض معدل نمو (M2) إلى 17.30 بالمئة سنة 2002؛

- شهدت سنة 2003 ارتفاعا في معدل التضخم بحيث بلغ 3.5 وهذا يمكن إرجاعه في جزء مهم منه إلى نمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 32.69 بالمئة مقابل معدل 25.13 بالمئة سنة 2002 كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم

¹ فضيل رايس، مرجع سبق ذكره، ص 203.

² Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", Rapport 2009, p 180.

³ Banque d'Algérie, "Evolution Economique et monétaire en Algérie", Rapport 2006, p 65.

المستهدف للسياسة النقدية سنة 2003 وتجاوز معدل التضخم سنة 2004 السقف المحدد في التقرير السنوي لسنة 2004 ثم انخفض بشكل ملحوظ سنة 2005 إلى 1.6 بالمئة.

أين بقى المعدل المستهدف 3% إلى جانب هذا تم أيضا استهداف لمعدل نمو الكتلة النقدية بين 14.8 و 15.5% حيث تم تحقيق هدف السياسة النقدية نتيجة استعمال أدوات غير مباشرة للسياسة النقدية، سجلت الأسعار الموجهة للاستهلاك انتعاشا في الارتفاع منذ عام 2006 بحيث انتقل معدل التضخم من 2.31 سنة 2006 إلى 3.68% و 4.86% و 5.74 سنة 2009.¹

بالنسبة لسنة 2011 قدر المعدل المستهدف 4 بالمئة بينما كان المعدل المحقق 4.52 بالمئة ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة²، تسارع معدل التضخم المقاس بمؤشر الأسعار عند الاستهلاك في سنة 2012 حيث بلغ 8.89% وأعلى معدل خلال العشرية³، وفي سنة 2013 تباطئ ارتفاع أسعار الاستهلاك بوضوح إلى 3.26% بعد ذروة العشرية للسنة السابقة والتي بلغت 8.89% وقد إتبع أسعار الإنتاج الصناعي نفس ديناميكية تراجع التضخم حيث ارتفعت الأسعار ب 0.2% في القطاع الصناعي العمومي أي بوتيرة في انخفاض ب 2.4 نقطة مئوية وفي القطاع الصناعي الخاص ترجع التضخم إلى 0.6% مقابل 2.9% في السنة السابقة⁴، بعد رجوعه التضخم منذ سنة 2013 ارتفع من جديد التضخم السنوي المتوسط في الجزائر الكبرى (محسوب بمتوسط متحرك على مدار 12 شهرا) ليبلغ 4.8% في 2015 مقابل 2.92% سنة 2014 (3.26% في 2013) هذا بعد أن ساهم التضخم المستورد بشكل قوي في تراجع التضخم في 2013 وخلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2014 اتبعت ديناميكية مؤشر الأسعار عند الاستهلاك للمنتجات ذات المحتوى المستورد القوي نفس الديناميكية التصاعدية لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك إذ ارتفع هذا المؤشر ب 1.4 نقطة مئوية منتقلا من 0.1% في 2014 إلى 1.5% في 2015⁵، وبعد تراجع المعبر في سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015 ليبلغ المتوسط السنوي لتوترته 4.8% وبلغ التضخم في ديسمبر 2016 معدل 6.4% سمحت إدارة السياسة النقدية خصوصا من خلال امتصاص فائض السيولة المصرفية باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا في حين لا يزال عمل السياسة النقدية يوجه إلى حد كبير عراقيل من جراء الاختلالات ووضعيات الهيمنة في بعض الأسواق بالفعل علما أن الكتلة النقدية لم توسع إلا بقليل في سنة 2015 وخلال سنة 2016 فإنه لا يمكن أن يشكل ذلك مصدر التضخم خلال

¹لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 183.

²فضيل رابح، مرجع سبق ذكره، ص 204.

³بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013، ص 33.

⁴بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 25.

⁵بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 47.

هذه الفترة كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد خصوصا بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية.¹

وفي 2017 واصل التضخم ارتفاعه إلى غاية شهر مارس من سنة 2017، ليبلغ معدله 7.07% منذ شهر مارس 2017، تراجعت وتيرته بشكل طفيف لتبلغ 5.60% في نهاية 2017²، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012-2017)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم %	8.89	3.26	2.92	4.80	6.40	5.60

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، 2013، 2014، 2015، 2016، 2017.

المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر

باعتبار أن معدل النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية فقد حدث تذبذب في تلك المعدلات خلال هذه الفترات³ وتمثل الفترات التي مرت بها الجزائر المتعلقة بالنمو الاقتصادي فيما يلي:

الفترة 1970-2009 تعد الجزائر من الدول المصدرة للطاقة لذا ارتبط نمو اقتصادها بالطلب العالمي ووضعية أسعار النفط فقد شهد الاقتصاد نمو متسارع خلال العقد الأول من هذا القرن الحالي وفي وقت مبكر خلال السبعينات والثمانينات، ثم شهد الاقتصاد الجزائري بعد ذلك أشد فتراته تأزما نتيجة تراجع أسعار النفط، وتدهور احتياطات النقد الأجنبي وارتفاع الدين العام وتدهور الوضع الأمني، حيث شهدت الفترة من 1970-1989 تراجعاً نسبياً في معدلات النمو الاقتصادي من حوالي 22% إلى 10% في المتوسط⁴، أما الفترة 1990-1999 فقد شهدت⁵ سنة 1990 معدل ضعيف ب 0.8% لينخفض بنسبة إلى (1.2%-) نتيجة عدم تحقق المنافع المتوقعة من إصلاحات 1989-1990 لكن مع حلول سنة 1992 ارتفع معدل النمو الاقتصادي ولو بضعف إلى 1.81% ليعاود الانخفاض سنة 1993 إلى أدنى مستوياته ب (2.1-) ثم ب (0.91%-) سنة 1994 نتيجة للإصلاحات المنتهجة بالبلاد وسوء التسيير إضافة لتدهور الطاقة الإنتاجية في مختلف القطاعات بفعل قلة التمويل بوسائل الإنتاج لانخفاض أسعار البترول خلال هذه الفترة لكن مع مطلع النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي تم معالجة أوجه القصور السابقة

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص 80.

³ جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁴ علي يوسفات. (2012). "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2009"، مجلة الباحث، جامعة أدرار، الجزائر، العدد: 11، ص 69.

⁵ المرجع نفسه، ص 69.

بتسريع وتيرة الإصلاح لتظهر إيجابية معدلات النمو في ظل الإصلاح حيث بلغت سنة 1995 ما نسبته 3.8% ثم ترتفع سنة 1996 إلى 4.1% لكن الاستثناء تحقق سنة 1997 بمعدل نمو 1.1% نتيجة الظروف المناخية السيئة وانخفاض قدرة الإنتاج الفلاحي والصناعي وما عدى ذلك فقد استمر هذا النمو حتى نهاية الإصلاحات سنة 1998 ب 5.1% ليختتم سنة 1999 بسنة 3.21%¹، مع تحسن أسعار النفط ابتداء من عام 2000 عاودت معدلات النمو ارتفاعا بمستويات بسيطة نسبيا² وعرفت الفترة 2001-2004 نمو منتظم للاقتصاد الذي ارتفع بأكثر من أربعة نقاط لكن هذه النتائج لتبرر هدف النمو الاقتصادي هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية فإذا تم البحث عن مصدر هذا النمو من الممكن إيجاد محصورا في قطاع المحروقات الذي بلغ معدل نموه 8.8% سنة 2003 مقابل 3.7% سنة 2002 وقطاع الفلاحة أيضا حقق معدل نمو قدره 17.0% سنة 2003 مقابل معدل نمو ب 13.2% و (-1.3%) سنتي 2001 و 2002 على الترتيب⁴ إلا أن قطاع المحروقات بقي هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث شكل نسبة 30.6% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 مقابل 8.3% و 5.6% لقطاعي الفلاحة والصناعة على الترتيب وفي سنة 2005 بدأ معدل النمو في الانخفاض ليبلغ 5.1% سنة 2005 واستمر في الانخفاض ليصل على 2.0% سنة 2006 بنسبة انخفاض تقدر ب 60.78% في حين عرفت مساهمة قطاعات خارج المحروقات ارتفاعا ملحوظا خصوصا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي سجل ارتفاعا بنسبة 11.6% سنة 2006 وقطاع الفلاحة الذي نمت بنسبة 4.9% ليرتفع إلى نسبة 3% سنة 2007 ثم سجل انخفاضا آخر في سنة 2008 ليبلغ نسبة 2.4% بسبب تراجع معدل النمو الفلاحي بنسبة (5.6%-) وارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعية من 0.8% سنة 2007 إلى 4.3% سنة 2008 واستقرت وتيرة النمو عند هذه النسبة سنة 2009⁵ ثم ارتفع معدل النمو في أول سنة لمخطط توطيد النمو الاقتصادي لسنة 2010 إلى 3.6% ويرجع التذبذب في معدل النمو الاقتصادي خلال فترة 2005-2009 إلى تراجع معدلات نمو قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعارها المتأثرة بانخفاض الطلب على النفط والغاز بفعل الأزمة المالية العالمية أواخر 2007 هذا من جهة ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لسبب تتعلق بمنظمة أوبيك⁶، ويقدر إجمالي الناتج الداخلي ب 14384.8 مليار دينار في سنة 2011 أي

¹ بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 197، 198.

² علي يوسفات، مرجع سبق ذكره، ص 69.

³ جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

⁴ بن علي بلعزوز وعبد العزيز طيبة ن مرجع سبق ذكره، ص 26.

⁵ لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 181.

⁶ بهاء الدين طويل، مرجع سبق ذكره، ص 212.

أي بارتفاع قدره 2.4%¹، ونسبة النمو هي 2.8% مقابل 3.3% في 2012² وتعزز النشاط الاقتصادي في 2015 بوتيرة نمو عالية حيث بلغ معدل نمو إجمالي للناتج الداخلي 3.8% من جهة أخرى فقدر النمو خارج المحروقات 0.7 نقطة مئوية ليبلغ 5.0% بعدما فقد 1.7 نقطة مئوية في 2014 بالغا 5.7%³ وبلغ النمو خارج المحروقات الذي كان قويا طوال أربعة عشر سنة بمتوسط سنوي يفوق 6%، وقد شهد تراجعا واضحا في سنة 2016 ليبلغ 2.3%⁴.

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي، أكتوبر 2012، ص 27.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، مرجع سبق ذكره، ص 30.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، مرجع سبق ذكره، ص 3.

المبحث الثاني: البطالة

إن البطالة في الاقتصاد الجزائري أصبحت قضية مستعصية يستلزم دراستها والوقوف عندها لمواجهة مشاكلها والحد من تداعياتها لآثارها السلبية الكبيرة على الاقتصاد والمجتمع وذلك عبر سلسلة أو حزمة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية الكلية من بينها السياسة النقدية التي تسعى من خلال دورها في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم البطالة

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالبطالة من بينها ما يلي:

- ✓ عدم وجود منصب شغل أو عمل بالنسبة للشخص القادر على العمل (18-20) عدم تشغيل الطبقة المنتجة في المجتمع وإعطائها الدور الأساسي والفعال للمساهمة في بناء الاقتصاد الوطني؛¹
- ✓ وتظهر البطالة في الاقتصاد عند حدوث انخفاض في مستوى التشغيل عن مستوى الطاقة الكاملة للتشغيل فلاقتصاد يعاني من الطالة عندما لا يستطيع الوصول إلى الحد الأقصى للإنتاج ضمن كمية ونوعية الموارد المتاحة، والمستوى الفني المستخدم وبشكل آخر تظهر البطالة عندما تكون هناك فجوة بين الإنتاج الفعلي للاقتصاد والإنتاج الممكن حسب مدى إمكانية الإنتاج؛²
- ✓ أما المفهوم الواسع للبطالة فهو يعبر عن الحالة التي يكون فيها الفرد بلا عمل أي لم يمارس أي عمل لأية فترة من الزمن ولم يكن متغيرا بصورة مؤقتة عنه؛³
- ✓ تعرف البطالة بأنها التوقف الإجباري لجزء من القوى العاملة عن العمل مع وجود الرغبة والقدرة على العمل والقوى العاملة تعني جميع السكان القادرين والراغبين في العمل ممن هم في سن العمل في الفئة العمرية 15-64 سنة وفي بعض الدول في الفئة العمرية 18-64 أي مع استبعاد صغار السن دون الثانية عشر والعجزة وكبار السن والطلبة على مقاعد الدراسة؛⁴

¹ عبد الله خبابة ومبارك بلاطة. (2010). "أساسيات الاقتصاد العام"، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 226.

² إبراهيم محمد البطانية وزينب نوري العزيري. (2011). "النظرية الاقتصادية في الإسلام"، الطبعة الأولى، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان، ص 84.

³ إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سبق ذكره، ص 311.

⁴ جهاد أحمد أبو السندس وعبد الناصر طلب نزال الزيد. (2008). "مبادئ الاقتصاد الكلي - مفاهيم وتطبيقات عملية"، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان، ص 21.

- ✓ كما تعرف البطالة على أنها الحالة التي لا يستطيع فيها الأفراد ممارسة النشاط الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة نتيجة لعوامل خارجة عن إرادتهم بالرغم من كونهم في سن العمل وقادرين عليه وراغبين فيه وباحثين عنه وهذا ما يسمى بالبطالة الكاملة؛
- ✓ وتعرف البطالة كذلك بأنها القوى بين حجم العمل المعروض عند مستويات الأجور السائدة وحجم الفجوة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل (فجوة البطالة)؛¹
- ✓ أو هي ظاهرة اقتصادية، اجتماعية مرضية وتتجلى في مطاردة عدد كبير من الراغبين في العمل وراء عدد قليل من فرص التشغيل المتاحة أو زيادة عدد العاملين المتوفرين فرص العمل المتاحة، وأن المجتمع الذي لا يستطيع تشغيل كافة أبنائه القادرين على العمل؛²
- ✓ وهناك من يرى أن البطالة في تعريفها الشامل تعبر عن عدم إمكانية النظام الاقتصادي والاجتماعي على خلق فرص استغلال واستثمار وتشغيل اقتصادي ولعوامل الإنتاج فيه متمثلة بالعمل ورأس المال والأرض والتنظيم لأسباب عديدة وما يترتب على ذلك من خسارة اقتصادية واجتماعية على أصعدة متعددة؛
- ✓ ويتفق معظم الاقتصاديين على التعريف الواسع للبطالة الذي أوصت منظمة العمل الدولية (ILO) والذي ينص على أن العاطل عن العمل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر عليه وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى أجر سائد لكنه لا يجده.³

¹ سعيد حسين عيادة. (2012). "البطالة في الاقتصاد العراقي -أسبابها وسبل معالجتها-"، مجلة جامعة الأنبار العلوم الاقتصادية والإدارية ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد 4، العدد: 8، ص: 82، ص: 83.

² خالد عليطور وآخرون. (2014). "اثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية دراسة ميدانية لاستقطاب آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد: 3، ص: 286، ص: 287.

³ سعيد حسين عيادة، مرجع سبق ذكره، ص 83.

المطلب الثاني: أنواع البطالة

وتنقسم البطالة إلى عدة أنواع نذكرها فيما يلي:

1- البطالة الجبرية

وهي التي تحدث دون أن يكون للإنسان فيه اختيار وهي ناتجة عن عدم تعلم الفرد منذ صغره لحرفة أو عمل يقوم على الانتفاع منه وقد يحتاج الفرد إلى الأدوات التي تساعد على القيام بالعمل الذي يتقنه كأدوات الصنعة، أو رأس المال الذي يمارس به تجارته، سواء كانت هذه الأدوات أرضا يعمل بها إذا كان مزارعا أو أدوات الحراثة والري وجمع المحاصيل أو مصنعا يقيمه ويحتاج إلى معدات التي يستخدمها في الإنتاج في هذا المصنع.

2- البطالة الاختيارية

وتتمثل في الأشخاص القادرين على القيام بالعمل والإنتاج ولكنهم يفضلون الراحة والعيش عالية على غيرهم، فيعمدون إلى الاستهلاك فقط دون المساهمة في العملية الإنتاجية.¹

3- بطالة دورية (CP)

تظهر بصورة دورية وخلال فترات الكساد والمتأثر خصوصا بأسواق البلدان الرأسمالية، أي أنها تنشأ نتيجة الارتباط الوثيق لاقتصاد الدولة باقتصاد الدول المتقدمة فإذا قل الطلب على السلع والخدمات في هذه الدول فسيجد أثره في الدولة التابعة لها مما يؤدي إلى تقليص القوة العاملة.

3- بطالة موسمية (C.Saisonnier)

تبرز خاصة في مجال النشاط الزراعي والمتأثر بالظواهر الطبيعية خاصة وطبيعة النشاط الاقتصادي عامة أي أن العامل يشتغل خلال مواسم محدودة في السنة بينما البقية الباقية يقضيها بعيدا عن العمل وخاصة في الزراعة التقليدية محدود المحصول (القمح، الشعير).

4- بطالة فنية (C.T)

تبرز في استخدام التكنولوجيا لتحل الآلات الحديثة والمتطورة محل اليد العاملة أي استخدام الآلات والمعدات والاستغناء عن الإنسان.²

¹ إبراهيم محمد البطانية وزينب نوري الغريزي، مرجع سبق ذكره، ص 85.

² عبد الله خبابة ومبارك بلاطة، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 262، 263.

5- البطال الجزئية أو نقص التشغيل Underemployment

وهي تعني الحالة التي يمارس فيها الشخص عملا ولكن لوقت أقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب والمفهوم الواسع يعني وجود مجموعة من الأفراد يعملون لساعات عمل أو أيام أقل مما هو مرغوب ويعملون من خلال عقود تختلف عما هو مرغوب ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل كما يكون إنتاجهم عادة أقل من الأعمال الأخرى.

6- البطالة المستوردة Imported Unemployment

وهي البطالة التي تحدث لجزء من قوة العمل المحلية في قطاع معين بسبب تفرد أو إحلال العمالة الأجنبية في هذا القطاع مثلا تهيمن العمالة المصرية العاملة في الأردن على قطاعات المخابر، والإنشاءات وتجارة الخضار والفواكه كما قد يواجه الاقتصاد في هذا النوع من البطالة انخفاضاً في الطلب على سلعة معينة محلية مقابل ارتفاع الطلب على سلعة مستوردة.

7- البطالة السلوكية Behavioral Unemployment

ويقصد بها الحالة التي تؤدي إحجام ورفض القوة العاملة في الاقتصاد عن المشاركة في العملية الإنتاجية والانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف.

8- البطالة الطبيعية Natural Unemployment

من الاستحالة أن تصل نسبة البطالة في أي مجتمع إلى الصفر لأنه من غير الممكن أن يصل سوق العمل إلى نقطة التوازن بين عدد الأفراد العاطلين المعروض للعمل وبين حجم الطلب الكلي على هذه العمالة عند مستوى الأجر التوازني بحيث لا تتجاوز نسبة البطالة 5% فالبطالة الطبيعية تشمل كلا من البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية وعند مستوى التشغيل الكامل ويكون الطلب على العمل مساويا لعرضه أي أن عدد الباحثين عن العمل مساويا لعدد الوظائف المتاحة.

9- البطالة الإقليمية Regional Unemployment

وهي تفسر على أساس أنه إذا تعرضت إحدى الصناعات المهمة المركزة في إقليم ما إلى تدهور أو إغلاق ولأسباب اقتصادية فإن هذا يؤدي إلى ظهور نوع من البطالة تسمى بالإقليمية والهيكلية حيث توجد فرص وظيفية ولكن في إقليم آخر.¹

10- البطالة الهيكلية Structural Unemployment

وتعني التغير في هيكل القطاعات الاقتصادية فمثلا تحول اقتصاد بلد ما من السمة الزراعية إلى السمة الصناعية يؤدي ذلك إلى حدوث تغير في تركيبة المهن والوظائف التي يطلبها سوق العمل، وبالتالي تحدث البطالة بسبب زيادة

¹ إِيَاد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص- ص: 317- 319.

الأيدي العاملة غير المدربة الناجمة عن الخلل في تركيبة الاقتصاد الوطني وتصبح خبرات القوى العاملة المتاحة ومؤهلاتها لا تتوافق مع احتياجات سوق العمل وتتطلب معالجة سريعة من قبل الدولة للتغلب على هذه الحالة من خلال اكتساب العاملين بالمهارات المطلوبة وتدريبهم على مستلزمات الإنتاجية الجديدة وربما يتم علاجها عن طريق برامج إعادة تأهيل وتعليم وتدريب مستمر أو من خلال النقل الجغرافي لبعض العمال إلى الأماكن التي تتوفر فيها فرص العمل.¹

11- البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment

تتميز الحياة البشرية بالتحرك الاجتماعي والجغرافي والوظيفي والتطور السريع، فقد أصبح من السهل على الأفراد الانتقال من منطقة جغرافية إلى أخرى كما أدخلت التكنولوجيا الكثير من الوسائل التي أدت إلى توفيق الوقت والانتقال بالعملية الإنتاجية من مرحلة إلى أخرى، كما أن العديد من المهن اختفت الآن وبات من الضروري على أصحابها البحث عن وظائف جديدة، يضاف إلى ذلك كله القادمون الجدد إلى سوق العمل في كل عام وهؤلاء هم خريجو الجامعات والمعاهد ومراحل التعليم المختلفة وتسمى الحالة التي يتعطل فيها جزء من القوة العاملة حالة بطالة مؤقتة بسبب تطورات ظروف العمل (تطور تكنولوجي، انتقال من منطقة إلى أخرى، التخرج من مراحل التعليم إلى سوق العمل، الرغبة في وظيفة أفضل بعد الحصول على مؤهل أفضل وهكذا)، ولعل السمة الأساسية للبطالة الاحتكاكية أنها مؤقتة وأن الشخص يترك وظيفة ما ليجد أفضل منها والأصل أن يجد ذلك وأن الاحتكاك في سوق العمل لا بد أن يسمح بوجود الوظيفة المناسبة.²

12- البطالة المتبقية

وهي تتألف من أفراد يصعب أو يتعذر استخدامهم بشكل دائم أو ثابت في الاقتصاد أي أنه من الصعب عليهم أن يتكيفوا مع المستلزمات التي يفرضها أصحاب العمل، أو تلك التي توجهها طرق الإنتاج مثل المعاقين جسدياً.

13- بطالة الفقر

وهي البطالة التي تنشأ بسبب انخفاض درجة التنمية في الاقتصاد فالأفراد لا يجدون في محيطهم فرص ثابتة ومستمرة للعمل بعكس البطالة الموسمية التي تظهر في قطاعات اقتصادية في مواسم معينة وهي تشبه إلى حد كبير البطالة الدورية ولكن يكمن الفرق بينهما هو أن الموسمية تكون في المدى القصير بينما تنجم بطالة الفقر عن خلل في التنمية وهي تسود عموماً في الدول المتخلفة اقتصادياً.³

¹ جهاد أحمد أبو السندس وعبد الناصر طلب نزال الزيد، مرجع سبق ذكره، ص 204.

² نوال بن فايزة. (2009/2008). "إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص: 5، 6.

³ إياد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص 319.

14- البطالة السافرة والمقنعة Open Unemployment and Disyuisd Unemployment

يقصد بالبطالة السافرة حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه عند مستوى الأجر السائد دون جدوى.

أما البطالة المقنعة فالمعنى المراد بها هو تلك الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال يفوق الحاجة الفعلية للعمل مما يعني وجود عمالة زائدة أو ناقصة لا تنتج شيئا تقريبا.¹

المطلب الثالث: أسباب البطالة

تعتبر مشكلة البطالة من أخطر المشاكل التي تهدد الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في الدولة، وعند البحث في الأسباب المؤدية إلى حدوثها نجد أنها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن دولة إلى أخرى حسب درجة التطور الاقتصادي فيها حتى نجد أنها تختلف داخل المجتمع الواحد ومن منطقة إلى أخرى ويجمع المختصون على مجموعة من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور مشكلة البطالة في الاقتصاد أبرزها:

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية

- ✓ تأثير الثروة العلمية والتكنولوجية على العمالة بسبب إحلال الفنون الإنتاجية الحديثة مكان العمالة اليدوية في كثير من قطاعات الاقتصاد القومي؛
- ✓ انتقال عدد من الصناعات القائمة في الدول الرأسمالية المتقدمة إلى الدول النامية للاستفادة من العمالة الرخيصة في البلاد، وبشكل أثر على أوضاع العمالة المحلية في الصناعات في الدول المتقدمة؛
- ✓ لجوء الكثير من الحكومات التي تطبق النهج الرأسمالي إلى انتهاج سياسات انكماشية من شأنها تقليل الإنفاق الحكومي الاستثماري في مختلف المجالات وهذا بسبب انخفاض الطلب على العمالة؛
- ✓ تخصص الدول النامية والعربية تحديدا في إنتاج الصناعات الأولية ذات القيمة المضافة المتدنية والتي لا توظف عمالة كثيرة؛
- ✓ عجز الحكومات وخاصة في الدول النامية عن تطبيق سياسات حازمة لمواجهة ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أو تقلب أسعار الصادرات؛
- ✓ عدم استقرار أسواق النقد العالمية وتذبذب أسعار الصرف الأمر الذي يؤثر على موازين المدفوعات في هذه الدول؛

¹ نوال بن فايزة، مرجع سبق ذكره، ص 7.

- ✓ ضعف قدرة الدول النامية على الإنتاج وتعطل معظم برامج التنمية نتيجة عجز الاستثمار عن توفير فرص العمل وهو ما أدى إلى خفض معدلات النمو والتشغيل؛
- ✓ نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية تحديداً وهو ما أدى إلى إحلال التكنولوجيا مكان العمالة اليدوية؛
- ✓ عزوف الرأسماليين عن الاستثمار الذي لا يحقق ربح كافي يلبي طموحاتهم؛
- ✓ النمو الكبير والتوسع في عرض قوة العمل وبشكل لا يناسب الطلب على هذه النوعية من العمالة؛
- ✓ تأثير الأحداث والأزمات والانعكاسات الدولية التي تؤثر سلباً على الاقتصاديات النامية خاصة فيما يتعلق بفرض برامج الإصلاح الاقتصادي أو سياسة الخصخصة؛
- ✓ ضعف مساهمة القطاع الزراعي في اقتصاديات الدول النامية وبشكل أضعف من قدرة هذا القطاع من استيعاب فائض العمالة المتاحة؛
- ✓ نمو الهجرات القسرية من الريف إلى المدينة بشكل بسبب الضغط على حجم ونوعية فرص العمل المتاحة.

الفرع الثاني: الأسباب السكانية والأسباب السياسية

1- الأسباب السكانية

- ✓ ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول النامية تحديداً، وتركز التوزيع السكاني في الفئة العمرية الأكثر طلباً للعمل وهي 15-24 سنة ونسبة 42%؛
- ✓ التأثير السلبي لخطط التعليم ومستوياته المختلفة على سوق العمل حيث أصبحت هذه الخطط لا تواكب احتياجات ومتطلبات سوق العمل، كما أنها ما زالت تركز على طرق التعليم التقليدي؛
- ✓ الهجرات القسرية للسكان من الريف إلى المدينة، والتغير الديمغرافي الذي أصبح يميل نحو العمل الرسمي أكثر من المهن أو الأعمال الخاصة.

2- الأسباب السياسية

- ✓ الأحداث والتطورات المتسارعة وحالة عدم الاستقرار التي تشهدها الدولة وظهور الحروب والأزمات العسكرية والثروات؛
- ✓ الهجرات غير الشرعية والقسرية التي تدفع بالأفراد للبحث عن فرص العمل في الدول المجاورة والمحيطية؛
- ✓ فشل السلطة السياسية في صياغة برامج تنموية تكون قادرة من خلالها على خلق فرص عمل جديدة للسكان؛
- ✓ الفساد السياسي والإداري في الدولة.

الفرع الثالث: الأسباب الدينية أو العقائدية والأسباب الاجتماعية

1- الأسباب الدينية أو العقائدية

✓ إحجام بعض الأفراد عن العمل في بعض المهن أو الوظائف لأنها قد تخالف اعتقاداتهم ومبادئهم مثل العمل في البنوك، أو العمل في الأماكن المختلطة.

2- الأسباب الاجتماعية

- ✓ البعد الطبقي حيث نجد هناك شريحة من المجتمع غالبا من الأغنياء تميل وتفضل الراحة على حساب العمل؛
- ✓ أساليب التنشئة الاجتماعية التي لا تحاول من خلالها ولي الأمر أن يحث في الطفل قيمة الاجتهاد والعمل؛
- ✓ هناك بعض الأفراد الذين قد يرفضون العمل في بعض الأعمال أو المهن لأنها لا تناسب مستواهم الاجتماعي أو لأنها لا تناسب تنشئتهم الاجتماعية؛
- ✓ هناك من يعتقد بأن عمل المرأة أحد الأسباب الرئيسية في البطالة كونها تعتبر خيارا مفضلا لأصحاب العمل الذكور، كما أنها أصبحت منافسة للرجال في جميع الاختصاصات والمناصب القيادية والإشرافية؛
- ✓ القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع مثل تدني القيمة الاجتماعية للعمل المهني والإقبال على وظائف محددة أو النظرة الدونية للعمل اليدوي؛
- ✓ مزاحمة العمالة الوافدة لنظيرتها المحلية كونها تقبل بأجر متدني نسبيا يناسب اهتمام وتطلعات أصحاب العمل كما تبرز في بعض الأحيان عدم الثقة في إمكانيات العامل الوطني من قبل صاحب العمل نفسه.¹

الفرع الرابع: الأسباب الخارجية

- ✓ سياسة الاستدانة الخارجية وذلك في غياب أية مراقبة ديمقراطية شعبية لحدوى هذه الاستدانة ومحالات توظيفها فاخترار التمويل الخارجي بعيدا عن تعبئة الإمكانيات المالية المتاحة داخليا وعن أي مراقبة ديمقراطية حقيقية يؤدي إلى تراجع الادخار لفائدة سداد المديونية وبالتالي إلى تراجع الاستثمار والتشغيل؛
- ✓ طبيعة الاقتصاد إذا متوجها إلى الخارج والقائم على التصدير والاستيراد بدلا من المراهنة على تنمية السوق الداخلي فهذه السياسة تؤدي إلى ازدواجية صارخة بين مدن نامية وأخرى مهمشة ينعدم فيها أي استثمار في البنيات التحتية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي إلى زيادة معدل البطالة في الدول النامية؛
- ✓ هيمنة سياسة العولمة على اقتصاد الدولة فينتج عنه خوصصة وتغويت ممتلكات الشعب للرأسماليين وبالتالي فقدان الدولة لاستغلالها الاقتصادي كما أن هذه السياسة تؤدي إلى توسيع دائرة الهشاشة ومرونة الشغل،

¹ إِيَاد عبد الفتاح النصور، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 311 - 315.

وإعادة النظر في معايير العمل وبالتالي إلى تسريع العمال إلى جانب ذلك فإن هذه السياسة تؤدي إلى قتل الشركات الصغيرة والمتوسطة والقضاء على الأسواق المحلية والجهوية وخلق مناصب التبادل الحر الخالية من أي قانون شغل؛

✓ انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدولة وارتفاع أسعار المواد المستوردة حيث نجم عن ذلك صعوبات اقتصادية وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات وزاد في أرقام البطالة.¹

المطلب الرابع: دور السياسة النقدية في التخفيف من البطالة في الجزائر

تعتبر معدلات البطالة المرتفعة من أهم المشاكل التي تواجه اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، ويرتبط تحقيق معدلات منخفضة للبطالة بتحقيق معدلات نمو قادرة على امتصاص القوى العاملة، كما أنه يمكن للسياسة النقدية أن تتدخل عبر أدواتها المختلفة للمساهمة في تخفيض البطالة داخل الاقتصاد الوطني.² يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق نمو اقتصادي، لذا فإن عدم تحقيق الهدف الأخير ينعكس سلباً على هدف التشغيل مما يحمل السياسة النقدية انتكاساً آخر

الجدول رقم (3-15): معدلات البطالة خلال الفترة (1980 – 1989)

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984
معدل البطالة %	15.79	15.39	15.00	14.29	16.54
السنوات	1985	1986	1987	1988	1989
معدل البطالة %	16.90	18.36	20.06	21.80	18.10

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على <https://www.échoukon line com>, consulté le 18/05/2018 à 9 :05

نلاحظ من خلال الجدول رقم (14) أن هناك ارتفاعاً لمعدلات البطالة في الجزائر خلال سنة 1980 بنسبة 15.79% ثم بدأت في الانخفاض خلال السنوات 1981، 1982، 1983 على الترتيب بنسب 15.79%، 15.00%، 14.29% ثم لترتفع من جديد خلال السنوات 1984، 1985، 1986، 1987، 1988 بنسب 16.54%، 16.90%، 18.36%، 20.06%، 21.80% ثم انخفضت سنة 1989 بنسبة 18.10%.³

¹ محمد دمان ذبيح. (2008/2007). "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير منشورة، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة، ص: 44، 45.

² أسماء حرشوش، مرجع سبق ذكره، ص 72.

³ <https://www.échoukon line com>, consulté le 18/05/2018 à 9 :05.

الجدول رقم (3-16): معدلات البطالة خلال الفترة (1990 – 2012)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	19.75	20.26	21.36	23.15	24.36	28.1	27.98	27.96	28.02
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة %	29.29	29.49	27.3	25.66	23.71	17.65	15.26	12.51	13.79
السنوات	2008	2009	2010	2011	2013				
معدل البطالة %	11.33	10.16	9.96	9.97	9.97				

المصدر: أسماء حرشوش، مرجع سبق ذكره، ص 73.

يظهر من خلال الجدول رقم (14) تزايد معدلات البطالة التي وصلت إلى 24.8% سنة 1994 ليرتفع إلى 28.1% سنة 1995¹، بعد بدء تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ثم 29.29% سنة 1999² لتبلغ ذروتها سنة 2000 بمعدل 29.49% يعد ارتفاع هذه المعدلات شيء منطقي إذ تبرره السياسة الانكماشية المطبقة إلى غاية سنة 2000 مما ينعكس سلبيًا على الطلب الكلي والاستثمار والعمالة إلى جانب وجود تفاوت بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي المتذبذب بدأت معدلات البطالة في التراجع ابتداءً من سنة 2001 والتي تزامنت مع بدء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي حيث تمثل النظرية الكينزية المرجع الفكري في حل مشكلة البطالة عن طريق تنشيط الطلب الكلي الفعال ويتطلب ذلك تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة للاقتراب من حالة العمالة الكاملة.

تبقى معدلات البطالة مرتفعة رغم انخفاضها في الفترة 2001-2003 مما يعني أن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق هدف التشغيل لأسباب عديدة منها نقص الاستثمارات وطول المرحلة الانتقالية لخصوصية المؤسسات العمومية وعدم توفير المناخ المناسب لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم تشجيع الاستثمار الخاص.³ ولتنخفض بعد ذلك سنوات 2005، 2006، 2008، مسجلة 15.26%، 12.51%، 11.33% لتبلغ أدنى مستوى لها سنوات 2010، 2011، 2012 عند معدل 9.97% ونظرًا لأن مشكلة البطالة تعتبر مصدراً للآفات الاجتماعية ومنبع لعدم الاستقرار فإن السلطات الجزائرية أولت اهتماماً كبيراً لهذا المشكل ابتداءً من سنة 1990، من

¹ جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

² أسماء حرشوش، مرجع سبق ذكره، ص 73.

³ عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

خلال السياسات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة النقدية التي نصت على ضرورة استغلال على كل الموارد الإنتاجية للبلد بهدف امتصاص البطالة من خلال أسعار الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة في إطار برنامج القضاء على البطالة.¹

الجدول رقم (3-17): معدلات البطالة خلال الفترة (2013 – 2017)

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة %	9.83	10.60	11.58	10.5	12.5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على <https://ar.actuliti.com>, consulté le 19/05/2018 à 10:00.

البطالة في الجزائر الارتفاع من جديد سنة 2013، 2014، 2015، على الترتيب 9.83%، 10.60%، 11.58% ثم انخفضت سنة 2016 لكن بنسبة قليلة 10.5% ثم ارتفعت نسبة البطالة بالجزائر خلال شهر أبريل من 2017 الجاري لتصل إلى نسبة 12.3 بالمائة مقارنة بشهر سبتمبر 2016 عندما كانت في حدود 10.5 بالمائة.²

¹ أسماء حرشوش، مرجع سبق ذكره، ص: 73، 74.

² <https://ar.actuliti.com>, consulté le 19/05/2018 à 10:00.

المبحث الثالث: التجارة الخارجية وسعر الصرف

تعتبر التجارة الخارجية وسعر الصرف همزة وصل بين جميع أنحاء العالم كأداة ربط بين جميع الاقتصاديات إذ يكمن دورهما في قدرة الاقتصاد على التنافسية وفي وضع ميزان المدفوعات وقيمة العملة لذلك سنتناول في هذا المبحث مختلف المفاهيم المتعلقة بميزان المدفوعات وسعر الصرف، وهيكل ميزان المدفوعات وأنواع سعر الصرف، وأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات وسعر الصرف.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وهيكله

المعلومات والبيانات التجارية الحاصلة بين الدول تسجل في ميزان المدفوعات الذي يعطي صورة واضحة على الوضعية الاقتصادية لدولة ما وسنحاول فيما توضيح المفهوم والهيكل من خلال هذا المطلب.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

✓ ميزان المدفوعات لدولة ما هو إلا سجل منظم أو حساب سنوي شامل للقيمة النقدية لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين الأشخاص المقيمين في هذه الدولة والأشخاص المقيمين في البلاد الأخرى خلال فترة معينة (هي السنة)¹؛

✓ وبعبارة أخرى فإنه عبارة عن سجل لحقوق الدولة وديونها خلال فترة معينة من السنة²؛

✓ ويعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن سجل إحصائي لفترة زمنية معينة عادة سنة، يظهر فيه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في دولة معينة وغيرها من دول العالم³؛

✓ يعد ميزان المدفوعات النافذة التي يطل منها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي وبالعكس كونه ذلك السجل الذي تدرج فيه كل العمليات الاقتصادية التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي بعلاقات تبادلية مزدوج فيه الدائنية والمديونية وتتضمن حركة انتقال السلع والخدمات ورأس المال⁴.

ومن خلال هذه التعاريف في الأخير نستنتج التعريف التالي:

ميزان المدفوعات يعرف على أنه كشف/سجل محاسبي يشتمل على جميع المقبوضات التي تحصل عليها الدولة الأخرى ويوضح ميزان المدفوعات جميع مدفوعاتها لتلك الدولة خلال فترة زمنية محددة قد تكون سنة أو ست أشهر أو ربع سنة، وهذا الحساب يعطي وصفا دقيقا ومنتظما لتسلسل عمليات القبض والدفع بين دولة ما ودول العالم الخارجي ويمكن

¹ فتحي أحمد ذباب عواد. (2013). "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، ص 211.

² المرجع نفسه، ص 211.

³ جهاد أحمد أبو السندس وعبد الناصر طلب نزال الزيد، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 277، 278.

⁴ هجير عدنان زكي أمين. (2010). "الاقتصاد الدولي - النظرية والتطبيقات"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 196.

القول أن ميزان المدفوعات هو عبارة عن كشف يبين دائنية ومديونية الدولة من خلال معاملاتها الدولية المنظورة وغير المنظورة.¹

الفرع الثاني: هيكل ميزان المدفوعات

تشير العديد من المراجع (أبرزها الدليل الذي يقدمه صندوق النقد الدولي IMF) إلى أن ميزان المدفوعات يتألف من:²

1- الحساب الجاري The current account: يمثل هذا الحساب أهم الحسابات في ميزان المدفوعات فهو يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية ويعتبر الميزان التجاري (Balance of trade) المكون الرئيسي لهذا الحساب وهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات، وبالتالي فإن الحساب الجاري يتضمن كافة المعاملات الاقتصادية الدولية والتدفقات المتعلقة بالدخل المستلم أو عمليات التسديد خلال المدة الجارية (السنة عادة).

2- حساب العمليات الرأسمالية: ويطلق عليه حساب رأس المال أو حاب الأصول المالية وتمثل مجموع الحسابات أو المعاملات في الأصول والالتزامات المالية الخارجية لاقتصاد ما أي أنه يسجل التدفقات النقدية من وإلى الخارج بغرض الاستثمار فسجل الحقوق والالتزامات الناتجة عن هذه التدفقات لرؤوس الأموال بمختلف أشكاله والتي من شأنها التغيير في دائنية ومديونية الدولة³، ويقسم حساب رأس المال إلى قسمين هما:

- حساب رأس المال طويل الأجل Capital Account: يسجل هذا الحساب محمل الحقوق والديون الناتجة عن انتقال الأنواع المختلفة لرؤوس الأموال الدولية، أي أنه يقيس كافة المعاملات الاقتصادية ذات الطابع المالي والتي يمثل تغيرا في المراكز الدائنة والمراكز المدينة للدولة التي لا تقتصر تعاملاتها مع الخارج على حركة السلع والخدمات فقط وإنما تتعدى ذلك لتشمل حركات رؤوس الأموال بينها وبين الدول الأخرى.⁴

- حساب رأس المال قصير الأجل: يطلق عليه أحيانا اسم الحساب النقدي ويشمل كافة رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل قصير لمدة تقل عن السنة ويشمل رؤوس الأموال المحولة من وإلى الخارج بقص استثمارها لأجل قصير أي لمدة تقل عن سنة.⁵

¹ محمد زرافة. (2016/2015). "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقا، تلمسان، ص 35.

² المرجع نفسه، ص 38.

³ حنان لعروف. (2005/2004). "سياسة الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص 9.

⁴ محمد زرافة، مرجع سبق ذكره، ص 40.

⁵ سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

3- حساب الاحتياطيات الرسمية Official Reserves Account: يمثل حساب رأس المال الرسمي ويتشكل من الفرق بين أرصدة القطاع الرسمي الأجنبي من الأصول المحلية وأرصدة القطاع المحلي من الأصول الأجنبية ويسجل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطيات الدولية السائلة في سنة معينة وذلك بغرض إجراء التسوية الحسابية لصافي الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات كما يعبر عن التغير في الاحتياطي الدولي للدولة، حيث أن تسوية المدفوعات الدولية تتم عن طريق الصرف الأجنبي والذهب الذي يعتبر منذ القدم من أدوات الدفع الأكثر قبولاً للوفاء بالالتزامات الدولية وعليه تقوم الدولية وعليه تقوم الدولة بتسوية الاختلال في ميزان مدفوعاتها (سواء الفائض أو العجز) باستخدام هذه الأرصدة من الذهب شراء أو بيعاً وعليه فإن الذهب الذي يستخدم في تسوية كل من العجز والفائض في ميزان المدفوعات هو الذي يتم الاحتفاظ به لدى السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي رسمي ويتضمن هذا الحساب كذلك جانباً دائماً وآخر مديناً تقيدهما حركة الذهب والصرف الأجنبي.¹

المطلب الثاني: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

إن قيام التجارة الدولية وتزايد التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عمليتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

يوجد العديد من التعاريف بالنسبة لسعر الصرف ومن بينها ما يلي:

- ✓ تمثل أسعار الصرف علاقة التحويل بين العملات ويعتمد ذلك على علاقات العرض والطلب بين عمليتين؛²
- ✓ يعرف سعر الصرف بأنه عبارة عن سعر وحدة عملة وطنية لدولة ما مقوماً بوحدات من العملة أو العملات الأجنبية، أو سعر وحدة عملة أجنبية مقوماً بوحدات من العملة الوطنية؛³
- ✓ أو هو عبارة عن قيمة العملة الأجنبية بوحدات من عملتنا؛⁴
- ✓ يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية؛⁵

¹ محمد زرافعة، مرجع سبق ذكره، ص 41.

² محمود يوسف كافي. (2014). "الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات -"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، ص 468.

³ جهاد أحمد أبو السندس وعبد الناصر وطلب نزال الزبود، مرجع سبق ذكره، ص 287.

⁴ سعيد الحلاق ومحمد محمود العجنوني، مرجع سبق ذكره، ص 288.

⁵ يوسف بن حتو. (2016/2015). "العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية - حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 8.

✓ يمكن القول بصفة عامة بأن سعر الصرف هو النسبة التي يحصل على أساسها مبادلة النقد الأجنبي بالنقد الوطني أو يدفع من وحدات النقد الوطني للحصول على وحدة أو عدد معين من وحدات النقد الأجنبي فإذا كان تبادل 9 دينار مقابل 1 دولار كان سعر الصرف الدولار هو 90 دينارا.¹

لنخلص في الأخير إلى التعريف التالي:

سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات من عملة معينة اللازمة للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى، ويقصد به عملية تحويل عملة أجنبية لعملة محلية أو تحويل عملة محلية مقابل عملية أجنبية أي سعر عملة بعملة أخرى بحيث تعتبر الأولى سلعة والثانية ثمنها لها.²

الفرع الثاني: أنواع سعر الصرف

يمكن تقسيم أسعار الصرف إلى ما يلي:

1- سعر الصرف الاسمي: يتحدد المعدل الاسمي للصرف يوميا في سوق الصرف ويستجيب هذا السعر لمجموعة من المحددات كتطور الأسعار الوطنية والدولية ومعدلات الفائدة والعوامل النفسية، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف) وهذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.

2- سعر الصرف الحقيقي: مع تطورات وتغيرات كل من معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في جميع الدول بالإضافة إلى سلوك المتعاملين في سوق الصرف الناجمة عن العوامل النفسية فإن سعر الصرف الاسمي لا يعبر عن سعر الصرف الحقيقي، فهذا الأخير يجمع في اعتباره تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم وذلك بإدخال تعديلات مناسبة، ويعبر السعر الحقيقي للصرف عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة.³

3- سعر الصرف الاسمي الحقيقي: هو سعر صرف بالاعتماد على المتوسط المرجح لأسعار الصرف لدولة ما مقارنة بعملات مختلف شركائها التجاريين.

¹ فارس هباش. (2014). "دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992-2001 و 2002-2011"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد: 14، ص: 212، 213.

² يمينه درقال. (2006/2005). "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 3.

³ السعيد عناني. (2006/2005). "أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهة -حالة مؤسسة الملح بسكرة-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 11.

4- سعر الصرف الفعلي: يعطي القيمة الفعلية للعملة الوطنية مقارنة بعملة أجنبية هذا السعر يعكس تطور المنافسة في الأسعار لدولة ما مقارنة بدولة أخرى آخذين بعين الاعتبار تطور سعر الصرف الاسمي وحركة الأسعار في البلد المعني وباقي العالم بتعبير آخر يمكن القول بأنه مقياس لسعر السلع الأجنبية عندما يتم تقييمها بعملة موحدة.¹

5- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، نستنتج من هذا التعريف أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي يقيس كيفية تغير سعر صرف بلد معين اتجاه شركائه التجاريين بالقياس إلى فترة أساس معينة في حين حركات الأسعار الاسمية لا تشير إلى حدوث أي تغيير في تنافسية سلع التصدير للبلد المعني.²

6- سعر الصرف التوازني: سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستلزم لميزان المدفوعات.³

¹ طارق شوقي. (2009/2008). "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 20.

² سلمى دوحه. (2015/2014). "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 11.

³ المرجع نفسه، ص 12.

المطلب الثالث: أثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات الجزائري

يوضح الجدول التالي تطورات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة.

الجدول رقم (3-18): تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1970 – 1989)

السنوات	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
ميزان المدفوعات	-0.83	-0.83	0.75	0.85	0.56	-0.33	0.62	-0.34	0.93	0.48
السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
ميزان المدفوعات	1.34	0.12	-1.07	-0.42	-0.33	1.2	-1.49	-0.35	-0.96	-0.77

المصدر: حورية بن طرية. (2017/2016). "دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 35.

من خلال الجدول نلاحظ أن ميزان المدفوعات سجل عجزا بقيمة 0.83 مليار دولار أمريكي سنة 1970 عاد لارتفاع بقيمة موجبة سنوات 1973، 1974، 1975 بقيم على التوالي 0.75، 0.58، 0.56 مليار دولار أمريكي وبلاحظ الارتباط الكبير والوثيق بين أسعار البترول ورصيد ميزان المدفوعات الذي سجل عجزا مستمرا بداية من سنة 1986 بقيمة (-1.49) مليار دولار أمريكي إلى غاية نهاية الفترة¹، يعد تحقيق هدف التوازن الخارجي من الأهداف التي نص عليها قانون 10/90 إذ يمكن أن نحكم على فعالية السياسة النقدية في بلوغ هذا الهدف من خلال تحسين وضعية ميزان المدفوعات²، حيث سجلت الفترة 1990-1994 تناقصا في حصيلة الصادرات الجزائرية حيث تراجعت الصادرات النفطية على الرغم انتعاش أسعار النفط تدريجيا بحلول 1990 وارتفاعها بشكل حاد خلال أزمة الخليج 1991 حيث قامت الجزائر ببذل مجهود اللازم للانتقال إلى اقتصاد أكثر انفتاحا اعتمادا على قوى السوق.³

وقد سجل ميزان المدفوعات نتائج طيبة وذلك كنتيجة طبيعية لانخفاض ضغط المديونية الخارجية والمساعدات الأجنبية التي تلقتها الجزائر بعد إعادة جدولة ديونها الخارجية فقد حقق الحساب الخارجي فائضا في سنتي 1996 و1997 قدر ب 1.25 مليار دولار على التوالي⁴ ليشهد عجزا سنتي 1998-1999 بسبب تدهور أسعار البترول

¹ حورية بن طرية. (2017/2016). "دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 35.

² عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص 172.

³ سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 252.

⁴ حسية لغوازي. (2011/2010). "دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، ص: 196، 197.

في الأسواق الدولية فائضا سنة 2000 فقد سجل 7.6 مليار دولار ليستقر عند نفس المستوى سنة 2003¹ ويعود سبب هذا إلى برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 تمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، ويعتبر هذا البرنامج كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد إنشاء محيط لاندماجه في الاقتصاد العالمي ومن نتائج البرنامج:²

✓ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار، أي 3700 مليار دينار منها حوالي 92 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي؛

✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003؛

✓ تراجع في نسبة البطالة أكثر من 29% إلى 24%؛

✓ إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

بعد هذه التجربة كانت التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحقت الجزائر في سنة 2003 نسبة نمو قدره 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003، ونلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد حقق فائض سنة 2004 إلى غاية 2008 حيث سجل أكبر قيمة له وبلغت 30.59 مليار دولار وهذا يعبر على وضع إيجابي في حين سجل عجز سنة 2009 بانخفاض قدره 0.41 مليار دولار، بينما سجل فائض مستمر خلال هذه السنوات بالنسبة للصادرات وذلك نتيجة ارتفاع سعر برميل النفط أما بالنسبة للواردات فقد سجل عجز مستمرا متزايد وعجز في ميزان حساب رأس المال خلال 2004، 2007 بسبب تفاقم المديونية الخارجية بينما سجل فائض طفيف خلال سنتي 2008، 2009 بقيمة 2.54 مليار دولار و3.45 مليار دولار على التوالي، أما في سنة 2011 نلاحظ أنه سجلت حالة فائض وارتفاع مستمر في رصيد الميزان التجاري بلغت ذروته 17.77 مليار دولار (2011) والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الأكبر منها سجلت فائض حيث كانت أكبر قيمة مسجلة في 2011 بقيمة 71.66 مليار دولار بينما سجل عجز متواصل بالنسبة للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعدم تشجيع قطاع الصناعة بينما سجل ميزان رأس المال ارتفاع خلال 2010 و2011 وعجز سنة 2012 بقيمة 0.25 مليار دولار ثم ارتفع مرة أخرى خلال

¹ جميلة وجدي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

² كريم زومان. (2010). "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي، خنشلة، العدد: 7، ص: 204، 205.

2013¹، وطوال سنة 2015 استمر انخفاض سعر البترول في السوق الدولية الذي انطلق في النصف الثاني من 2014 بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100.23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53.07 دولار للبرميل في 2015 أي انخفاض قدره 47.1%² نجم عن هذا الانخفاض القومي المتزامن مع انخفاض طفيف في حجم المحروقات المصدرة تقلصا في إيرادات صادرات المحروقات ب 43.4% (33.04 مليار دولار في 2015 مقابل 58.46 مليار دولار في 2014) بالنظر إلى تراجع الطفيف في الصادرات خارج المحروقات الضعيفة هيكلها والتي بلغت 1.49 مليار دولار انخفضت الإيرادات الكلية للصادرات إلى 34.57 مليار دولار مقابل 60.13 مليار دولار 2014 أي انخفاض ب 42.5% وفيما يخص الواردات من السلع وبعدها عرفت منحى تصاعدي في السنوات الأخيرة انخفضت في 2015 في ظروف سيتم بانخفاض حاد في قيمة الأورو مقارنة بالدولار (16.55 - كمتوسط سنوي) بلغت هذه الواردات 52.65 مليار دولار في 2015 مقابل 59.67 مليار دولار في 2014 أي انخفاض ب 11.8% خص هذه الانخفاض تقريبا كل مجموعات السلع هكذا سجل الرصيد التجاري عجزا بلغ 18.08 مليار دولار في 2015 مقابل شبه توازن في 2014 نتيجة لذلك ونظرا للأرصدة السالبة للخدمات ودخل العوامل سجل رصيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات عجزا قياسيا بلغ 27.29 مليار دولار في 2015 (16.5% نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي) إجمالا سجل الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات عجزا قدره 27.54 مليار دولار (مقابل عجز قدره 5.88 مليار دولار في 2014) باعتباره شبه التوازن الذي سجله حساب رأس المال نتيجة لذلك انخفض فائض الصرف ب 34.81 مليار دولار منتقلا من 178.94 مليار دولار في نهاية 2014 إلى 144.13 مليار دولار في نهاية 2015 تواصلت هذه التوجهات خلال سنة 2016 حيث:³

- ✓ بلغ مستوى إيرادات صادرات المحروقات 27.66 مليار دولار باعتبار متوسط سعر برميل البترول بلغ 45 دولار أمريكي في سنة 2016 وكذا حجم الصادرات من المحروقات الذي ارتفع ب 60.6% مقارنة بسنة 2015؛
- ✓ بلغ مستوى الإيرادات الكلية 29.05 مليار دولار منها 1.39 مليار دولار تمثل إيرادات الصادرات خارج المحروقات؛
- ✓ بلغ مستوى الواردات 49.44 مليار دولار في انخفاض ب 3.21 مليار دولار مقارنة بالمستوى المسجل خلال سن 2015 (6.1%-)؛

¹لونيس إكن، مرجع سبق ذكره، ص 59.

²سمية حاجي، مرجع سبق ذكره، ص 254.

³بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص - ص: 6 - 8.

- ✓ وسجل الميزان التجاري بذلك عجزا بلغ 20.38 مليار دولار ليسجل الحساب الجاري عجزا بلغ 26.32 مليار دولار ليبلغ ميزان المدفوعات 26.03 مليار دولار؛
- ✓ انخفض فائض احتياطات الصرف من 144.13 مليار دولار في نهاية ديسمبر 2015 إلى 114.14 مليار دولار في نهاية سنة 2016؛
- ✓ ارتفاع متوسط سعر البترول في سنة 2017 ليبلغ 53.97 دولار مقابل 45 دولار في 2016 في حين شهدت كميات المحروقات المصدرة تراجعا خلال 2017 بعدما ارتفعت بـ 10.8% خلال سنة 2016، وفي المقابل عرفت الصادرات من المحروقات في 2017 ارتفاعا لتبلغ 31.6 مليار دولار مقابل 27.9 مليار دولار في سنة 2016، وانخفضت قليلا الصادرات خارج المحروقات لتبلغ 1.3 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار في 2016 وعليه ارتفع إجمالي الصادرات في 2017 ليبلغ 32.9 مليار دولار مقابل 29.3 مليار دولار في 2016، أما الواردات من السلع فقد واصلت انخفاضها في سنة 2017 ولو بتواضع لتبلغ 48.7 مليار دولار مقابل 49.4 مليار دولار في 2016.¹

المطلب الرابع: أثر السياسة النقدية على سعر الصرف في الجزائر

لقد شهد نظام الصرف تغيرات شتى خلال مرحلة سعر الصرف الموجه وذلك بإتباع السياسات التي يملها البنك المركزي ويمكن أن نبين مراحل سعر الصرف من خلال ما يلي:

1- خلال الفترة 1962 إلى 1963 حيث تميزت هذه المرحلة بالانتماء إلى منطقة الفرنك الفرنسي لأنه لم تكن أنشأت عملة جزائرية بعد.

2- علاقة السياسة النقدية بنظام سعر الصرف خلال مرحلة الصرف الثابت 1964-1973: أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 تعويضا للفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة وفي هذه الفترة كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملة بالنسبة لوزن محدد من الذهب، كما إن نظام سعر الصرف خلال هذه المرحلة يعتبر مقيد وتابع لمنطقة الفرنك الفرنسي وكانت العملة قابلة للتحويل ومع الاقتصاد الهش آنذاك وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج ثم مراقبة الصرف على كل العمليات التجارية الخارجية وهذه الإجراءات

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص: 8، 9.

أدق إلى تحديد سعر الصرف الدينار مقابل الذهب ب 180 ملغ، وتزامن هذا الإجراء في تكافؤ¹ الرسمي في شهر أوت 1969 من 4.9370 فرنك فرنسي لكل دولار أمريكي إلى 5.5544.²

3- علاقة السياسة النقدية بنظام الصرف خلال مرحلة تعويم الصرف 1974-1987: مع إدخال نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي وإلغاء نظام الصرف الثابت سنة 1971 فإن قيمة الدينار الجزائري أصبحت إبتداء من جانفي 1974 مثبتة على أساس سلسلة تتكون من 14 عملة دولية (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلنغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البسيطاس الاسبانية) وعلى أساس معدلات ترجيح مرتبطة بالواردات، في ظل أحادية أسعار الصرف لكل المتعاملين على كافة التراب الوطني.³

4- الانزلاق التدريجي: قامت هذه الطريقة على تنظيم وانزلاق تدريجي ومراقب وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1992، حيث انتقل سعر الصرف الدينار من 4.947 دج/\$ في نهاية سنة 1987 إلى 17.142 دج/\$ في نهاية مارس 1991 ويعود سبب هذا الانزلاق إلى ضعف احتياطات الصرف المتاحة، زيادة ثقل خدمة الدين.

¹ وليد بشيشي. (2016). "دراسة قياسية لأثر قناة سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2014"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة 8 ماي قلمة، العدد: 10، ص 26.

² عبد الله ياسين، مرجع سبق ذكره، ص 119.

³ محمد دواوي وعبد الغفار غطاس. (2016). "مححدات سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2011"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد: 2، ص 32.

الجدول رقم (3-19): تطور سعر صرف الدينار بالدولار بين (1987 – 1991)

تاريخ عملية الانزلاق	سعر الدينار بالدولار	الملاحظة
ديسمبر 1986	4.809	-
ديسمبر 1987	4.947	بداية عملية الانزلاق التدريجي
ديسمبر 1988	6.636	-
ديسمبر 1989	8.112	-
سبتمبر/أكتوبر/نوفمبر 1990	10.1/9.5/9.3	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة تطبيق الإصلاحات
جانفي 1991	13.581	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقرار وإمكانية تحرير التجارة الخارجية
فيفري 1991	16.330	-
مارس 1991	17.142	استقرار عند هذا المستوى لمدة 6 أشهر، تخفيض الدينار بمقدار 22% بموجب اتفاق FMI واستمرار الوضع إلى غاية سنة 1994
أكتوبر 1991	22.04	

المصدر: علي بن قدور. (2013/2012). "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر 1970-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 129.

ما يمكن ملاحظته أن عملية الانزلاق التدريجي عرف تسارعا معتبرا بداية من شهر نوفمبر 1990 وهي مرحلة رافقتها إصلاحات اقتصادية مكثفة وسريعة الهدف منها الوصول إلى مستوى مقبول لاستقرار الدينار¹، في نهاية أكتوبر 1991 قام مجلس النقد والقرض 10/90 بتخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل دولار أمريكي واحد وذلك بموجب الاتفاق الثاني Accord de stand المبرم مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 والهدف من عملية التخفيض هو تحقيق ما يلي:²

- ✓ محاولة تقريب سعر الصرف الموازي، قابلية تحويل الدينار؛
- ✓ رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك الأسعار تتحدد وفقا لقوى السوق؛
- ✓ جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمية.

ولقد استمر سعر صرف الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار واصل استقراره حول هذه النسبة لغاية شهر مارس 1994 ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجرى تعديل طفيف لم يتعدى نسبة 10% وكان هذا

¹ علي بن قدور. (2013/2012). "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر 1970-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 129.

² المرجع نفسه، ص 130.

القرار تهيئة لقرار التخفيض الصريح الذي اتخذته مجلس النقد والقرض بتاريخ 1994/04/10 بتخفيض نسبة 40.17% وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار ب 36.742 دج/\$¹ وإن الجهود المبذولة لإعادة توجيه الأسعار النسبية (التخفيض وتحرير الأسعار) المنطقة منذ بداية سنة 1994 والمتبوعة بالتقلبات الموجه لسعر الصرف أدت إلى تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي بعد سنة 1994 ثم عرف تحسن بعد النصف الثاني من سنة 1995 هذا يفسر استقرار سعر الصرف الاسمي في السوق ما بين البنوك للصرف بالإضافة إلى أن معدل التضخم لم يقترب بعد من المتوسط في بلدان الشركاء التجاريين وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي استطاعت الجزائر إيجاد توفيق بين السياسة النقدية وسياسة الصرف هذا ما أعطى نتائج معتبرة في مجال الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي وعليه تخفيض الدينار في سنة 1994 كان منسق مع السياسة النقدية فالبقاء على الانضباط النقدي ساعد على الاعتدال في تضخم واستقرار نسبي لسعر الصرف.²

5- التطور الحديث لسعر الصرف الفعلي للدينار: نظرا للصدمات البترولية سنة 1998 والتي استمرت حتى السداسي الأول لعام 1999 الدينار تدهور بصفة فعلية اسمية أدى إلى تدهور فعلي حقيقي أن ارتفاع احتياطات الصرف والتي ترجع إلى النهوض بأسعار النفط للسداسي الثاني من عام 1999 كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف ولقد تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة سنوات 2000، 2001، 2002 هذا العرض قابله طلب على العملات الأجنبية من جانب آخر مسار التدهور الفعلي الاسمي للدينار حتى نهاية 2001 كما أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي كان نسبيا مستقرا مع استقرار قليل في نهاية 2001 نتيجة الاستقرار الفعلي الاسمي وسلك الأسعار في الجزائر اتجاه الشركاء التجاريين، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7.5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.304 والنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 والنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو، وواصل

¹ بن علي بلعزوز، مرجع سبق ذكره، ص 218.

² علي بن قدور، مرجع سبق ذكره، ص 151.

انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة وفي ما يلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو من 2005-2008.¹

الجدول رقم (3-20): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو (دج/الدولار، دج/الأورو) (2005-2008)

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار	73.36	72.64	69.36	63.86
الأورو	91.30	91.24	94.99	96.91

المصدر: هجيرة عبد الحليل. (2002/2011). "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 75.

تميزت سنة 2010 بارتفاع قوي ب 28.73% في أسعار البترول في ظرف يتميز بأزمة الدين السيادي حيث تجسدت التأثيرات على أسواق الصرف بتقلبات قوية في أسعار الصرف أورو/دولار وهكذا وبمتوسط شهري لم يتوقف تحسن الدولار مقابل الأورو خلال الستة أشهر الأولى من 2010 حيث إنتقل من 1.4579 دولار/أورو في ديسمبر 2009 إلى 1.2223 دولار/أورو في جوان 2010 أي تحسن قدره 16.16% عرف السداسي الثاني من نفس السنة وثبة للأورو الذي تحسن مقابل الدولار الأمريكي 8.16% بين جوان وديسمبر 2012 الأشهر التي بلغ خلالها سعر الصرف 1.3221 دولار/أورو²، وسجل من جانبه سعر الصرف الفعلي الحقيقي تحسنا قدره 5.8% كمتوسط سنوي أساسا تحت تأثير توسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين بلغ هذا الفارق نسبة 6.22% في 2012 مقابل 1.61% في 2011 نتيجة لففرة تضخم الأسعار عند الاستهلاك في الجزائر وتباطؤ التضخم في البلدان الشريكة³، وتحت تأثير تآكل فارق التضخم بين الجزائر وخمسة عشر من البلدان الرئيسية الشريكة تجاريا وذلك ب 1.71 نقطة في ديسمبر 2013 مقابل 2.34% كمتوسط سنوي في 2013 مقارنة بنفس الفترة في 2012 في حين في ديسمبر 2013 يبقى مستوى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار يفوق بواقع 4% مستواه التوازني المحدد وفقا لأساسيات الاقتصاد.⁴

¹ هجيرة عبد الحليل. (2002/2011). "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، ص 75.

² بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، مرجع سبق ذكره، ص 65.

³ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، مرجع سبق ذكره، ص 91.

⁴ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، مرجع سبق ذكره، ص 80.

وتدهور أساسيات الاقتصاد أي انخفاض سعر البترول مستوى عالي للنفقات العمومية وتوسيع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين في ظرف انخفاض قوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار خاصة في 2015 أدى إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار بحوالي 20% مقابل الدولار الأمريكي وب 3.8% مقابل الأورو في 2015، وخلال السداسي الأول من سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار ب 3.2% مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت ب 0.6% مقابل الأورو وهكذا فإن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف أمام انخفاض الإيرادات البترولية قد شكل خط دفاع أول بالفعل إن مرونة أسعار صرف الدينار وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر صرف الدينار بأداء إلى حد كبير دوره كمتص للصدمات الخارجية واعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016 عرف سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي استقرارا واضحا في حدود 110 دينار للدولار الواحد مقارنة بالأورو عرف الدينار تحسنا نسبيا حيث انتقل سعر الصرف له من 125.6 دينار لواحدة أورو في بداية شهر ماي 2016 إلى 116.4 في نهاية ديسمبر 2016 وتواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من سنة 2017.¹

¹ بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 10، 11.

خلاصة الفصل

تستهدف السياسة النقدية في الجزائر التأثير على المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في التضخم والنمو الاقتصادي وكذلك التجارة الخارجية وسعر الصرف وكذلك لديها دور في التخفيف من حدة البطالة، وبالرغم من أن السياسة النقدية كونها أحد أهم سياسات الاستقرار على المستوى الاقتصادي الكلي فمن الممكن أن يكون للسياسة النقدية نتائج غير متوقعة أو حتى غير مرغوبة في الاقتصاد وذلك من أجل ضمان سلامتها يفترض بصانعي السياسة النقدية والتي يتطلب فهمها صحيحا من أجل معرفة الآليات التي ينتقل بها أثر السياسة النقدية على هذه المخلفات والتبعات الاقتصادية واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل التقليل أو الحد من أثارها على الاقتصاد.



خاتمة

شهدت السياسة النقدية في الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية 2017 هذا عدة تطورات هامة حيث كان لهذه التطورات عدة انعكاسات خاصة عند استقلال الجزائر الذي مست مباشرة الاستقرار النقدي وهذا يؤكد انه لم يكن للسياسة النقدية أي دور في تحقيق الاستقرار النقدي وكذلك التحكم في مختلف المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية الكلية وهذا بسبب عدم كفاءة النظام المصرفي الجزائري الذي بدور كان له أثر بالغ الأهمية على السياسة النقدية وفعاليتها حتى تتمكن من لعب دورها في الحياة الاقتصادية إلا من خلال التحول إلى اقتصاد السوق مما جعل الجزائر تقوم بإصلاحات عدة من أجل توجيه اقتصادها من الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق الحر ومن بين هذه الإصلاحات تم إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي أسس لبناء اقتصاد يعتمد على آليات اقتصاد السوق وذلك باعتماد وتطبيق سياسة نقدية لها أهدافها وأدواتها تساعد على تحقيق الاستقرار الاقتصادي للجزائر.

حيث عرفت هذه الفترة أيضا بشكل أساسي تقلبات في أسعار النفط في الأسواق الدولية، الأمر الذي تبين من خلال التطور الذي عرفتته الكتلة النقدية التي أخذت ترتفع من سنة إلى أخرى بسبب التوجه نحو الارتفاع الذي عرفتته أسعار النفط ما أدى إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية بشكل كبير ساهم فائض في السيولة بسبب ارتفاع حجم الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى.

وقد أثر تنامي وتعاقب السياسات النقدية في الجزائر عدة مخلفات وتبعات اقتصادية ويظهر ذلك بوضوح من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث عرف كل من التضخم والنمو الاقتصادي، والبطالة تقلبات وكذلك حدوث تدهور في قيمة العملة المحلية واختلال في ميزان المدفوعات حيث تحدث هذه الحالة في حالة عدم فعالية السياسة النقدية المتبعة من خلال أدواتها وأهدافها المتخذة من أجل التقليل أو الحد من تفاقمها وهو ما يؤدي بدوره على التوازن والاستقرار الاقتصادي.

1- نتائج اختبار الفرضيات

انطلاقا من دراستنا لمختلف جوانب موضوع السياسة النقدية في الجزائر تم التوصل إلى اختبار صحة الفرضيات التي تم التطرق لها سابقا.

❖ الفرضية الأولى

تم إثبات صحة الفرضية الأولى التي تنص على ارتكاز السياسة النقدية على مجموعة كبيرة من الآليات والميكانيزمات تختلف فعاليتها وآثارها من اقتصاد إلى آخر وبرز ذلك من خلال الاختلاف في الميكانيزمات المتبعة من قبل الدول المتقدمة من جهة والدول النامية من جهة أخرى.

❖ الفرضية الثانية

تم إثبات صحة الفرضية الثانية غياب سياسة نقدية واضحة وفي بعض الأحيان تماما في الجزائر زاد من هشاشة الاقتصاد الوطني بالرغم من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر إلا أن الاقتصاد مازال يعاني من اختلالات ونقائص.

❖ الفرضية الثالثة

تم إثبات صحة الفرضية الثالثة والمتمثلة في أدى تذبذب السياسات النقدية المتبعة في الجزائر إلى تبعات وآثار سلبية على جملة المؤشرات الأساسية وذلك من خلال تأثير السياسة النقدية على التضخم والنمو الاقتصادي، والبطالة، وميزان المدفوعات وسعر الصرف حيث عرفت هذه المؤشرات تقلبات.

2- نتائج الدراسة

بعد تعرضنا لمختلف جوانب الموضوع يمكننا الوصول إلى النتائج التالية:

❖ عرف النظام المصرفي الجزائري إصلاحات عميقة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة، خاصة قانون النقد

والقرض 10/90 الذي يعتبر بحق نقلة نوعية في تسيير وتنظيم الجهاز المصرفي وفي تسيير السياسة النقدية في

إطار منح استقلالية كبيرة نظرا للثغرات التي اتسم بها هذا القانون تم إلغاؤه بالأمرين الرئاسيين رقم 01/01 ورقم

11/03 لسد النقائص السابقة خاصة فيما يتعلق بالرقابة والإشراف على أعمال البنوك ومكافحة ظاهرة غسيل

الأموال إلى جانب العمليات الأخرى كتمويل الإرهاب؛

❖ إن تطور السياسة النقدية الجزائرية ارتبط بالفترة الانتقالية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط

(مركزي وموجه) إلى نظام يعتمد على مقومات ومبادئ الاقتصاد الحر (السوق)؛

❖ بعد قانون النقد والقرض 10/90 أصبحت السياسة النقدية الجزائرية تلعب دورها بالتدرج خاصة من خلال

التحكم في التضخم وتحقيق الاستقرار النقدي حيث تم تحرير معدلات الفائدة وضبط إصدار النقود فأصبح

بإمكانها التدخل بطريقة غير مباشرة وفقا لقوى العرض والطلب؛

❖ ابتداء من 2000 عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات إيجابية تعود أساسا لارتفاع أسعار النفط ما أدى لارتفاع

إيرادات الصادرات من المحروقات وبالتالي تشكيل فوائض نقدية كبيرة على المنظومة المصرفية والسوق النقدية

الجزائرية؛

❖ استطاعت الجزائر أن تحقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكلية خاصة التحكم في

التضخم وتوازن ميزان المدفوعات وسعر الصرف وتحقيق معدلات نمو مقبولة والاستمرارية في حل مشكلة البطالة

وهذا بإتباع إجراءات نقدية حازمة؛

❖ أثر تعاقب السياسات النقدية سلبا على جملة المؤشرات الاقتصادية الكلية حيث عرف كل من التضخم ومعدلات النمو الاقتصادي، والبطالة، والتجارة الخارجية وسعر الصرف تقلبات حادة.

3- الاقتراحات والتوصيات

بناء على النتائج التي تم التوصل إليها فإننا نضع التوصيات التالية والتي تساهم بشكل كبير في تفعيل دور السياسة النقدية.

- ❖ ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاصة عمليات السوق المفتوحة وإعادة تفعيل أداة معدل إعادة الخصم من أجل حصول تنوع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة؛
- ❖ ضرورة تهيئة بيئة مالية متطورة ومستقرة من أجل إنجاح الأدوات النقدية حتى تصبح هذه البيئة قادرة على مواكبة التطورات الحاصلة في استخدام الأدوات النقدية؛
- ❖ العمل على إنشاء هيئة رقابية كفئة وقادرة على مراقبة استخدام أدوات السياسة النقدية بشكل فعال للمساهمة في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر؛
- ❖ الاستكمال والإسراع في إصلاح المنظومة المصرفية باعتبارها من أحد الركائز للسياسة النقدية والتركيز على الأدوات غير المباشرة.

4- آفاق الدراسة

- لقد تناول هذا البحث موضوع السياسة النقدية في الجزائر ما بين 1962-2017 المخلفات والتبعات الاقتصادية وقد حاولت تبين مراحل تطور السياسة النقدية في الجزائر وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين أن هناك جوانب ما زالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق وهذا راجع إما إلى النقص والقصور في تناول الموضوع وبالتالي الموضوع يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه وإثراته أكثر من خلال:
- ❖ فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر؛
 - ❖ دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على بعض المتغيرات الاقتصادية؛
 - ❖ مكانة السياسة النقدية في ظل العملة المالية؛
 - ❖ دور السياسة النقدية في تفعيل واستقطاب الاستثمارات الأجنبية للجزائر.

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر (1962 – 1990)	(55)
(2-2)	تطور معدلات الفائدة الحقيقية من (1964 – 1989)	(55)
(3-2)	تطور الكتلة النقدية من (1962 – 1989)	(57-58)
(4-2)	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية من (1962 – 1989)	(61-62)
(5-2)	تطور وضعية السوق النقدية من (1994 – 1998)	(68)
(6-2)	تطور معدلات الاحتياطي الإجباري في الجزائر منذ 1990	(69)
(7-2)	تطور أسعار الفائدة الاسمية والحقيقية في الجزائر بعد 1990	(69)
(8-2)	المسح النقدي الجزائري خلال الفترة (1990 – 1994)	(71)
(9-2)	المسح النقدي الجزائري خلال الفترة (1995 – 2000)	(71)
(10-2)	تطور مقابلات الكتلة النقدية فترة (1990 – 2000)	(73-74)
(11-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1980 – 1989)	(95)
(12-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2000)	(96)
(13-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2001 – 2011)	(96)
(14-3)	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2012 – 2017)	(98)
(15-3)	معدلات البطالة خلال الفترة (1980 – 1989)	(109)
(16-3)	معدلات البطالة خلال الفترة (1990 – 2012)	(110)
(17-3)	معدلات البطالة خلال الفترة (2013 – 2017)	(111)
(18-3)	تطور ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1970 – 1989)	(117)
(19-3)	تطور سعر الصرف الدينار بالدولار بين (1987 – 1991)	(122)
(20-3)	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو (دج/الدولار، دج/الأورو) 2008 – 2005	(124)

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
(21)	عمل أدوات السياسة النقدية	(1-1)
(33)	المربع السحري كالدور	(2-1)
(36)	أهداف السياسة النقدية	(3-1)
(39)	انتقال أثر السياسة النقدية في التصور الكينزي	(4-1)
(42)	الآثار المتسلسلة لتخفيض قيمة العملة	(5-1)
(47)	آلية عمل قنوات السياسة النقدية	(6-1)

قائمة

المراجع

أولاً/ المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1. إبراهيم محمد البطانية وزينب نوري العزيري. (2011). "النظرية الاقتصادية في الإسلام"، الطبعة الأولى، دار المسيرة والتوزيع والطباعة، عمان.
2. أكرم حداد ومشهور هذلول. (2005). "النقود والمصارف - مدخل تحليل ونشري -"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.
3. أمين صيد. (2013). "سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان.
4. إياد عبد الفتاح النصور. (2013). "المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
5. بن علي بلعزوز. (2004). "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
6. جلال جويذة القصاص. (2010). "النقود والبنوك والتجارة الخارجية"، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية.
7. جهد أحمد أبو السندس وعبد الناصر طلب نزال الزيود. (2008). "مبادئ الاقتصاد الكلي - مفاهيم وتطبيقات عملية -"، الطبعة الأولى، دار تسنيم للنشر والتوزيع، عمان.
8. حسام عي داود ومعن النصور. (2010). "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
9. حسين بني هاني ودواس شطناوي. (2016). "مبادئ الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، عمان.
10. حسين بن سالم جابر الزبيدي. (2011). "التضخم والكساد"، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
11. حسين محمد سمحان وإسماعيل يونس يامن. (2011). "اقتصاديات النقود والمصارف"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.

12. خالد أحمد سليمان شبكة. (2008). "التضخم وأثره على الدين -دراسة مقارنة-"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية.
13. رجاء الربيعي. (2013). "دور السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم الركودي"، د ط، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان.
14. رشاد العصار ورياض الحلبي. (2010). "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
15. رمزي صبحي ومصطفى الجرم. (2013). "اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي"، د ط، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
16. زكريا الدوري ويسري السامرائي. (2006). "البنوك المركزية والسياسات النقدية"، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
17. سامر بطرس جلدة. (2009). "النقود والبنوك"، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن.
18. صاح مفتاح. (2005). "النقود والسياسة النقدية"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.
19. الطاهر لطرش. (2010). "تقنيات البنوك"، الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
20. عبد الحميد عبد المطلب. (2009). "اقتصاديات النقود والبنوك"، د ط، الدار الجامعية، الإسكندرية.
21. عبد الغفور إبراهيم أحمد. (2013). "مبادئ الاقتصاد والمالية العامة"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن.
22. عبد القادر خليل. (2012). "مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي - إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحاليل نظرية ومقاربات كمية -"، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
23. عبد الله خبابة ومبارك بلاطة. (2010). "أساسيات الاقتصاد العام"، د ط، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
24. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى. (2004). "النقود والمصارف والأسواق المالية"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
25. علي كنعان. (2012). "النقود والصيرفة والسياسة النقدية"، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت.
26. فتحي أحمد ذباب عواد. (2013). "اقتصاديات المالية العامة"، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان.

27. لخلو موسى بوخاري. (2010). "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي"، الطبعة الأولى، مكتبة حسين العصرية للطباعة للنشر والتوزيع، لبنان.
 28. محمود الوادي وآخرون. (2007). "الأساس في الاقتصاد"، د ط، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
 29. محمود حسن الوادي وآخرون. (2013). "الاقتصاد الكلي"، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
 30. محمود يوسف كافي. (2014). "الاقتصاد الكلي - مبادئ وتطبيقات -"، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
 31. ناظم محمد نوري الشمري. (2013). "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
 32. ناظم محمد نوري الشمري ومحمد موسى الشروف. (2010). "مدخل في علم الاقتصاد"، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان.
 33. هجير عدنان زكي أمين. (2010). "الاقتصاد الدولي - النظرية والتطبيقات -"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
 34. هيفاء غدير. (2010). "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، الطبعة الأولى، وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.
 35. هيل عجمي جميل الجنابي ورمزي ياسين يسع أرسلان. (2009). "النقد والمصارف والنظرية النقدية"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- 2- الأطروحات والرسائل الجامعية**
1. أحمد ضيف. (2015/2014). "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر 1989-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3.
 2. إدريس عبدلي. (2007/2006). "محاولة بناء نموذج قياسي للنقد في الجزائر باستخدام تقنية نماذج أشعة الانحدار الذاتي 1970-2004"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة.

3. أسماء حرشوش .(2015/2014). "فعالية السياسة النقدية وأثرها على استقرار الطلب على النقد-دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
4. أسماء عدة .(2016/2015). "أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2.
5. أسمهان ليلي بقبق .(2015/2014). "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية - دراسة قياسية -" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
6. أمينة دبات .(2015/2014). "السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
7. براهيم قلقلة .(2009/2008). "آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
8. بهاء الدين طويل .(2016/2015). "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990 - 2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
9. جميلة وجدي .(2016/2015). "السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2014"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
10. حسيبة لغوازي .(2011/2010). "دور وفعالية السياسة النقدية في التوازن الخارجي -دراسة حالة الجزائر -"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارية، جامعة الجزائر 03.

11. حنان لعروف. (2005/2004). "سياسة الصرف والتوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة.
12. حورية بن طربة. (2017/2016). "دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
13. رجاء مصطفى عثمان. (2004/2003). "إدارة السيولة في الاقتصاد الإسلامي تقوم تجربة شهادات المشاركة السودانية للفترة 1998 - 2002"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم.
14. السعيد عناني. (2006/2005). "أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهته - حالة مؤسسة الملح بسكرة"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
15. سلمى دوحه. (2015/2014). "أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها - دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر.
16. سمية حاجي. (2016/2015). "دور السياسة النقدية في معالجة التضخم اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990 - 2014"، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
17. سيدي أحمد كبداني. (2013/2012). "أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
18. الشيخ أحمد ولد الشباني. (2013/2012). "فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي - دراسة حالة موريتانيا"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية والتسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

19. صلاح الدين كروش. (2016/2015). "البحث عن مثولية متغيرات الاقتصاد الكلي حسب المربع السحري لكالدور - محاولة تطبيقية على الاقتصاد الجزائري -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
20. طارق شوقي. (2009/2008). "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة.
21. عبد الرحمن سعد. (2015/2014). "دور السياسة النقدية في تفعيل النشاط الاقتصادي ومواجهة الأزمات المالية دراسة حالة الجزائر 1990 - 2013"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
22. عبد العزيز طيبة. (2005/2004). "سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994 - 2003"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم التجارية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
23. عبد الله ياسين. (2014/2013). "دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران.
24. علي بطاهر. (2006/2005). "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثاره على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
25. علي بن قدور. (2013/2012). "دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
26. فتيحة بناني. (2009/2008). "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي - دراسة نظرية -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.

27. فيصل لوصيف. (2014/2013). "أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1.
28. لونيس إكن. (2011/2010). "السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03.
29. ليلي على القشاط دفع السيد. (2015/2014). "قياس أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال الفترة من 1990 - 2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة شندي، السودان.
30. ماجدة مدوخ. (2003/2002). "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر.
31. محمد إبرير. (2008/2007). "السياسة النقدية ومدى فعاليتها في ظل استقلالية السلطة النقدية - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.
32. محمد دمان ذبيح. (2008/2007). "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة"، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير منشورة، قسم الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة.
33. محمد زرافة. (2016/2015). "أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية حالة الجزائر 1990-2014"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقا، تلمسان.
34. محمد صالح جمعة. (2000/1999). "السياسة النقدية في سورية وأثرها في الناتج المحلي الإجمالي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سورية.

35. محمد صلاح. (2010/2009). "المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
36. محي الدين حمداني. (2009/2008). "حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل —دراسة حال الجزائر—"، أطروحة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
37. مسعود درواسي. (2006/2005). "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصاد حالة الجزائر 1990 —2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
38. مسعود ميهوب. (2017/2016). "دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات للفترة بين 1990-2015"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوزياف، المسيلة.
39. مقران بهلول. (2011/2010). "علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
40. ميادة بلعاش. (2015/2014). "أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر —فرنسا"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
41. ميلود وعيل. (2014/2013). "المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة الجزائر، مصر، السعودية —دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3.
42. ميمي جداني. (2005/2004). "انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية"، مذكرة نهاية دراسة مقدمة النيل شهادة الماجستير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

43. نوال بن فايزة. (2009/2008). "إشكالية البطالة ودور مؤسسات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2005 حالة الوكالة الوطنية للتشغيل، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
 44. هجيرة عبد الجليل. (2002/2011). "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري -دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
 45. هشام بورمة. (2009/2008). "النظام المصرفي الجزائري وإمكانية الاندماج في العولمة المالية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
 46. يمينة درفال. (2006/2005). "دراسة تقلبات أسعار الصرف في المدى القصير اختيار فرضية التعديل الزائد في دول المغرب العربي"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
 47. يوسف بن حتو. (2016/2015). "العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية -حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير منشورة، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- 3- قوانين وتشريعات وأوامر**
1. المادة 16 من قانون 12/86 المؤرخ في 19/08/1986 يتعلق بنظام البنوك والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 34.
 2. المواد (69، 70، 72، 71)، المؤرخ في 18/04/1990 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 16.
 3. الأمر 11/03، المادة 41، المؤرخ في 26/08/2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52.
 4. التعليم رقم 02/04 المؤرخة بتاريخ 13/05/2004 المتعلقة بنظام الاحتياطي القانوني، الجريدة الرسمية، العدد 41.

4- التقارير

1. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2014، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2014 وآخر التوجهات لسنة 2015، ديسمبر 2015.
2. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2016، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2017.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 39، سبتمبر 2017.
4. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، سبتمبر 2009.
5. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، جويلية 2011.
6. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2014.
7. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.
8. بنك الجزائر، التقرير السنوي، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2016 وتوجهات سنة 2017، فيفري 2018.
9. بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2012، نوفمبر 2013.
10. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2011، التطور الاقتصادي والنقدي، أكتوبر 2012.

5- المجالات والجرائد

1. أحمد شفيق الشاذلي. (2017). "قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي"، مجلة دراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، العدد: 39.
2. أعميروش شلغوم. (2017). "فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014"، مجلة الاقتصاد، جامعة جيجل، المجلد 1، العدد: 16.
3. بلعزوز بن على وعبد العزيز طيبة. (2008). "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد: 41.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 52 المؤرخة في 27 أوت 2003.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 84 المؤرخة في 18 ديسمبر 2002.

6. خالد عليطور وآخرون. (2014). "اثر البطالة على التنمية الاجتماعية في محافظة اللاذقية دراسة ميدانية لاستقطاب آراء عينة من الشباب العاطلين عن العمل"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد: 3.
7. سعيد حسين عيادة. (2012). "البطالة في الاقتصاد العراقي -أسبابها وسبل معالجتها-"، مجلة جامعة الأنبار العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد 4، العدد: 8.
8. عباس كاظم الدعيمي وميساء سعد جوادجي. (2011). "دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي لعينة من المصارف العراقية للمدة 1995 - 2011"، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد 3، العدد: 11.
9. عبد اله قوري يحي. (2014). "محددات التضخم في الجزائر دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلة 1970-2012"، مجلة الباحث، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر.
10. علي صاري. (2014). "سياسة عرض النقود في الجزائر للفترة 2000-2013"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة سوق أهراس، العدد: 7.
11. علي يوسفات. (2012). "عتبة التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2009"، مجلة الباحث، جامعة أدرار، الجزائر، العدد: 11.
12. فارس هباش. (2014). "دراسة تحليلية للعلاقة والأثر المتبادل بين الكتلة النقدية وسعر الصرف دراسة حالة الجزائر للفترتين 1992-2001 و 2002-2011"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، العدد: 14.
13. فتيحة ملياني. (2016). "الإصلاحات النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي"، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الجيلاي بونعامة خميس مليانة، المجلد 1، العدد: 14.
14. فضيل رايس. (2013). "تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011"، مجلة بحوث اقتصادية عربية، جامعة تبسة، الجزائر، العددان: 61، 62.
15. كريم زرمان. (2010). "التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المركز الجامعي، خنشلة، العدد: 7.

16. محمد دواوي وعبد العفار غطاس .(2016). "محددات سعر صرف الدينار الجزائري دراسة تحليلية قياسية للفترة 1970-2011"، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد: 2.
17. وليد بشيشي .(2016). "دراسة قياسية لأثر قناة سعر الصرف على التوازن الخارجي في الجزائر للفترة 1990-2014"، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة 8 ماي قالم، العدد: 10.

ثانيا/ المراجع باللغة الأجنبية

1- الكتب

1. Ammour benhalima .(1997). "Monnaie et régulation monétaire", référence a l'Algérie, Edition Dahleb.
2. Addelkrim naas .(2003). "Le système bancaire Algérien ", Edition INAS, paris.

2- التقارير

1. Banque d'Algérie, "Evolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2006.
2. Banque d'Algérie, "Evolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2009.
3. Banque d'Algérie, "Evolution économique et monétaire en Algérie", Rapport 2007, juillet2008.

3- المواقع الإلكترونية

1. <https://www.échoroukonline.com>, consulté le 18/05/2018 à 9 :05 .
2. <https://ar.actuliti.com>, consulté le 19/05/2018 à 10 :00 .